مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على مزيد نعمه، ومضاعف جوده وكرمه، وصلى الله على نبيه الأكرم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

أما بعد

فلا زالت الأمَّة بحاجة إلى ما أنتجته قريحة السالفين مما يخدم لغة القرآن العظيم؛ إذ به يُذَلَّلُ الصَّعب، وينجلي المظلِم، وينفتح المبهم، ويأتي الممتنع، ويعود البعيد قريبًا، والقريبُ سهلًا، والسهلُ حاضرًا، ليأخذ بناصية أمَّة الإسلام إلى فهم كتاب الله (ﷻ)، وفهم سنَّة نبيه (ﷺ)، وفهم نصوص اللغة عامَّةً، وحفظها مما يطرأ عليها من تغيير أو فساد.

ولم يزل كثير من تراث الأمة اللغوي يقبع في مكتبات العالم حبيس الأدراج ينتظر من ينفض عنه التراب، وينقذه من عوادي الزمن.

ومن بين ذلك التراث الحبيس مصنفات الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف الدِّمياطيّ، فلم يخرج له أثرٌ واحدٌ يبرز شخصيته ويبين عنها، وقد وفقني الله – تعالى – بالوقوف على رسالتين له في تصريف الأفعال:

الأولى: «الزَّهر اليانع على قول صاحب القاموس في الديباجة: (ولا مانع)»، وجاءت هذه الرسالة بمثابة مفتاحٍ يفتح ما أغلق من تقييد الفيروزآبادي في ديباجة (قاموسه) بأنه إذا ذكر المصدر مطلقًا، أو الماضي ولم يذكر معه مضارعه، ولا مانع يمنع من ضم عين المضارع والأمر فالفعل على مثال: (كَتَبَ يَكْتُبُ اكْتُبْ)، فجاءت رسالته لتبيِّنَ ما هو المانع الذي قصده الفيروزآبادي.

والثانية: «رسالة في بيان باب (عَضَّ)»، وكانت جوابًا لسؤالٍ ورد عليه في ضبط عين فعل الأمر من هذا الفعل.

فأردت إخراج هاتين الرسالتين النفيستين إلى النور، ليعمَّ نفعُهما، وينتشر ذِكْرُهما، ونُقدِّم للمكتبة العربيَّة شخصية صرفيَّةً لها جهدها في الدراسات الصرفية.

وللشيخ الدمياطي أثره البارز في هذا العمل، فنجده يعترض على العلَّامة اليمني بحرق في أكثر من موضع، ويستدرك عليه وعلى ابن مالك أفعالًا لم يأتيا بها في بابها، ويلخص رسالته التي صنفها بهذا الصدد في جملة أبياتٍ نظمها؛ لتدلَّ على تمكُّنه في هذا الفنِّ، وإن لم يصلنا من آثاره فيه إلا هاتان الرسالتان.

وقد قسَّمت البحث إلى قسمين، تسبقهما مقدِّمَةٌ، وتقفوهما كشافات عامة.

أمّا المقدمة: ففيها حديث عن: أهمية الموضوع، ودوافع اختياري له، ومنهجي فيه.

فأمَّا القسم الأول – وهو قسم الدراسة – فإنه يتضمَّن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جاء عنوانه: **(الدمياطي – حياته وآثاره)**، وجاء الحديث فيه عن اسمه، ونسبه، وعصره، وشيوخه، وتلامذته، ومعاصريه، وثناء العلماء عليه، وشعره، ومذهبه الفقهي، ووفاته، وآثاره.

والمبحث الثاني: جاء بعنوان: **(رسالتا الدمياطي دراسة توثيقية منهجية)**:

أما الدراسة التوثيقية فجاء الحديث فيها عن عنوان الرسالتين، ونسبتهما إلى المؤلف، وسبب تأليفهما، وزمن تأليفهما.

وأما الدراسة المنهجية، فجاء الحديث فيها عن حقيقة الرسالتين، ومنزلة (لامية الأفعال) عند الدمياطي، واهتمامه بالتنبيهات، واستخدامه طريقة الحوار في الشرح، وأسلوبه، ومصادره.

والمبحث الثالث: جاء بعنوان: **(رسالتا الدمياطي بين يدي التحقيق)**، وتحدثت فيه عن وصف النسخ، ومنهج التحقيق، ونماذج صور من النسخ المخطوطة المعتمدة.

وأمَّا القسم الثاني: فعقدته لنصِّ الرسالتين المحقق، وقد نهجت في هذا التحقيق ما بينتُه في (منهج التحقيق).

ثم ذيلت البحث بكشافين لمصادر البحث، وللموضوعات.

وختامًا: فهذا جهد المقل، وبذل الاستطاعة، وما يكلَّف الإنسانُ إلا ما تصل قدرته إليه، وفوق كل ذي علم عليم، ومنتهى العلم إلى الله الحكيم، فالرجاء من القارئ أن ينظر فيه بعين الرضى والقبول، وإن رأى خطأ أو خللًا أصلحه، فإن الإنسان معدن الخطإِ والنسيان، والله ربنا المستعان.

اللهم اغفر زلاتي، وأقل عثراتي، وتقبل مني صالح أعمالي.

د/ محمد محمود محمد صبري الجُبَّه
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنوفية

القسم الأول
الدراسة

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: **الدمياطي – حياته وآثاره**.
- **المبحث الثاني**: **رسالتا الدمياطي دراسة توثيقية منهجية**.
- **المبحث الثالث**: **رسالتا الدمياطي بين يدي التحقيق**.

المبحث الأول

الدمياطي – حياته وآثاره

لم تسعفنا المراجع بذكر ترجمة وافية لشيخنا الدمياطي تشير إلى ولادته ونشأته ومؤلفاته، فاستعنت الله – تعالى – في جمع ما تفرَّق في بطون الكتب من نُتَفٍ متناثراتٍ تمتُّ للرجل، فخرجت منها بما سأذكره.

اسمه ونسبه[1]:

هو الإمامُ شمسُ الدين[2] محمد بن يوسف بن عبد القادر الدِّمياطيُّ[3] المِصريُّ الحَنَفِيُّ المُفْتِي.

عصره:

عاش الدِّمياطيُّ في القرنين: العاشر، والحادي عشر؛ حيث عاصر خمسةً من سلاطين الدولة العثمانية، وهم: السلطان سُليمان القانوني[4]، والسلطان سليم

---

(١) انظر: خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا للشهاب الخفاجي ق١٠٣/ب، وريحانة الألبَّا للشهاب الخفاجي ٥٦/٢، وخلاصة الأثر ٢٧٠/٤، ومعجم المؤلفين ١٢٧/١٢.

(٢) ورد هذا اللقب في مقدمة «رسالة في بيان (عَضَّ)» للدمياطي، ولم ينص عليه أحدٌ ممن ترجم له.

(٣) نسبةً إلى «دِمْيَاط»، أحد الثغور المصرية، عندها يصبُّ ماء النيل في البحر، وهي مخصوصة بالهواء الطيِّب؛ سميت بدمياط من ولد أشمن بن مصرايم بن بنصر بن حام، ويقال: الدال والميم والطاء أصلها سريانية، ومعناها: القدرة؛ إشارة إلى مجمع العذب والملح. (انظر: معجم البلدان ٤٧٢/٢، وآثار البلاد ص١٩٣، وتاج العروس [دمط] ٢٨٩/١٩).

(٤) هو السلطان سليمان القانوني بن سليم الأول بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح، ولد سنة ٩٠٠هـ / ١٤٩٤م، وتولى السلطنة عام ٩٢٩هـ / ١٥٢٠م، وتوفي سنة ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م. (البدر الطالع ٢٦٦/١).

الثاني[١]، والسلطان مراد الثالث[٢]، والسلطان محمد الثالث[٣]، والسلطان أحمد[٤].

ودليل ذلك: تلمذته للشيخ زين بن نجيم المتوفى سنة (٩٦٩هـ)، ووفاته هو سنة (١٠١٤هـ) كما سيأتي.

شيوخه:

رجلٌ عالمٌ متبحِّرٌ مشتهر ذكره في الآفاق، يغلب أن يكون له شيوخٌ كثيرون، ومع كثرة بحثي ونظري لم أظفر منهم إلا بثلاثة من شيوخ الحنفية المصريين، نصَّ عليهم صاحب (خلاصة الأثر)[٥]، ذاكرًا أنه لازمهم، وأجازوه، وهم:

(١) الشَّيخ الإمام زين الدين بن نُجَيم[٦].

---

(١) هو السلطان سليم الثاني بن سليمان القانوني، ولد سنة ٩٢٩هـ/ ١٥٢٤م، وتولى السلطنة عام ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م، وتوفي سنة ٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م. (البدر الطالع ٢٦٧/١).

(٢) هو السلطان مراد الثالث بن سليم الثاني بن سليمان القانوني، ولد سنة ٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م، وتولى السلطنة عام ٩٨٢هـ/ ١٥٧٤م، وتوفي سنة ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٥م. (البدر الطالع ٣٠١/٢).

(٣) هو السلطان محمد الثالث بن مراد الثالث بن سليم الثاني بن سليمان القانوني، تولى السلطنة عام ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٥م، وتوفي سنة ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م. (خلاصة الأثر ٢١٦/٤، والبدر الطالع ٢٦٩/٢).

(٤) هو السلطان أحمد بن محمد الثالث بن مراد الثالث بن سليم الثاني بن سليمان القانوني، تولى السلطنة عام ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣، وتوفي سنة ١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م. (خلاصة الأثر ٢٨٤/١).

(٥) انظر: ٢٧٠/٤.

(٦) هو العلامة المحقق زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المشهور بابن نجيم الحنفي، أخذ العلوم عن جماعة، منها: الشيخ شرف الدين البلقيني، والشيخ شهاب الدين بن الشلبي، وأبي الفيض السلمي، له: الأشباه والنظائر في أصول الفقه، وشرح الكنز، توفي سنة ٩٦٩هـ. [الكواكب السائرة ١٣٧/٣، والأعلام ٦٤/٣].

(٢) الشَّيخ عُمَر بن نُجَيم[١].

(٣) الشَّيْخ علي بن غَانِم المقدسي، شَيخ الفُقَهَاء في وقته[٢].

تلاميذه:

لا شكَ أنَّ الرجلَ له تلاميذُ، إلا أن المراجع ضنَّت علينا بذكرهم، فلم أعثر على أحدٍ منهم.

معاصروه:

كان من أبرز معاصريه، صاحبه الشهاب الخفاجي[٣]، **حيث قال عن صاحبنا الدمياطي في كتابه (ريحانة الألبَّا)**[٤]: «ورَدَ عليَّ بالرُّومِ إذْ جابَ الفيافي والبوادي، وعَزْمُهُ لِعِنانِ مطايا الهمَّةِ ثانٍ وحَزْمُهُ لها حادِي، وأنا بها عديم الأنيس، حتَّى اليَعافيرِ وحتَّى العِيس، وشَوْقِي إلى الكرام، كما قالَ أبو

---

(١) هو سراج الدين عمر بن إبراهيم بن محمد، المشهور بابن نجيم الحنفي المصري، له: النهر الفائق في شرح الكنز، وإجابة السائل باختصار أنفع الوسائل، كلاهما في الفقه، توفي سنة ١٠٠٥هـ. [الأعلام ٣٩/٥، ومعجم المؤلفين ٢٧١/٧].

(٢) هو نور الدين علي بن محمد بن علي بن غانم المقدسي، فقيه لغوي محدِّث، أحد أكابر الحنفيَّة في عصره، أصله من بيت المقدس، ومولده ونشأته ووفاته بالقاهرة، من كتبه: الرمز في شرح نظم الكنز، وبغية المرتاد في تصحيح الضاد، وحاشية على القاموس، توفي سنة ١٠٠٤هـ. [الأعلام ١٢/٥، ومعجم المؤلفين ١٩٥/٧].

(٣) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري، قاضي القضاة، وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، ولد ونشأ بمصر، ورحل إلى بلاد الروم، واتصل بالسلطان مراد العثماني، فولاه قضاء سلانيك، ثم قضاء مصر، من أشهر كتبه: ريحانة الألبا ترجم به معاصريه، وشرح درة الغواص، وخبايا الزوايا، وحاشية على تفسير البيضاوي، توفي سنة ١٠٦٩هـ. [خلاصة الأثر ٣٣١/١، والأعلام ٢٣٨/١].

(٤) ريحانة الألبَّا وزهرة الحياة الدنيا للشهاب الخفاجي ٥٦/٢- ٥٧.

تمَّام[١]:

وَاجِدٌ بِالخَلِيلِ مِنْ بُرَحَاءِ الشَّـــ ـــوْقِ وِجْـــدَانَ غَيْرِهِ بِالحَبِيـــبِ[٢]

فأنعمَ برقيق المكاتبة، وجاد عليَّ بالمؤانسة والمصاحبة، ففزتُ منه بأوفى نصيب.

..... وكلُّ غريبٍ للغريب نَسِيب[٣]».

وبنحو هذا المعنى قال عنه – أيضًا – في كتابه (خبايا الزَّوايا)[٤]: «ورَدَ إلى الرُّومِ وأنا بها راءُ واصِلٍ[٥]، أو حرفُ علَّةٍ أو همزةُ واصل، وشَوْقِي إلى الكرام، كما قالَ أبو تمَّام:

---

(١) هو أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي الشاعر المشهور، كان أوحد عصره في ديباجة لفظه وصناعة شعره وحسن أسلوبه، وكان له من المحفوظات ما لا يلحقه فيه غيره، له كتاب الحماسة، وهو كتابٌ يدل على حسن اختياره، مات سنة ٢٣١هـ، وله من العمر ثلاثون سنة. [وفيات الأعيان ١١/٢، والوافي بالوفيات ٢٢٥/١١].

(٢) البيت من الخفيف، وهو في ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ١٢٣/١، ومنسوبٌ إليه في: أدب الكاتب للصولي ص٢٣٧، والحماسة المغربية ٣٦٦/١.

(٣) عجز بيت من الطويل؛ لامرئ القيس، وهو في (ديوانه ص٣٥٧)، وصدره:

أَجَارَتَنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هَا هُنَا ... ...

(٤) خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا (خ) ق١٠٣/ب، وانظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي ٢٧٠/٤.

(٥) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزَّال، البليغ المتكلم الأديب الخطيب، كان ألثغ بالراء؛ فكان يعدل إلى ما يرادف تلك الكلمة في معناها وليس فيها راء، فيعدل عن (فرس) إلى (جواد)، وعن (رمح) إلى (قناة)، له: كتاب المنزلة بين المنزلتين، وكتاب أصناف المرجئة وغيرهما، توفي سنة ١٣١هـ. [معجم الأدباء ٥٦٧/٥، وميزان الاعتدال للذهبي، بتحقيق علي البيجاوي ٣٢٩/٤].

وَاجِدٌ بِالخَلِيلِ مِنْ بُرَحَاءِ الشَّـ ـوْقِ وِجْـدَانَ غَيْرِهِ بِالحَبِيـبِ[1]

فأنعمَ برقيق المكاتبة، وشَفَا البُرَحَاءَ بنسيمِ المخاطبة، فتَمَّ لي به أوفى نصيبٍ.

..... وكلُّ غريبٍ للغريب نَسِيب[2]».

ثناء العلماء عليه:

قال عنه الخفاجي: «فاضلٌ مقدَّمٌ في نتائج الفضل وغيرُهُ التالي، ومشيِّدُ بنيان المكارم بطبعه العالي، بوقارٍ تزلُّ عنده الرَّاسياتُ الشوامخ، ومحكمِ مجدٍ لا يَرِدُ على آياتِهِ البيِّنةِ نواسخ، إنْ خَطَّ فما خطُّ الرَّبيعِ والعِذار، أو تكلَّمَ فما مُطْرِباتُ الأطيارِ والأوتار»[3].

وقال الخفاجيُّ[4] – أيضًا – فيه: «فمما كتبته لاستجلاءِ أنواره، واقتطافِ جَنِيِّ أثماره:

أَيَا رَوْضَ مَجْدٍ مُنْبِتًا زَهَرَ الحَمْدِ * وَمَنْ ذِكْرُهُ أَزْكَى مِنَ العَنْبَرِ الوَرْدِ

وَمَعْدِنَ فَضْلٍ مِنْهُ تَبْدُو جَوَاهِرٌ * نَفَائِسُ عَزَّتْ أَنْ تُقَابَلَ بِالنَّقْدِ[5]

أَرَى ثَغْرَ دِمْيَاطٍ بِكُمْ كَانَ بَاسِمًا * وَمُذْ سِرْتَ أَمْسَى عَابِسًا وَهْوَ ذُو وَجْدِ

وَكَمْ شَرَفٍ فِي الرُّومِ مِنْ شَمْسِ ذَاتِهِ * بَمَقْدِمِهِ قَدْ بَدَّلَ النَّحْسَ بِالسَّعْدِ

أُحِبُّكَ حُبًّا لوْ تَقَسَّمَ فِي الوَرَى * غَدَوْا فِي أَمَانٍ مِنْ عَدُوٍّ وَمِنْ ضِدِّ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ريحانة الألبَّا ٥٦/٢، وخبايا الزوايا (خ) ق١٠٣/ب، وانظر: خلاصة الأثر ٢٧٠/٤.

(٤) ريحانة الألبَّا ٥٧/٢، وخبايا الزوايا (خ) ق١٠٣/ب، وانظر: خلاصة الأثر ٢٧٠/٤.

(٥) النَّقْدُ: العملة من الذهب والفضة. (القاموس الفقهي ص٣٥٨).

وَفِي القَلْبِ جَمْرٌ مِــنْ بِعَادِكَ فَــــوْقَــهُ * يَفُوحُ ثَنَائِــي فِيكَ كَالعُــــودِ وَالنَّــدِّ[1]
وَمَــنْ كَانَ فِي القَــلْبِ المُتَيَّمِ حَاضِــــرًا * يُجَاوِرُ فِيهِ خَالِـــصَ الحُــبِّ وَالــــوُدِّ
فسِــيَّانِ مِنهُ القُرْبُ عِنْــدِيَ وَالنَّـــوَى * عَلَى أَنَّ قُـــرْبَ الدَّارِ خَــيْرٌ مِنَ البُعْــدِ
فَلَا زِلتَ ذَا فَضْــلٍ يُخَــــلَّدُ ذِكْــــرُهُ * وَيَظْهَرُ فِي جِيــدِ المَكَــارِمِ كَالعِقْــدِ»[2]

ولما وصلت هذه الأبيات إلى الدمياطي صاحبنا، أجابه بأبيات نذكرها بعدُ، فردَّ الخفاجيُّ قائلًا[3]:

رَعَى اللهُ إِخْــوَانًا لَنَــا مِــنْ ذَوِي الــوُدِّ * لَقَدْ خَيَّمُوا فِي رَوْضَــةِ المَجْــدِ وَالسَّــعْدِ
أُنَاسٌ كَمَــاءِ النِّيــلِ صَــافٍ وَدَادُهُــــمْ * بِهِمْ أَمَلِي الظَّمْــآنُ يُرْوَى مِــنَ الــوِرْدِ
لَقَدْ شَرِبَ الدَّهْرُ الخَــؤُونُ صَفَــاهُــــمُ * وَأَبْقَى وُجُوهًا كَــدَّرَتْ مَــوْرِدَ الخَمْــــدِ
غَسَــلْنَا بِمَاءِ النِّيــلِ مَــا دَنَّــسَ الوَفَــا * وَقَدْ صَبَغُوا مِنْ مِــثْلِهِمْ أَزْرَقَ الحِقْــــدِ
وَعَهْدِي بِهِــمْ وِرْدٌ إِذَا مَــا تَكَــــدَّرَتْ * مَشَــارِبُــــهُ فِيهَــا وَفَــا لذَوِي المَــــدِّ
وَقَالُوا لَنَــــا حَــــدٌّ بِهِ يَذْهَبُ الجَفَــــا * جُفَاءً فَتَــمَّ الحَــدُّ بِالعَكْــسِ وَالطَّرْدِ[4]

وقال فيه صاحب (خلاصة الأثر): «المفتي الإمام المقدَّم على أقرانه، البارع في أهل زَمَانه، مفتي مَذْهَب النُّعْمَان بالقاهرة، والمبدي مــن تحريراتــه التحقيقــات الباهرة، فاق في الفَضَائِل جَمِيعِهَا، وبهر في تأصيل المسَائِل وتفريعهــا، وتكلــم في الْمجَالِس، وأظهرَ من دُرَر بحره النفائس، وجمعَ وألَّفَ وكتبَ وأفادَ، وأرسل

(١) النَّدُّ: العُودُ الذي يُتبخَّر به. (المغرب في ترتيب المعرب ٢٩٤/٢، وتــاج العــروس ٢١٥/٩: [ندد]).

(٢) والأبيات من بحر الطويل.

(٣) ريحانة الألبَّا ٥٧/٢.

(٤) والأبيات من بحر الطويل.

فَتَاوِيَهُ طائرةً بأجنحةِ وَرقهَا إلى سَائِر البِلَاد»[1].

شعره:

لمَّا كتب الخفاجيُّ أبياتًا للشيخ الدمياطي يمدحه بها – وقد سبقت قريبًا –، أجابه الدمياطي بمثلها على نفس الوزن والقافية، وهذا إن دلَّ فإنما يدلُّ على تمكُّنه واقتداره على صنعة الشعر، وهذه الأبيات التي مدح الخفاجيَّ بها هي[2]:

أَفَائِقَ أَهْلِ العَصْرِ فِي كُلِّ مَا تُبْدِي * وَأَوْحَدَ هَذَا الدَّهْرِ فِي الحَلِّ وَالعَقْدِ

وَمَنْ فَاقَ سَحْبَانًا[3] وَقُسًّا[4] فَصَاحَةً * وَمَنْ نَظْمُهُ المَشْهُورُ بِالجَوْهَرِ الفَرْدِ

نَظَمْتَ قَرِيضًا فِي حَلَاوَةِ لَفْظِهِ * وَفِي الصَّوْغِ أَزْرَى بِالنُّبَاتِيِّ[5] وَالوَرْدِي[6]

---

(١) خلاصة الأثر ٤/٢٧٠.

(٢) انظر: ريحانة الألبَّا ٢/٥٧- ٥٨، وخبايا الزوايا (خ) ق١٠٣/ب، ١٠٤/أ، وانظر: خلاصة الأثر ٤/٢٧٠- ٢٧١.

(٣) هو سحبان بن زفر بن إياس الوائلي، من باهلة: خطيب يضرب به المثل في البيان، اشتهر في الجاهلية وعاش زمناً في الإسلام، وكان إذا خطب يسيل عرقًا، ولا يعيد كلمة، ولا يتوقف ولا يقعد حتى يفرغ، أسلم في زمن النبي (ﷺ) ولم يجتمع به، وأقام في دمشق أيام معاوية، وتوفي سنة ٥٤هـ. [الأعلام ٣/٧٩].

(٤) هو قس بن ساعدة بن عمرو الإيادي، أحد حكماء العرب، ومن كبار خطبائهم في الجاهلية، وهو معدود من المعمَّرين، وتوفي سنة ٢٣ قبل الهجرة. [الأعلام ٥/١٩٦].

(٥) هو أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل ابن نباتة الفارقي، صاحب الخطب المنبرية، كان مقدمًا في علوم الأدب، وأجمعوا على أن خطبه لم يعمل مثلها في موضوعها، وتوفي سنة ٣٧٤هـ. [الأعلام ٣/٣٤٧].

(٦) هو زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي، أحد فضلاء عصره وفقهائه وأدبائه وشعرائه، تفنن في علومه، وأجاد في منثوره ومنظومه، وتوفي سنة ٧٤٩هـ. [الأعلام ٥/٦٧].

وَضَمَّنْتَهُ مَعْنًى بَدِيعًا فَمَنْ يَرُمْ * لِإِدْرَاكِ شَأوٍ مِنْهُ يُخْطِئُ[1] فِي القَصْدِ
مَلَكْتَ أَسَالِيبَ الكَلَامِ بِأَسْرِهَا * فَأَنْتَ بِإِرْشَادٍ إِلَى طُرْقِهَا تَهْدِي
لَقَدْ كُنْتَ فِي مِصْرٍ خُلَاصَةَ أَهْلِهَا * وَفِي الرُّومِ قَدْ أَصْبَحْتَ وَاسِطَةَ العِقْدِ
وَحَقُّ شِهَابٍ أَصْلُهُ الشَّمْسُ أَنْ يُرَى * حَرِيًّا بِأَنْ يَرْقَى إِلَى غَايَةِ البُعْدِ
فَمَعْذِرَةً مِنِّي إِلَيْكَ وَمَا تَرَى * مِنَ العَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ قَابِلْهُ بِالسَّدِّ[2]
فَلَا زِلْتَ فِي أَوْجِ العُلَا مُتَنَقِّلًا * وَشَانِئُكَ المَمْقُوتُ فِي العَكْسِ وَالطَّرْدِ
وَلَا بَرِحَتْ أَبْيَاتُكَ الغُرُّ فِي الذُّرَى * وَأَبْيَاتُ مَنْ عَادَاكَ فِي الدَّكِّ وَالهَدِّ
وَدُمْتَ فَرِيدًا لِلْفَرَائِدِ رَائِقًا * مَنَاهِلَ فَضْلٍ مَنْهَلًا طَيِّبَ الوِرْدِ[3]

ومما يدل على قدرته على النظم – أيضًا – قوله في (الزهر اليانع)[4]:

«وَقَدْ نَظَمْتُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ مُلْتَزِمًا بَحْرَ (اللَّامِيَّةِ)[5] وَرَوِيَّهَا:

ضمُّ الضَارِعِ عَيْنا ، أَوْ بِكَسْرَتِهِ * قَدْ جَا مَقِيسًا وَمَسْمُوعًا فَخُذْ جُمَلَا
يَنْقَاسُ ضَمًّا إِذَا مَا الوَاوُ فِيهِ أَتَى * عَيْنًا كَذَاكَ إِذَا فِي اللَّامِ قَدْ جُعِلَا
وَفِي الضَاعَفِ مَوْصوفًا بِتَعْدِيَةٍ * إِلَّا الَّذِي لُغَةً عَنْ ذَلِكَ اعْتَزَلَا
وَفِي الَّذِي قَدْ أَتى مِنْ ذِي مُفَاخَرَةٍ * وَلَمْ يَكُنْ بِدَوَاعِي الكَسْرِ قَدْ شُغِلَا
وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَ بَعْضٍ غَيْرُ أَوَّلِهِ * أَيْ فَائِهِ مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ قَدْ حَصَلَا

---

(١) رفع جواب الشرط على تقدير التقديم.

(٢) لم يقترن الجواب الطلبي هنا بالفاء شذوذًا، والأصل اقترانه بالفاء وجوبًا.

(٣) في (خبايا الزوايا ق١٠٤/أ):

وَدُمْتَ فَرِيدًا لِلمَكَارِمِ رَاقِيًا * إِلَى رُتْبَةِ العَلْيَاءِ مُسْتَعْذَبَ الوِرْدِ

(٤) انظر: ق٧/أ، ب.

(٥) أي: لامية الأفعال لابن مالك، فالألف واللام للعهد.

وَخُذْ قِيَاسًا لِكَسْرٍ فِي المُضَارِعِ إِنْ * بِالوَاوِ فَاءً أَتَى، أَوْ عَيْنا اوْ كَمُلَا
بِاليَاءِ، أَوْ ذَا لُزُومٍ مَعْ مُضَاعَفَةٍ * سِوَى الَّذِي جَاءَ[1] مَضْمُومًا وَمَا اشْتَمَلَا
عَلَى انْضِمَامٍ وَكَسْرٍ فِي مُضَارِعِهِ * وَمَا عَدَا ذَاكَ مَسْمُوعٌ كَمَا نُقِلَا»

مذهبه الفقهي:

كان شمس الدين الدمياطي حنفي المذهب، وتمكن فيه حتى صار مفتي مذهب النعمان بالقاهرة[2].

وفاته[3]:

توفي الشيخ محمد بن يوسف الدمياطي في مصر، يوم الجمعة، السابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة أربع عشرة وألف - (رحمه الله) تعالى -.

مؤلفاته:

لم تتعرض كتب التراجم ألبتة إلى ذكر مؤلَّفٍ واحد لشيخنا محمد بن يوسف الدمياطي، فحاولت جاهدًا جمع ما رصدته عيني بهذا الصَّدد، ومن ذلك:

١- الجَوهر الفريد في علم التجويد:

ومنه نسخةٌ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، برقم: (ب ٢٠١٣).

٢- رسالة في بيان باب «عَضَّ»:

وهو موضوع دراستنا.

---

(١) في (ب): «جل»، وهو تحريف.

(٢) انظر: خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا للشهاب الخفاجي ق١٠٣/ب، وريحانة الألبَّا للشهاب الخفاجي ٥٦/٢، وخلاصة الأثر ٢٧٠/٤، ومعجم المؤلفين ١٢٧/١٢.

(٣) انظر: خلاصة الأثر ٢٧١/٤، ومعجم المؤلفين ١٢٧/١٢.

٣- الزَّهر اليانع على قول صاحب (القاموس) في الديباجة: «ولا مانع»: وهو موضوع دراستنا.

٤- فَتاوى ومقولات تتعلق بالقراءات، وما ينبغي لقارئ القرآن:

ومنه نسخة في مكتبة المصغَّرات الفيلمية بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم: (٣/١٦٤٩).

المبحث الثاني

رسالتا الدمياطي - دراسة توثيقية منهجية

أولاً: رسالتا الدمياطي – دراسة توثيقية:

(١) العنوان:

أمَّا الرسالة الأولى: فقد صرَّح المؤلف نفسُهُ باسم عنوان الرسالة الذي ارتضاه في مقدمة رسالته، فقال: « فَاسْتَخَرْتُ اللهَ – تَعَالَى – وكَتَبْتُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَيَسَّرَ جَمْعُهُ، وَأَرْجُو مِنَ اللهِ العَظِيمِ أَنْ يَعُمَّ نَفْعُهُ، مُسَمِّيًا لِذَلِكَ بِـ **(الزَّهْرِ اليَانِعِ عَلَى قَوْلِ صَاحِبِ (القَامُوسِ) فِي الدِّيبَاجَةِ: (وَلَا مَانِعَ)**»[(١)].

وأمَّا الرسالة الثانية: فلم يضع المؤلِّف لها عنواناً، وإنما وضعه الناسخ، فأتى عنوانها: «**رسالة في بيان باب (عَضَّ)**».

(٢) نسبة الرسالتين إلى الشيخ محمد بن يوسف الدمياطي:

نسبةُ المؤلَّفِ إلى مؤلِّفه أمرٌ يتطلَّب من الباحث الدقة والتأني؛ إذ من الممكن أن يُنسَب الكتابُ إلى غير مؤلِّفه، إمَّا للاشتباه في الأسماء المشتركة، وإمَّا للتصحيف والتحريف[(٢)].

أمَّا الاشتراك في الأسماء، فلا توجد رسائل أخرى تسمى بهذين الاسمين، وأمَّا التصحيف والتحريف، فباستعراض الرسائل المؤلفَّة في موضوع تصريف الأفعال لم نجد بينها وبين ما نحن بصدده تقاربًا في الأسماء، لا من حيث المؤلَّف، ولا من

---

(١) ق١/ب.

(٢) فرَّق الحافظ ابنُ حجرٍ بين التصحيف والتحريف تفريقًا حسنًا، فقال في (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص١١٨، ١١٩): «إِنْ كانتِ المُخالفةُ بتَغْيِيرِ حرْفٍ، أَو حروفٍ، مَعَ بقاءِ صورةِ الخَطِّ في السِّياق: فإنْ كانَ ذلك بالنِّسبةِ إِلى النَقْطِ فَالمُصَحَّفُ، وَإِنْ كانَ بالنِّسبةِ إلى الشَّكْلِ فالمُحَرَّفُ».

حيث المؤلِّف، وبذلك تنتفي شبهة التحريف والتصحيف عن رسالتي: (الزهر اليانع على قول صاحب «القاموس» في الديباجة: «ولا مانع»)، و(رسالة في بيان باب «عَضَّ»)، وعن مؤلِّفهما (محمد بن يوسف الدمياطي).

ومع ذلك فإنَّ هناك بعض الشواهد التي تقطع بثبوت نسبة الرسالة الأولى إلى الدمياطي:

أولها: ذكر بعض فهارس المخطوطات أنَّ لمحمد بن يوسف الدمياطي رسالةً اسمها: (الزهر اليانع)[1].

ثانيها: تصريح بعضهم[2] بأنَّ مفتتح رسالة (الزهر اليانع): «بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ... الحَمْدُ لله الأَحَدِ الَّذِي بِيَدِهِ تَصْرِيفُ الأَفْعَالِ، الصَّمَدِ الفَرْدِ المُنَزَّهِ عَنْ كَوْنِهِ أَجْوَفَ أَوْ ذَا مِثَالٍ »، وهو عينُ مفتتح رسالتنا.

ثالثها: نصُّ المؤلِّف في مقدمة الرسالة قاطعٌ بأنَّ الرسالة له، يقول: «وَبَعْدُ، فَيَقُولُ الفَقِيرُ إِلَى الله – تَعَالَى – مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الدِّمْيَاطِيُّ الحَنَفِيُّ، عَامَلَهُ اللهُ بِلُطْفِهِ الخَفِيِّ: قَدْ تَكَرَّرَ السُّؤَالُ مِنْ بَعْضِ الإِخْوَانِ، الَّذِينَ هُمْ خُلَاصَةُ ذَوِي العُلُومِ وَإِنْسَانُ عَيْنِ الزَّمَانِ، عَنْ قَوْلِ العَلَّامَةِ ذِي المُؤَلَّفَاتِ العَدِيدَةِ، وَالْأَسْفَارِ الجَامِعَةِ المُفِيدَةِ، أَبِي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ الفَيْرُوزَآبَادِيِّ فِي دِيبَاجَةِ كِتَابِهِ المُسَمَّى بِـ (القَامُوسِ المُحِيطِ، وَالقَابُوسِ الوَسِيطِ) مَا نَصُّهُ: (وَإِذَا ذَكَرْتُ المَصْدَرَ مُطْلَقًا...) فَاسْتَخَرْتُ اللهَ – تَعَالَى – وَكَتَبْتُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَيَسَّرَ جَمْعُهُ، وَأَرْجُو مِنَ الله العَظِيمِ أَنْ يَعُمَّ نَفْعُهُ، مُسَمِّيًا لِذَلِكَ بِـ (الزَّهْرِ اليَانِعِ عَلَى قَوْلِ صَاحِبِ (القَامُوسِ) فِي الدِّيبَاجَةِ: وَلَا مَانِعَ)»[3].

رابعها: تصريح الشيخ عبد القادر الكوكباني في كتابه (فلك القاموس) بأنَّ

---

(١) انظر: مجموعات مخطوطة في مكتبات استانبول – د/ طه محسن: ص٥١.

(٢) انظر: مجموعات مخطوطة في مكتبات استانبول – د/ طه محسن: ص٥١– ٥٢.

(٣) ق١/أ، ب.

للشيخ الدمياطي كتابًا اسمه (الزهر اليانع)، فقال: «وَاعلم أَن المجد (رحمه الله) قيَّد اطراد هَذِه القَاعِدَة فِي (قاموسه) بِعَدَمِ المَانِع، وَقد أَلف فِي ذَلِك الشَّيْخ مُحَمَّد بن يُوسُف الدمياطي رِسَالَةً سَمَّاهَا: (الزَّهر اليانع فِي قَول صَاحب القَامُوس: «بِلَا مَانع»)، وَلم أَقف عَلَيْهَا »[1].

خامسها: أنَّ جميع الأعلام الواردة في الرسالة متقدِّمون تاريخًا على الشيخ محمد بن يوسف الدمياطي.

وأمَّا الرسالة الثانية: فقد صُدِّرت بعبارة: «رُفِعَ سُؤَالٌ لِمَوْلَانَا الشَّيْخِ العَلَّامَةِ، القُدْوَةِ الفَهَّامَةِ: شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ ابْنِ الشَّيْخِ يُوسُفَ الدِّمْيَاطِيِّ، صُورَتُهُ... إلخ »[2]، وخُتمت بعبارة: « كَتَبَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الدِّمْيَاطِيُّ الحَنَفِيُّ»[3].

كلُّ هذه الشواهد المذكورة تؤكِّدُ أنَّ هاتين الرسالتين للشيخ محمد بن يوسف الدمياطي لا لغيره.

(٣) سبب تأليفهما:

صرَّح الدمياطيُّ في مقدمة (**الزهر اليانع**) بذكر السبب الذي دعاه إلى تأليف الرسالة، فقال: « قَدْ تَكَرَّرَ السُّؤَالُ مِنْ بَعْضِ الإِخْوَانِ، الَّذِينَ هُمْ خُلَاصَةُ ذَوِي العُلُومِ وَإِنْسَانُ عَيْنِ الزَّمَانِ، عَنْ قَوْلِ العَلَّامَةِ ذِي المُؤَلَّفَاتِ العَدِيدَةِ، وَالْأَسْفَارِ الجَامِعَةِ المُفِيدَةِ، أَبِي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ الفَيْرُوزَآبَادِيِّ فِي دِيبَاجَةِ كِتَابِهِ المُسَمَّى بِـ (القَامُوسِ المُحِيطِ، وَالقَابُوسِ الوَسِيطِ) مَا نَصُّهُ: (وَإِذَا ذَكَرْتُ المَصْدَرَ مُطْلَقًا...) فَاسْتَخَرْتُ اللهَ – تَعَالَى – وَكَتَبْتُ

---

(١) فلك القاموس ص٥٦.

(٢) ق١/و.

(٣) ق١/ظ.

عَلَى ذَلِكَ مَا تَيَسَّرَ جَمْعُهُ، وَأَرْجُو مِنَ الله العَظِيمِ أَنْ يَعُمَّ نَفْعُهُ»[1]، وقد تقدَّم هذا قريبًا.

وأما الرسالة الثانية: فكانت إجابةً عن سؤال رفع إليه يتعلق ببعض مسائل باب «عَضَّ»، كما سبق قريبًا.

(٤) زمن تأليفهما:

أمَّا (الزهر اليانع): فقد ورد في ختام النسخة (أ) أنها «نُقِلَتْ مِنْ نُسْخَةٍ يُذْكَرُ فِيهَا أَنَّهَا أُلِّفَتْ فِي (٢٤ مُحَرَّم سنة ١٠٠٢هـ)»[2]، ويؤيِّدُهُ قول المؤلف في مفتتح رسالته: «وَخَدَمْتُ بِهِ حَضْرَةَ جَنَابِ المَوْلَى الأَعْظَمِ، وَالمَخْدُومِ الكَرِيمِ المُعَظَّمِ، مَلِكِ عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ، وَأَوْحَدِ نُبَلَاءِ العَالَمِينَ، فَرْدِ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ، وَوَاحِدِ نَوْعِ الإِنْسَانِ، رِحْلَةِ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، حَاوِي فَضِيلَتَيِ القَلَمِ وَالسَّيْفِ، حَلَّالِ المُشْكِلَاتِ بِتَحْقِيقَاتِهِ، كَشَّافِ المُعْضِلَاتِ بِتَدْقِيقَاتِهِ، مُزَيِّنِ المَمَالِكِ العُثْمَانِيَّةِ، وَمُشَرِّفِ الأَمْصَارِ المُرَادِيَّةِ الخَاقَانِيَّةِ: حَضْرَةَ مَوْلَانَا حُسَيْن أَفَنْدِي بَاشَا زَادَهْ، أَدَامَ اللهُ لَهُ السِّيَادَةَ وَالسَّعَادَةَ»[3]، والأمصار المرادية: نسبة إلى السلطان مراد الثالث بن سليم الثاني بن سليمان القانوني، الذي تولى السلطنة عام ٩٨٢هـ، وتوفي سنة ١٠٠٣هـ، وفي هذا دليلٌ على تأليفها في زمن السلطان مراد الثالث.

وأما الرسالة الثانية: فلم أعرف لها زمن تأليف.

---

(١) ق١/أ، ب.

(٢) ق٨/أ.

(٣) ق١/ب.

ثانياً: رسالتا الدمياطي - دراسة منهجية

(١) حقيقة الرسالتين:

* **الأولى:** «الزَّهر اليانع على قول صاحب القاموس في الديباجة: (ولا مانع)»، وجاءت هذه الرسالة بمثابة مفتاحٍ يفتح ما أغلق من تقييد الفيروزآبادي في ديباجة (قاموسه) بأنه إذا ذكر المصدر مطلقًا، أو الماضي ولم يذكر معه مضارعه، ولا مانع يمنع من ضم عين المضارع والأمر فالفعل على مثال: (كَتَبَ يَكْتُبُ اكْتُبْ)، فجاءت رسالته لتبيِّنَ ما هو المانع الذي قصده الفيروزآبادي.

وقد جعل الدمياطي رسالته هذه في فصلين:

تكلم في الفصل الأول منهما على باب (فَعَلَ يَفْعُلُ)، وأنه تارة يكون قياسيًّا، وتارة يكون سماعيًّا.

أما القياسي فمحصور في أربعة مواضع، وهي:

الأَوَّلُ: إِذَا كَانَ عَيْنُهُ وَاوًا، نَحْوُ: «قَالَ يَقُولُ»، وَ«كَانَ يَكُونُ».

الثَّانِي: إِذَا كَانَ لَامُهُ وَاوًا، نَحْوُ: «غَزَا يَغْزُو»، وَ«نَجَا يَنْجُو».

الثَّالِثُ: إِذَا كَانَ مُضَاعَفًا مُتَعَدِّيًا، نَحْوُ: «مَدَّهُ يَمُدُّهُ»، وَ«عَدَّهُ يَعُدُّهُ».

الرَّابِعُ: إِذَا قُصِدَ بِالفِعْلِ غَلَبَةُ المُفَاخَرَةِ، كَـ «سَابَقْتُهُ، فَأَنَا أَسْبُقُهُ» – بِضَمِّ البَاءِ – مَعَ أَنَّهُ فِي غَيْرِ المُفَاخَرَةِ يَكُونُ بِكَسْرِهَا.

وما عدا هذه الأربعة فهو موقوف على السماع، فما سُمع مضمومًا اتُّبِع، وما لا فلا، كـ (نَصَرَ يَنْصُرُ)، و(كَتَبَ يَكْتُبُ).

وتكلم في الفصل الثاني منهما على باب (فَعَلَ يَفْعِلُ)، وأنه تارة يكون قياسيًّا، وتارة يكون سماعيًّا.

أما القياسي فمحصور في أربعة مواضع – أيضًا –، وهي:

الأَوَّلُ: إِذَا كَانَ فَاؤُهُ وَاوًا، نَحْوُ: «وَعَدَ يَعِدُ»، وَ«وَزَنَ يَزِنُ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الثَّانِي: إِذَا كَانَ عَيْنُهُ يَاءً، نَحْوُ: «بَاعَ يَبِيعُ»، وَ«مَالَ يَمِيلُ».

الثَّالِثُ: إِذَا كَانَ لَامُهُ يَاءً، نَحْوُ: «رَمَى يَرْمِي»، وَ«أَتَى يَأْتِي».

الرَّابِعُ: إِذَا كَانَ مُضَاعَفًا لَازِمًا، كَـ «حَنَّ يَحِنُّ»، وَ«أَنَّ يَئِنُّ».

وما عدا هذه الأربعة فهو موقوف على السماع، كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ» و«جَلَسَ يَجْلِسُ».

* **والثانية:** «رسالة في بيان باب (عَضَّ)»، وهي جوابٌ لسؤالٍ ورد عليه في ضبط عين فعل الأمر من هذا الفعل في الحديث الشريف «عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»، هل ضبطه بالفتح أو بالضم؟، وعلى تقدير الضم هل هي لغة صحيحة أو لا؟ وكان ملخص إجابته: أن هذا الفعل من الباب الرابع، وهو باب «فَعِلَ يَفْعَلُ» بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، والأمر، وذكر أنه ورد في الصحاح لغة تفتح عين ماضيه، وعليها يكون المضارع بضم العين، وكذا الأمر، وهي لغة نادرة قليلة لا ينبغي تخريج الحديث عليها.

(٢) منزلة «لامية الأفعال» عند الدمياطي:

للامية الأفعال لابن مالك منزلة كبيرة في نفس شمس الدين الدمياطي، فنراه يفتتح رسالته الأولى بقوله: «اعْلَمْ أَنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخِ ابْنِ مَالِكٍ - (رَحِمَهُ اللَّهُ) تَعَالَى - فِي (لَامِيَّةِ الأَفْعَالِ) أَنَّ المُضَارِعَ لِـ(فَعَلَ) المَفْتُوحِ العَيْنِ...»[1].

(١) ق٢/أ.

ثم يستشهد بأبياتها في ثلاثة مواضع من رسالته[١]، ويصرح بذكرها ثماني مرَّات[٢]، وينسج أبياتًا على منوالها بحرًا وقافيةً يلخص بها رسالته[٣]، ويعتمد على شرحين من شروحها: الأول: لبحرق اليمني (ت ٩٣٠هـ)[٤]، والثاني: لمحمد بن عبد الدايم البرماوي (ت ٨٣١هـ)[٥]؛ مما يدلُّ على منزلتها في نفسه.

(٣) اهتمامه بالتنبيهات:

من الملاحظ اهتمام الدمياطي بالتنبيهات في أثناء رسالته الأولى، فقد ساق فيها – على صغرها – ثماني تنبيهاتٍ؛ يستثني في بعضها صورًا مما نصَّت عليه القاعدة، وينتصر في بعضها لابن مالك لما اعترض عليه بحرق اليمني، ويضيف أبنيةً في بعضها الآخر، وهذا كله مسوقٌ إتمامًا للفائدة، واستيفاءً لموضوع الرسالة.

(٤) استخدامه طريقة الحوار في الشرح:

نأى شمس الدين الدمياطي في رسالته الأولى عن تقديم قواعدِ التصريف إلى قارئه في قوالب صمَّاء مصبوبة، وإنما ساقها إليه عن طريقِ المحاورة؛ وحثِّه دائمًا على التأمل والتدبُّر فيما يقول؛ ليذلِّل بذلك وُعورة التصريف، ويُسَهِّل على القارئ ما صَعب عليه، ويُشَجِّعه على استيعابه، فتراه يقول في

---

(١) انظر: ق٢، ٤/ب.

(٢) انظر: ق٢/أ، ق٤/أ، ب، ٦/أ، ب.

(٣) انظر: ق٧/أ.

(٤) انظر: ق٢/ب، ٣/ب، ٤/أ، ب، ٥/ب، ٦/أ، ٧/أ.

(٥) انظر: ق٦/ب.

غير موضع: «فإنْ قُلْتَ... قُلْتُ...»[١]، كما تراهُ يحثُّ قارئَه ويدعوه إلى التأمل، بقوله: «فَتَأَمَّلْ»[٢]، وقوله: «فَتَأَمَّلْ هَذَا؛ فَإِنَّهُ فِي غَايَةٍ مِنَ التَّحْقِيقِ فِي هَذَا المَقَامِ»[٣]، كما يدلُّ قارئه على موطن استيفاء المسألة المسوقة بقوله: «وَالكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ مُسْتَوْفًى فِي (شَرْحِ لَامِيَّةِ الأَفْعَالِ) لِلْيَمَنِيِّ، فَرَاجِعْهُ»[٤].

(٥) أسلوبه:

أسلوب الدمياطي واضح في غالب المواضع، وقد أبرز البحثُ جانبًا من ثقافته الأدبية في مقدمته الذي افتتح بها رسالته الأولى، والتي اتسمت بأشكال بلاغية في سجعٍ بديع، أحسن فيها استخدام المصطلح الصَّرفي من (تصريف الأفعال، والأجوف، والمثال)، ولم يخل أسلوبه من تأثير الفلسفة والمنطق أحيانًا، فهو يقول مثلًا: «لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ»[٥].

وقد خانته العبارة في موضع زلَّت بها قدمه فيه، فهو يقول: «وَخَدَمْتُ بِهِ حَضْرَةَ جَنَابِ المَوْلَى الأَعْظَمِ... حَضْرَةَ مَوْلَانَا حُسَيْن أَفَنْدِي بَاشَا زَادَهْ، أَدَامَ اللهُ لَهُ السِّيَادَةَ وَالسَّعَادَةَ، وَبَلَّغَهُ فِي الدَّارَيْنِ مُرَادَهُ، وَآتَاهُ فِي الجَنَّةِ الحُسْنَى وَزِيَادَةً، وَلَا زَالَتِ الأَيَّامُ مُتَجَمِّلَةً بِرِئَاسَتِهِ، وَالأَقْدَارُ جَارِيَةً بِإِرَادَتِهِ»[٦]، نسأل الله تعالى

---

(١) ق٤/ب، ٥/أ.

(٢) ق٣/أ.

(٣) ق٥/ب.

(٤) ق٤/أ.

(٥) ق٣/أ.

(٦) ق١/ب.

أن يغفر لنا وله.

(٦) مصادره:

صرَّح الدمياطيُّ ببعض المراجع التي استقى منها مادة رسالته الأولى، وهي:

(١) **الصحاح للجوهري** (ت ٣٩٣هـ)، وصرَّح به مرَّتين[١].

(٢) **التسهيل لابن مالك** (ت ٦٧٢هـ)، وصرَّح به خمس مرَّاتٍ[٢].

(٣) **لامية الأفعال لابن مالك** (ت ٦٧٢هـ)، وصرَّح بها سبع مرَّاتٍ [٣].

(٤) **الكافي لابن فلاح** (ت ٦٨٠هـ)، وصرَّح به مرَّة واحدة[٤].

(٥) **القاموس المحيط للفيروزآبادي** (ت ٨١٧هـ)، وصرَّح به تسع مرَّاتٍ[٥].

(٦) **شرح لامية الأفعال للبرماوي** (ت ٨٣١هـ)، وصرَّح به مرَّة واحدة[٦].

(٧) **شرح لامية الأفعال لبحرق اليمني** (ت ٩٣٠هـ)، وقد صرَّح بالنقل منه ثماني مرَّاتٍ[٧].

وفي رسالته الثانية صرَّح بذكر مصدر واحد هو **(الصحاح)** للجوهري، ذكره مرَّة واحدة، كما صرَّح باسم الزَّنجاني والسعد التفتازاني مرة واحدة.

---

(١) انظر: ق٣/ب، ٤/أ.

(٢) انظر: ق٢/ب، ٣/أ، ٤/ب، ٥/ب.

(٣) انظر: ق٢/أ، ب، ٤/أ، ب، ٦/أ، ب.

(٤) انظر: ق٥/ب.

(٥) انظر: ق١/ب، ٣/ب، ٤/أ، ٥/ب، ٦/ب، ٧/ب.

(٦) انظر: ق٦/ب.

(٧) انظر: ق٢/ب، ٣/ب، ٤/ب، ٥/ب، ٦/أ، ب.

المبحث الثالث

رسالتا الدمياطي بين يدي التحقيق

(أ) وصف النسخ

أمَّا الرسالة الأولى (الزهر اليانع): فقد اعتمدتُ في تحقيقها على ثلاث نسخ خطِّيَّة:

الأولى: نسخة الأصل، ورمزت لها بالرمز (أ):

وهذه النسخة تحتفظ بها (دار الكتب المصرية) برقم: (٤١٧ لغة)، ورقمها العام (١٢٣٧٢١)، ورقم الميكروفيلم (٥٨٣٦٨)، وتقع هذه النسخة في ثماني ورقات، مقاس (٣٦× ١٨)، ومسطرتها: (١٩) سطرًا، وتنتهي بعض صفحاتها بالتعقيبة التي تشير إلى اللفظة الواردة في بداية الصفحة التالية.

وقد كُتِبَت هذه النسخة بالمداد الأسود، بخطٍّ نسخي جميل، بخط (محمود صدقي النسَّاخ)، وذلك في يوم السبت ٢١ رجب سنة ١٣٣٥هـ، الموافق ١٢ مايو سنة ١٩١٧م.

وقد اتخذتُ هذه النسخة أصلًا، ورَمزت لها بالرمز (أ)؛ لتمامها، وجمال خطِّها، ولكونها نُقِلت من نُسْخَةٍ يُذكر فيها أنها أُلِّفت في (٢٤ محرم سنة ١٠٠٢هـ) – وهي أقدم النسخ –، وتم نسخها في (جمادى الآخرة سنة ١٠٩٨هـ).

الثانية: ورمزت لها بالرمز (ب):

وهذه النسخة مُودعةٌ في (المكتبة الأزهرية) بالقاهرة، ضمن مجموع تحت رقم: (٩٠٤)، وتقع في ثماني ورقاتٍ، ومسطرتها: (٢٢) سطرًا، وتنتهي صفحاتها بالتعقيبة التي تشير إلى اللفظة الواردة في بداية الصفحة التالية.

وقد كُتِبَت هذه النسخة بالمداد الأسود، بخطٍّ نسخي جميل، ومُيِّزت بعض

الكلمات فيها بكتابته بالمداد الأحمر، وقد كُتبت هذه النسخة ثاني ذي الحجة سنة ١٣٢٨هـ، بخطِّ مصطفى الحكيم الشافعي.

الثالثة: ورمزت لها بالرمز (ج):

وهذه النسخة مُودعةٌ في (مكتبة خسرو باشا) باستانبول في تركيا، وهي الرسالة الرابعة عشرة من مجموع ضمَّ ثماني عشرة رسالة في علوم مختلفة، ورقمه في المكتبة: (٧٥٤).

والمجموع في مجلد واحدٍ خطُّه واضحٌ جميل موحَّد، قياسه (١٥× ٢٠)، وتقع رسالة (الزهر اليانع) في تسع ورقاتٍ، تبدأ من الورقة (١٣٧)، وتنتهي بالورقة (١٤٥ ظ)، ومسطرتها: (١٥) سطرًا، وتنتهي صفحاتها بالتعقيبة التي تشير إلى اللفظة الواردة في بداية الصفحة التالية.

وقد كُتِبَت هذه النسخة بالمداد الأسود، بخطٍّ نسخي جميل، ولم يُذكر فيها اسم ناسخها، ولا تاريخ نسخها.

وأمَّا الرسالة الثانية: وهي (رسالةٌ في بيان باب «عَضَّ»):

فقد اعتمدت على نسخة وحيدة لم أجد غيرها، وتحتفظ بها (دار الكتب المصرية) بالقاهرة، وهي الرسالة الرابعة من مجموع ضمَّ ستَّ رسائل، تبدأ من الورقة (١١)، وهي ورقة واحدة، ورقمه في المكتبة: (٦٢٥ مجاميع)، ورقم الميكروفيلم: (٥٠٧١)، وقياسه: (٢١× ١٥).

وقد كُتِبَت هذه النسخة بالمداد الأسود، بخطٍّ نسخي جميل، وقد جاء في آخرها: (كتبه: محمد بن يوسف الدمياطي)، ولم يرد بها تاريخ نسخ.

(ب) منهج التحقيق

لمَّا كان الغرض من التحقيق إخراج النَّصِّ المخطوط ونشره في أضبط شكلٍ، وأدقِّ صورة، وأقربها إلى الصورة التي وضعها المؤلِّف.

فبعدَ أن اطمأنَّت نفسي إلى نسبة الرسالتين إلى مؤلِّفهما، التزمتُ أصولَ التحقيق المتَّفق عليها في هذا العمل، وجاءت على النحو الآتي:

١- قمتُ بنسخ المخطوط كاملًا، ثم قابلتُ بين نُسَخه في الرسالة الأولى، متَّخذًا إحداها أصلًا، ومثبتًا أرقام نسخة الأصل في ثنايا النَّصِّ، وما كان من زيادة أو نقص أو اختلافٍ أشرتُ إليه في الحاشية.

٢- حرَّرتُ النَّصَّ على وفْق قواعد الإملاء المتَّبَعة الآن، دون التقييد برسمه في المخطوط.

٣- عزوتُ الآيات القرآنيَّة إلى سُوَرِها، وخرَّجتُ الأحاديث النبوية الشريفة، والأبيات الشعريَّة، كُلًّا إلى مظانِّه.

٤- عزوتُ أقوالَ العلماء الواردة في النَّصِّ إلى أصحابها موَثَّقة من كتبهم قدر الإمكان، وإلا فمن أمَّهات المصادر المعتمدة في ذلك.

٥- عرَّفتُ - بإيجازٍ - بالأعلام الواردة في النَّصِّ المحقَّق من كتب الطبقات والمراجع.

٦- ترجمتُ - بإيجازٍ - للمواضع والأماكن التي وردت في النَّصِّ.

٧- ضبطتُ النَّصَّ المحقَّق.

٨- قمتُ بتفسير الألفاظ الغريبة بالرجوع إلى المعاجم.

٩- علقت على المسائل الخلافية الواردة في النَّصِّ المحقَّق.

١٠- علَّقتُ على ما يحتاج تعليقًا من النَّصِّ؛ إيضاحًا، أو زيادة فائدة، موثِّقًا كُلًّا من مصادره المعتمدة.

١١- قدَّمتُ للنَّصِّ بدراسة مفصَّلة تكشف اللثام عن شخصية المؤلِّف ومؤلَّفه.

١٢- ذيَّلتُ الكتابَ بفهارس متنوعة، شملت الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والأعلام، والكتب الواردة في النَّصِّ، وقائمة المصادر والمراجع، وكشاف الموضوعات.

فسبحان الهادي إلى الحق، وإلى صراطه المستقيم.

وفيما يأتي بعض نماذج مصوَّرة من المخطوط.

(ج) نماذج صور من النسخ المخطوطة المعتمدة

أولاً: الزهـر اليانع

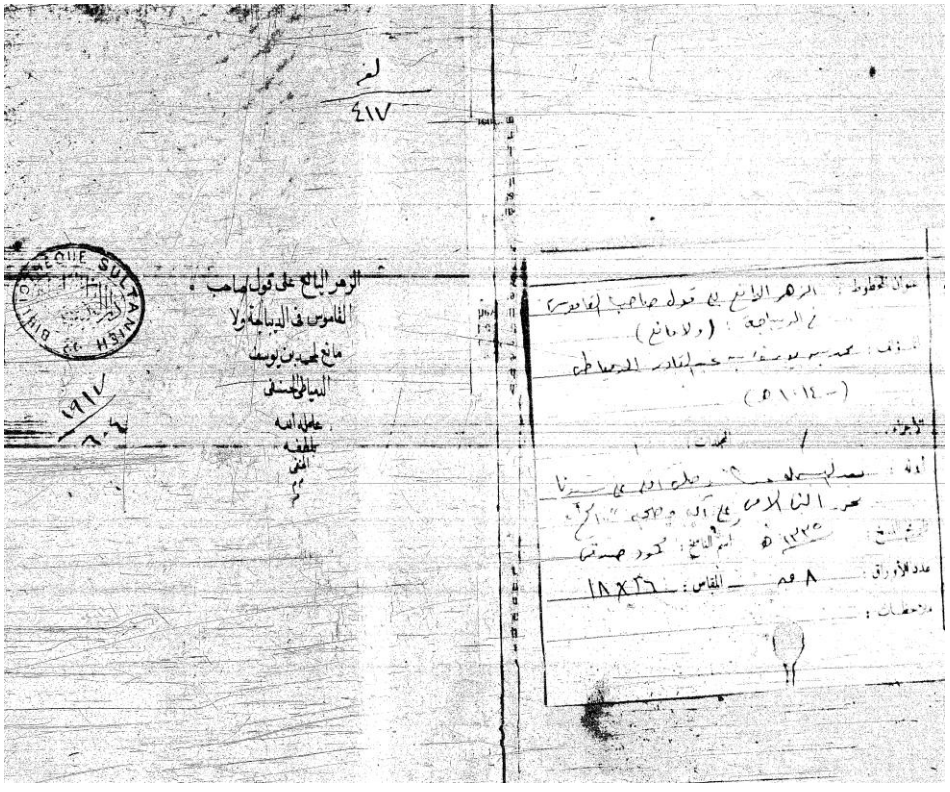

غلاف النسخة (أ)

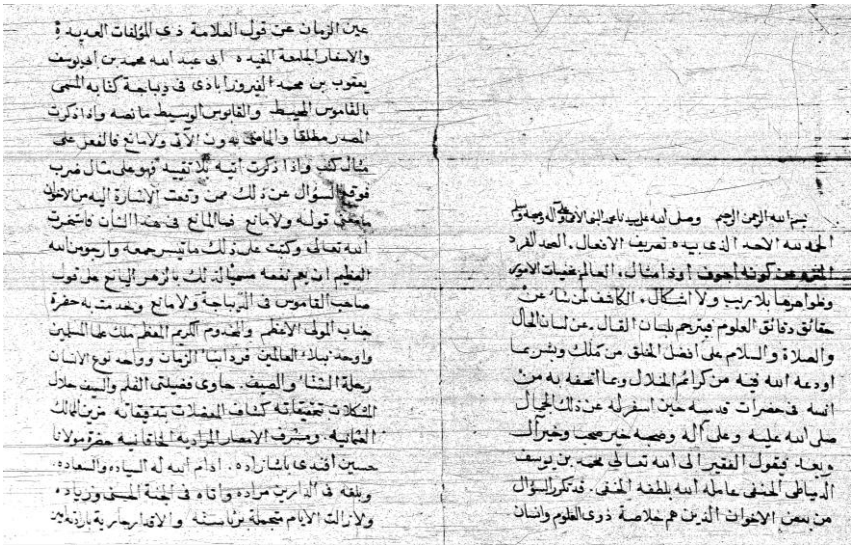

الورقة الأولى من النسخة (أ)

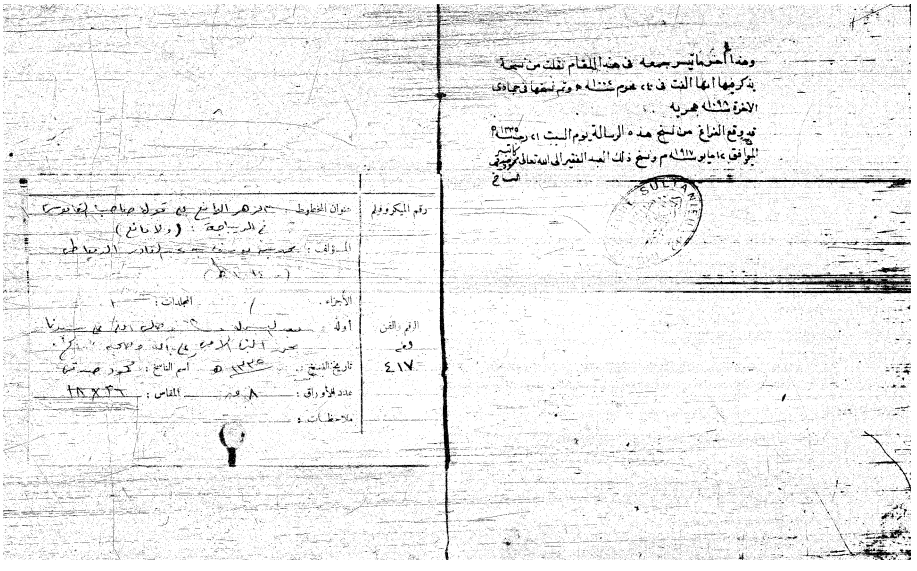

الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

الوسيط

الزاهر الناقع على قول صاحب
القاموس لا مانع تاليف
الشيخ محمد بن يوسف
الدماطي الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
الحمد لله الاحد الذي بيده تصريف الافعال
الصمد الفرد المنزه عن كونها جوفا او ذا مثال
العالم بخفيات الامور وظواهرها بلا ريب
ولا اشكال الكاشف لمن شاء عن حقائق دقائق
العلوم فيترجم بلسانه القال عن لسان الحال
والصلاة والسلام على افضل الخلق من ملك
وبشر بما اودعه الله فيه من كرائم الخلال وبما
اختفه به من انسه في حضرات قدسه حين اكشر
له عن ذلك الجمال صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
خير صحب وخير آل وبعد فيقول الفقير
الى الله تعالى محمد بن يوسف الدماطي الحنفي عامله
الله بلطفه الخفي قد تكرر السؤال من بعض الاخوان
الذين هم خلاصة ذوي العلوم وانسان عين
الزمان عن قول العلامة ذي المؤلفات العديدة
والاسفار الجامعة المفيدة ابي عبد الله محمد بن
ابي يوسف يعقوب بن محمد الخير وزيادي في
وياجة كتابه المسمى بالقاموس المحيط والقابوس

الوسيط ما نصه واذا ذكرت المصدر مطلقا او
الماضي بدون الآتي ولا مانع فالفعل على مثال
كتب واذا ذكرت آتيه بلا تقييد فهو على مثال
ضرب فوقع السؤال عن ذلك من وقعت الاشارة
اليه من الاخوان ما معنى قوله ولا مانع فما المانع
في هذا الشان فاستخرت الله تعالى وكتبت على
ذلك ما تيسر جمعه وارجو من الله العظيم ان
يعم نفعه مسميا ذلك على قول
صاحب القاموس في الديباجة ولا مانع وخدمت
به حضرة جنابه المولى الاعظم والمخدوم الاكرم
المعظم ملك علما المسلمين وواحد نبلاء العالمين
فرد اثمار الزمان وواحد نوع الانسان رحلة
الشتا والصيفه حاوي فضيلتي العلم والسيف
حلال المشكلات بتحقيقاته كشاف المعضلات
بتدقيقاته مزين الممالك العثمانية ومشرف الاعصار
المرادية الخاقانيه حضرة مولانا حسين افندي
باشا زاده ادام الله له السيادة والسعادة
وبلغه في الدارين مراده واتاه في الجنة الحسنى
وزيادة ولا زالت الايام مجملة ببرئاسته
والاقدار جارية باوامره فقلت مستعينا بالله
الذي بيده ازمة التوفيق والمرشد الى المقامات
الدقيق اي الذي يدل عليه كلام الشيخ

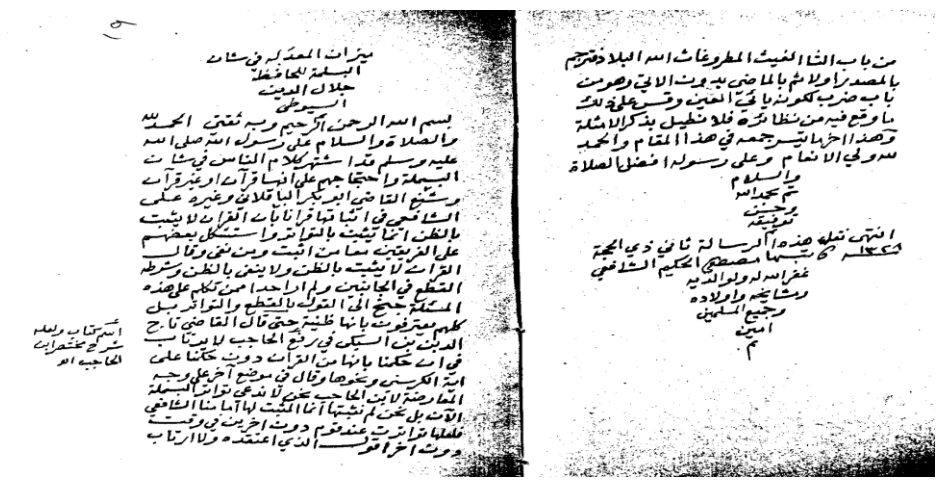

الورقة الأولى من النسخة (ب)

من باب الثاء المثلثة المطروعاث الله البلاد فترحم
بالمصدر او لام بالماضي بدون الاتي وهو من
باب ضرب كقوله تعالى يا قرة العين وقس على ذلك
ما وقع فيه من نظائره فلا نطيل بذكر الامثلة
وصف الخزانة بترجمه في هذا المقام والحمد
لله ولي الانعام وعلى رسوله افضل الصلاة
والسلام
ثم بحمد الله
وحسن
توفيقه
انتهى نقله هذه الرسالة ثاني ذي الحجة
فكمل كتابتها مصححا الحكيم الشافعي
غفر الله له ولوالديه
ومشايخه واولاده
وجميع المسلمين
امين
ثم

ميزات المعدلة في شان
البسملة للحافظ
جلال الدين
السيوطي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله
والصلاة والسلام على رسوله الله صلى الله
عليه وسلم هذا اشهر كلام الناس في شان
البسملة واحتجاجهم على انها قرآن او غير قرآن
وسنح القاضي ابو بكر الباقلاني وغيره على
الشافعي في انها قرآن بان القرآن لا يثبت
بالظن انما يثبت بالقاطع واستدل بعضهم
على القرينين بما من اثبت ومن نفى وقال
القرآن لا يثبت بالظن ولا ينفى بالظن وشرطه
القطع في الجانبين ولم ار احدا من تكلم على هذه
المسئلة صحح الى القول بالقطع والتواتر بل
كلهم معترفون بانها ظنية حتى قال القاضي تاج
الدين بن السبكي في رفع الحاجب لا يمتنع
في ان حكمنا بانها من القرآن دون حكمنا على
اية الكرسي ونحوها وقال في موضع آخر على وجه
المعارضة لابن الحاجب حتى لا ندعي تواتر البسملة
الآن بل نحن لم نثبتها انما اثبت لها آمامنا الشافعي
فلعلها تواترت عنده دون اخرين في وقته
ودون اخرا هو الذي اعتقده ولا ارتاب

اسم كتاب ويعلم
شرح مختصر ابن
الحاجب الله

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

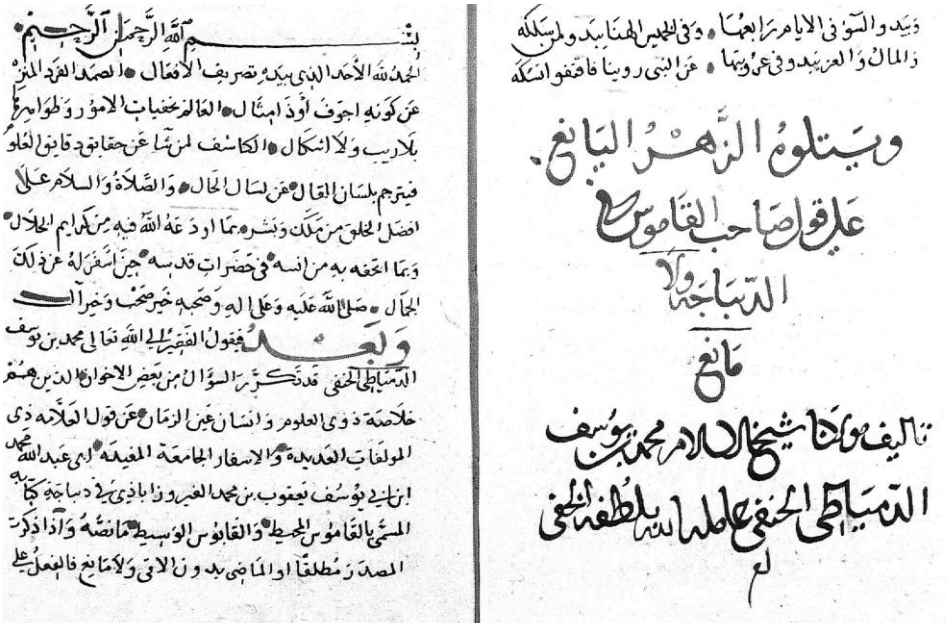

وبيد والسوء في الايام رابعها ٭ وفي الطبيعي الهنا بيد ولم يسلكه
والمال والعز بيد وفي عروبتها ٭ عن البني رويا فاقفو اسلكه

ويستلو الزهر اليانع
على قول صاحب القاموس
في الديباجة ولا
مانع
تاليف مولانا شيخ الاسلام محمد بن يوسف
الدماطي الحنفي عامله الله بلطفه الخفي
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الاحد الذي بيده تصريف الافعال ٭ الصمد الفرد المنزه
عن كونه اجوف او ذا اجتماع ٭ العالم بخبايا الامور وظواهرها
بلا ريب ولا اشكال ٭ الكاشف لمن شاء عن حقايق دقايق العلوم
فيترجم بلسان المقال عن لسان الحال ٭ والصلاة والسلام على
افضل المخلوقين من ملك وبشر مما اودعه الله فيه من مكارم الخلال
وبما اتحفه به من انسه في حضرات قدسه حين اسفر له عن ذلك
الجمال ٭ صلى الله عليه وعلى اله وصحبه خير صحب وخير آل
وبعد فيقول الفقير الى الله تعالى محمد بن يوسف
الدماطي الحنفي قد تكرر السؤال من بعض الاخوان الذين هم
خلاصة ذوي العلوم وانسان عين الزمان عن قول العلامة ذي
المولفات العديدة والاسفار الجامعة المفيدة ابي عبد الله محمد
ابن ابي يوسف يعقوب بن محمد الغرناطي ذي الديباجة كما به
المسمى بالقاموس المحيط والقاموس الوسيط ما نصه واذا ذكر
المصدر مطلقا او الماضي بدون الاتي والامانع فالفعل على

الورقة الأولى من النسخة (ج)

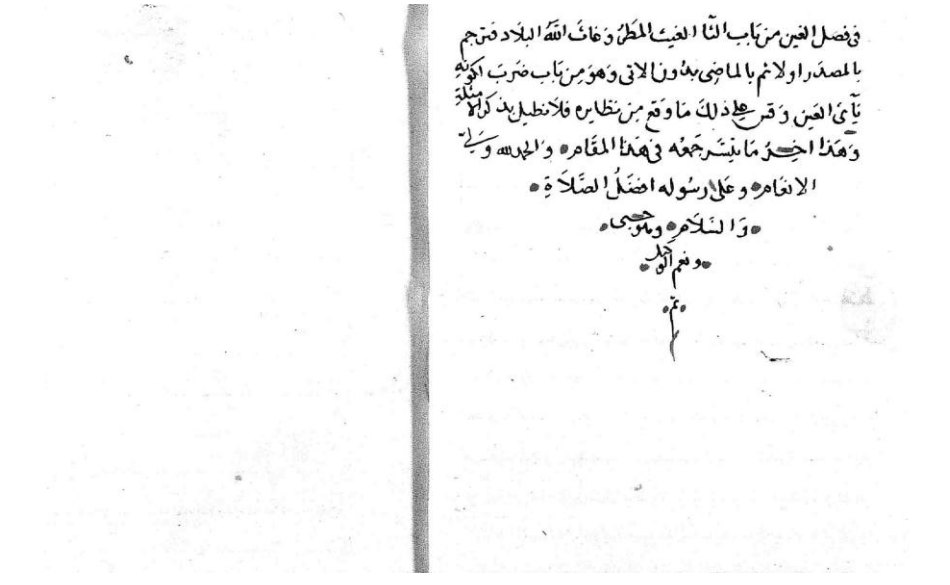

في فصل العين من باب الالف الغيث المطر وغاث الله البلاد فتح
بالمصدر او لانه بالماضي بدون الاتي وهو من باب ضرب اكونه
باي العين وقس على ذلك ما وقع من نظايره فلا تطيل بذكر الامثلة
وهذا اخر ما تيسر جمعه في هذا المقام ٭ والحمد لله وبه
الانعام ٭ وعلى رسوله افضل الصلاة ٭
٭ والسلام ٭ وهو حسبي
٭ ونعم الوكيل ٭
تم

الورقة الأخيرة من النسخة (ج)

ثانيًا: رسالةٌ في بيان باب «عَضَّ»

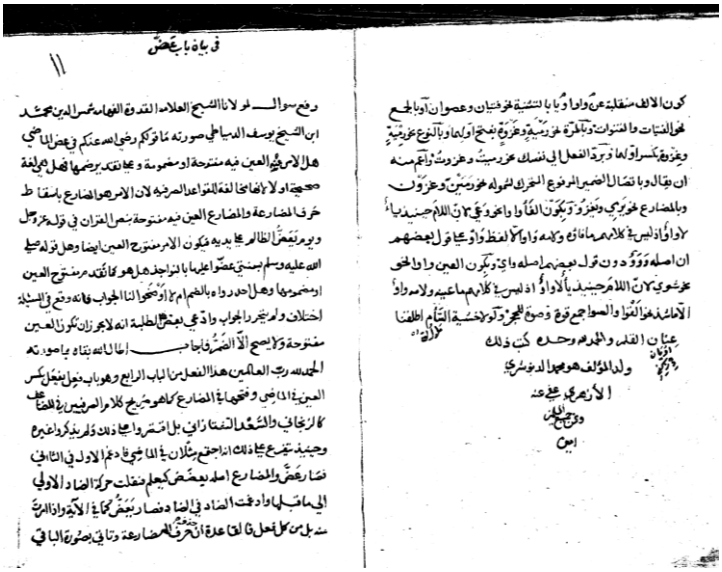

الورقة الأولى من النسخة المعتمدة

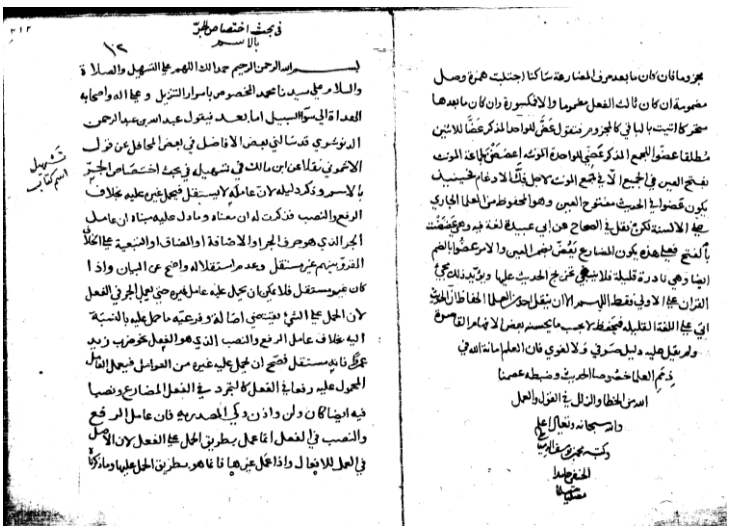

الورقة الأخيرة من النسخة المعتمدة

القسم الثاني
النصّ المحقق

الرسالة الأولى
الزهر اليانع على قول صاحب (القاموس)
في الديباجة: " ولا مانع"

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم[1]

الحَمْدُ للهِ الأَحَدِ الَّذِي بِيَدِهِ تَصْرِيفُ الأَفْعَالِ، الصَّمَدِ الفَرْدِ المُنَزَّهِ عَنْ كَوْنِهِ أَجْوَفَ أَوْ ذَا مِثَالٍ[2]، العَالِمِ بِخَفِيَّاتِ الأُمُورِ وَظَوَاهِرِهَا بِلَا رَيْبٍ وَلَا إِشْكَالٍ، الكَاشِفِ لِمَنْ شَاءَ عَنْ حَقَائِقِ دَقَائِقِ العُلُومِ فَيُتَرْجِمُ بِلِسَانِ القَالِ عَنْ لِسَانِ الحَالِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَفْضَلِ الخَلْقِ مِنْ مَلَكٍ وَبَشَرٍ بِمَا أَوْدَعَهُ اللهُ فِيهِ مِنْ كَرَائِمِ الخِلَالِ، وَبِمَا أَتْحَفَهُ بِهِ مِنْ أُنْسِهِ فِي حَضَرَاتِ قُدْسِهِ حِيْنَ أَسْفَرَ لَهُ عَنْ ذَلِكَ الجَمَالِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ خَيْرِ صَحْبٍ وَخَيْرِ آلٍ.

وبعدُ

فَيَقُولُ الفَقِيرُ إِلَى الله – تَعَالَى – مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الدِّمْيَاطِيُّ الحَنَفِيُّ، عَامَلَهُ اللهُ بِلُطْفِهِ الخَفِيِّ[3]:

---

(١) ساقط من (ب): «النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم»، ومن (ج): « وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم».

(٢) فيه براعة استهلالٍ باستخدامه المصطلح الصَّرفي من: «تصريف الأفعال، والأجوف، والمثال».

(٣) ساقط من (ج): «عامله الله بلطفه الخفي».

قَدْ تَكَرَّرَ السُّؤَالُ مِنْ بَعْضِ الإِخْوَانِ، الَّذِينَ هُمْ خُلَاصَةُ ذَوِي العُلُومِ وَإِنْسَانُ [١/أ] عَيْنِ الزَّمَانِ(١)، عَنْ قَوْلِ العَلَّامَةِ ذِي المُؤَلَّفَاتِ العَدِيدَةِ، وَالْأَسْفَارِ الجَامِعَةِ المُفِيدَةِ، أَبِي عَبْدِ اللهِ(٢) مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ الفَيْرُوزَآبَادِيِّ(٣) فِي دِيبَاجَةِ كِتَابِهِ(٤) المُسَمَّى بِـ (القَامُوسِ المُحِيطِ، وَالقَابُوسِ الوَسِيطِ)(٥) مَا نَصُّهُ:

« **وَإِذَا ذَكَرْتُ المَصْدَرَ مُطْلَقًا، أَوِ المَاضِيَ بِدُونِ الْآتِي(٦)، وَلَا مَانِعَ ؛**

---

(١) إنسان العَين: المثال الذي يُرَى في سَوَادِ العين، وهو ما يُرى فيها كما يُرى في المرآة. (الصحاح [أنس] ٩٠٤/٣، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري ص٤٥، وتاج العروس [أنس] ٤١٢/١٥).

(٢) هذه كنيته التي لم يشتهر بها، وأما كنيته التي اشتهر بها فـ «أبو طاهر». (انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي ص١٤، والضوء اللامع ٧٩/١٠).

(٣) هو العلامة مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروزآبادي، نظر في اللغة فكانت جُلّ قصده في التحصيل، فثابر فيها إلى أن مهَر وفاق، سمع من ابن الخباز وابن القيم والتقي السبكي، له: القاموس المحيط في اللغة، وشرح على صحيح البخاري، وغيرهما، توفي سنة ٨١٦هـ . [الضوء اللامع ٧٩/١٠، وبغية الوعاة ٢٧٣/١، والبدر الطالع ٢٨٠/٢].

(٤) دِيباجة الكِتاب: فاتحته. (التعريفات الفقهية ص٩٧، والمعجم الوسيط ٢٦٩/١).

(٥) واسمه كاملًا – كما وُجد بخط مؤلفه –: (القاموس المحيط، والقابوس الوسيط في جمع لغات العرب التي ذهبت شماطيط)، وقد فرغ منه مؤلفه في ذي الحجة سنة ثمانٍ وستين وسبعمائة. (تاج العروس [وجد] ٢٦٢/٩– ٢٦٣)، وذكر الزبيدي في (التاج ٧٣/١) أن اسمه (القاموس المحيط، والقابوس الوسيط)، وكل زيادة عليه فليست في النسخ الصحيحة.

(٦) أي: المضارع.

فَالفِعْلُ عَلَى مِثَالِ (كَتَبَ)، وَإِذَا ذَكَرْتُ آتِيهِ بِلَا تَقْيِيدٍ، فَهُوَ عَلَى مِثَالِ (ضَرَبَ) »[1].

فَوَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ ذَلِكَ مِمَّنْ وَقَعَتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنَ الإِخْوَانِ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَا مَانِعَ»؟ فَمَا المَانِعُ فِي هَذَا الشَّانِ؟

فَاسْتَخَرْتُ اللهَ – تَعَالَى – وَكَتَبْتُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَيَسَّرَ جَمْعُهُ، وَأَرْجُو مِنَ اللهِ العَظِيمِ أَنْ يَعُمَّ نَفْعُهُ، مُسَمِّيًا لِذَلِكَ[2] بِـ «**الزَّهْرِ اليَانِعِ عَلَى قَوْلِ صَاحِبِ (القَامُوسِ) فِي الدِّيبَاجَةِ: وَلَا مَانِعَ**»، وَخَدَمْتُ بِهِ حَضْرَةَ جَنَابِ المَوْلَى الأَعْظَمِ، وَالمَخْدُومِ الكَرِيمِ المُعَظَّمِ، مَلِكِ عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ، وَأَوْحَدِ[3] نُبَلَاءِ العَالَمِينَ، فَرْدِ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ، وَوَاحِدِ نَوْعِ الإِنْسَانِ، رِحْلَةِ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، حَاوِي فَضِيلَتَيِ القَلَمِ وَالسَّيْفِ، حَلَّالِ المُشْكِلَاتِ بِتَحْقِيقَاتِهِ، كَشَّافِ المُعْضِلَاتِ بِتَدْقِيقَاتِهِ، مُزَيِّنِ المَمَالِكِ العُثْمَانِيَّةِ، وَمُشَرِّفِ الأَمْصَارِ المُرَادِيَّةِ[4] الخَاقَانِيَّةِ[5]: حَضْرَةَ مَوْلَانَا حُسَيْن أَفَنْدِي

---

(١) القاموس المحيط ص٢٨.

(٢) في (ب): «ذلك».

(٣) في (ب): «وأواحد»، وهو خطأ.

(٤) نسبةً إلى السلطان مراد الثالث بن سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح بن مراد الثاني بن محمد الأول جلبي بن بايزيد الأول بن مراد الأول بن أورخان غازي بن عثمان بن أرطغل، السلطان الثاني عشر من سلاطين الدولة العثمانية، تولى السلطنة سنة ٩٨٢هـ، وتوفي سنة ١٠٠٣هـ. (انظر: البدر الطالع ٣٠١/٢، ومجاني الأدب في حدائق العرب ٣٣٣/٦، وخطط الشام ٢٢٩/٢-٢٣٦).

(٥) نسبةً إلى «الخَاقان»، وهو اسمٌ لكلِّ ملِكٍ خَفَّفه التُّرْكُ على أنفسهم، أي: ملَّكُوه ورأَّسُوهُ، وخَواقينُ التُّرك: مُلُوكهم، وهي لفظةٌ تركيَّة، ومنه أخذ (خانُ) لملك الروم، و(قانُ)=

بَاشَا زَادَهُ[١]، أَدَامَ اللهُ لَهُ السِّيَادَةَ وَالسَّعَادَةَ، وَبَلَّغَهُ فِي الدَّارَيْنِ مُرَادَهُ، وَآتَاهُ فِي الجَنَّةِ الحُسْنَى وَزِيَادَةً، وَلَا زَالَتِ الأَيَّامُ مُتَجَمِّلَةً بِرِئَاسَتِهِ، وَالأَقْدَارُ جَارِيَةً بِإِرَادَتِهِ[٢]، آمِينَ[١/ب].

فَقُلْتُ مُسْتَعِينًا بِاللهِ الَّذِي بِيَدِهِ أَزِمَّةُ التَّوْفِيقِ، وَالمُرْشِدُ إِلَى مَقَامَاتِ التَّدْقِيقِ[٣]:

اعْلَمْ أَنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخِ ابْنِ مَالِكٍ[٤] - (رَحِمَهُ اللهُ) تَعَالَى - فِي (لَامِيَّةِ الأَفْعَالِ)[٥] أَنَّ المُضَارِعَ لِـ «فَعَلَ» المَفْتُوحِ العَيْنِ إِنْ كَانَ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَيْنِ، أَوْ[٦] «يَفْعِلُ» بِكَسْرِهَا، فَكُلٌّ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ قِيَاسِيًّا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ سَمَاعِيًّا، فَلْنَفْرِضِ الكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي فَصْلَيْنِ:

=لملك العجم. (انظر: مفاتيح العلوم للخوارزمي ص١٤١، و القاموس المحيط ص١١٩٤، وتاج العروس [خقن] ٣٤/٤٩٤).

(١) لم أهتد إلى ترجمته.

(٢) نستغفر الله من هذه الزَّلَّة.

(٣) في (ج): «التوفيق»، وهو تحريف.

(٤) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، إمام النحاة وحافظ اللغة، نزيل دمشق، وكان إمامًا في القراءات وعللها، وكان في النحو بحرًا لا يجارى، له: تسهيل الفوائد، والكافية الشافية، والخلاصة، ولامية الأفعال، وسبك المنظوم وفك المختوم، وغيرها، توفي سنة٧٦٢ هـ. [إشارة التعيين ص٣٢٠، وبغية الوعاة ١/١٣٠].

(٥) انظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم ص٣١- ٣٩.

(٦) في (ب): «و».

الفَصْلُ الأَوَّلُ

فِي الكَلَامِ عَلَى "فَعَلَ يَفْعُلُ"

اعْلَمْ أَنَّ «فَعَلَ» المَفْتُوحَ العَيْنِ الَّذِي مُضَارِعُهُ «يَفْعُلُ» - بِضَمِّهَا - تَارَةً يَكُونُ الضَّمُّ قِيَاسِيًّا، وَتَارَةً يَكُونُ سَمَاعِيًّا.

فَيَكُونُ قِيَاسِيًّا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الأَوَّلُ: إِذَا كَانَ عَيْنُهُ وَاوًا(١)، نَحْوُ: «قَالَ يَقُولُ»، وَ«كَانَ يَكُونُ»(٢).

الثَّانِي: إِذَا كَانَ لَامُهُ (٣)وَاوًا(٤)، نَحْوُ: «غَزَا يَغْزُو»، وَ«نَجَا يَنْجُو»(٥).

الثَّالِثُ: إِذَا كَانَ مُضَاعَفًا مُتَعَدِّيًا(٦)، نَحْوُ: «مَدَّهُ يَمُدُّهُ»، وَ«عَدَّهُ(٧) يَعُدُّهُ»(٨).

---

(١) وهو الأجوف الواوي.

(٢) لمناسبة الضم للواو، ولئلَّا يؤدي الكسر في الواوي إلى انقلابها ياءً. (انظر: الكتاب ٣٤٠/٤، وشرح الشافية للرضي ١٢٥/١، ١٢٦، وللنِّظام ٦١/١، ولليزدي ٨٥/١، والوافية ص٥٢- ٥٣).

(٣) في (أ): «لانه»، وهو تحريف.

(٤) وهو الناقص الواوي.

(٥) وعِلَّته كسابقه.

(٦) في (أ): «متعاديًا»، وهو خطأ.

(٧) في (ج): «وعد».

(٨) وإنما لَزِمُوا الضَّمَّ فِي عينِ مضارعِ المُضَاعَفِ المُتَعَدِّي؛ لأنه كثيرًا ما يلحقه هاءُ الضميرِ المضمومِ المُشْبَعِ إِلَى الواو مع أنَّ لامَه مضمومةٌ - أيضًا -، (نَحْوُ: يَشُدُّهُ وَيَمُدُّهُ)، فلو كسروا لزم الانتقالُ من الكسرة المنقولة إلى الفاء للإدغام إلى ضمةٍ بعدها ضَمَّةٌ أخرَى، والحرف المدغم واسطةٌ ضعيفةٌ لا تُجدِي في معارضةِ مثل ذلك الثِّقَل، لكنها تكفي مع وحدة الضمَّة. =

الرَّابِعُ: إِذَا قُصِدَ بِالفِعْلِ غَلَبَةُ[1] المُفَاخَرَةِ[2]، كَـ «سَابَقْتُهُ، فَأَنَا أَسْبُقُهُ»[3] – بِضَمِّ البَاءِ – مَعَ أَنَّهُ فِي غَيْرِ المُفَاخَرَةِ يَكُونُ بِكَسْرِهَا[4].

فَهَذِهِ المَوَاضِعُ القِيَاسُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ المُضَارِعُ مَضْمُومًا، وَإِلَى ذَلِكَ الإِشَارَةُ

= قال الخضر اليزديُّ: «هذا يحتاج إلى بسط، وهو أن تقول: لما كثر إلحاق هاء الضمير بالمتعدي نشأت واوٌ بعد الهاء، وكانت الهاء حرفًا خفيَّة وجودها كعدمها لخفائها؛ ولذلك لم يجوِّزوا الإمالة في قولك: (أكلت عِنَبًا)؛ لتقدم الكسرة على الألف بحرفين متحرِّكين؛ إذ هي والحالة هذه لا تؤثِّر، بخلاف (له درهمان) و (أراد أن يضربها)، فإنه جاء الإمالة فيه، والذي سوَّغها أن الهاء خفيَّة فلم يعتد بها، فالحاصل أنه لولا الضم في المبحث، وهو مثل (يَشُدُّهُ)، لزم الكسر قبل ضمة الحرف السابقة على الواو الممدودة في التقدير، وهو محذور؛ فلذلك ضُمَّ لزومًا». (شرح الشافية لليزدي ٨٨/١، وانظر: شرح الملوكي ص٤٦، وشرح الشافية للرضي ١٣٤/١).

(١) في (أ): «علية»، وهو تصحيف.

(٢) وذلك أنك تشارك غيرك في معنًى، فيظهَرُ واحدٌ منكما على الآخر ويستبدُّ بالمعنى دونه، فينسبه لنفسه بصيغة ثلاثي مفتوح العين، نحو: «كَارَمَنِي» أي: شَارَكني في الكَرَم والإنعام، فإن أخذتَ بطرفه، وأخذ هو بطرفه الآخر، وتجاذبتماه بينكما، فإذا غلبته فيه بأن عملتَ من خصاله أكثرَ مما عمل أخبرتَ عن نفسك فقلتَ: «كَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ» أي: غلبتُه في ذلك؛ وإنما التزموا في هذا الضم لموافقة اللفظ المعنى؛ وذلك أنه لمَّا كان يدلُّ على القهر والقوَّة أعطي مضارعه الضم الذي هو أقوى الحركات مع ما سبق من الدلالة على ما طرأ على الفعل. (حاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق ص٢٦، وانظر: كتاب سيبويه ٦٨/٤، والمفصل ص٣٧٠، وشرح الشافية للرضي ٧٠/١).

(٣) إذا أردتَ أنك غالبت خصمك في السبق، فغلبته.

(٤) فتقول: «أَسْبِقُهُ».

بِقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي «اللَّامِيَّةِ»[1]:

..... * وَالْمُضَارِعُ مِنْ «فَعَلْتُ» إِنْ جُعِلَا

عَيْنًا لَهُ الوَاوُ، أَوْ لَامًا يُجَاءُ بِهِ * مَضْمُومَ عَيْنٍ، وَهَذَا الْحُكْمُ قَدْ بُذِلَا[2]

لِمَا لِبُذِّ مُفَاخِرٍ[3] وَلَيْسَ لَهُ * دَاعِي لُزُومِ انْكِسَارِ العَيْنِ نَحْوُ: قَلا[4]

---

(١) انظر: خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال لابن الناظم ص٣٤- ٣٦، وفتح الأقفال لبحرق اليمني ص٩٢- ٩٨، وحاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق ص٢٥- ٢٦، وفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي ص٢١٧- ٢٢٠، ووشاح الحرة بإبراز اللامية وتوشيحها من أصداف الطرَّة للشيخ محمد محفوظ المسوّمي الموريتاني ص٣٩.

(٢) في (أ): «بدل»، وفي (ب): «بدلا»، والمثبت من (ج) وهو الصواب.

(٣) بهذا اللفظ جاءت رواية بعض النسخ، كما في (فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال لبحرق اليمني ص٩٨، وفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي ص٢٢٠)، وبعض النسخ جاء فيها بدله: «لما يدلُّ على فَخْرٍ»، كما في: (خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال لابن الناظم ص٣٦، وحاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق ص٢٦)، واللفظ الذي أثبته صاحبنا أدلُّ على المقصود كما نصَّ عليه بحرق في (شرحه)، و(شرح اللامية للعطار ص٢٥٩- رسالة).

(٤) في (ج): «قلى»، والمثبت الصواب.

والمعنى: والمضارع المصوغ من مصدر «فَعَلَ» المفتوح يجاء به مضموم العين إن جُعلت الواو عيناً له، كـ «تَابَ يَتُوبُ»، أو لامًا له، كـ «غَزَا يَغْزُو»، وهذا الحكم الذي هو ضم عين المضارع قد أعطي لما يدلُّ على الغلبة في المَفَاخِر إذا لم يكن فيه داعي لزوم انكسار العين من كون فائه واوًا، نحو: «وَاعَدَنِي فأنا أَعِدُهُ»، أو عينه ياءً، نحو: «بَايَعَنِي فأنا أُبِيعُهُ»، أو لامه ياءً ، نحو: «قَلَانِي، فأنا أَقْلِيهِ» أي: أغلبه في القِلى، أي: البُغض.

وَبِقَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ[1] [٢/أ]:

..... * كَذَا الْمُضَاعَفُ لَازِمًا كَـ «حَنَّ[2] طَلَا»[3]

وَضُمَّ عَيْنَ مُعَدَّاهُ ، وَيَنْدُرُ ذَا * كَسْرٍ، كَما لازِمٌ ذَا ضَمٍّ احْتُمِلَا[4]

- **تَنْبِيهَاتٌ:**

* **الأَوَّلُ:** يُسْتَثْنَى مِمَّا إِذَا كَانَ عَيْنُهُ وَاوًا مَا إِذَا كَانَ لَامُهُ يَاءً، نَحْوُ: «شَوَى يَشْوِي»، وَ«غَوَى يَغْوِي»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بِالكَسْرِ؛ لِثِقَلِ[5] اجْتِمَاعِ الوَاوَيْنِ.

* **الثَّانِي:** شَرَطَ[6] فِي (التَّسْهِيلِ)[7] لِلُزُومِ الضَّمِّ فِيمَا لَامُهُ وَاوٌ: أَنْ لَا يَكُونَ

---

(١) انظر: خلاصة الأقوال لابن الناظم ص٣١- ٣٢، وفتح الأقفال لبحرق اليمني ص٦٥- ٧٧، وحاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق ص١٧- ١٩، وفتح المتعال ص١٩٦- ٢٠٣، ووشاح الحرة ص٢٧- ٢٨.

(٢) في (أ): «كحنِّي»، وهو خطأ.

(٣) أي: مثل ذلك المذكور من الأنواع الثلاثة في كون قياسه كسر عين مضارعه: المضاعف حالة كونه لازمًا قاصرًا لا يتعدَّى إلى المفعول به، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحدٍ، كقولك: «حَنَّ طَلا يَحِنُّ حَنِينًا» إذا صوَّت وصاح لفقد أمه، والطَّلا: ولد الظبية، ونحو: «دَبَّ على الأرضِ يَدِبُّ دَبِيبًا»، و: «فَرَّ منه يَفِرُّ فِرَارًا».

(٤) أي: وضُمَّ على القياس عينَ مضارع المضاعف المتعدِّي من «فَعَلَ»، نحو: «جَبَّ الحَبْلَ يَجُبُّهُ» إذا قَطَعه، و«صَبَّ الماءَ يَصُبُّهُ»، ويقلُّ في كلامهم مجيء المضاعف المُعَدَّى حالة كونه مكسور العين في المضاعف، كقلَّةِ مجيء عين مضارع المضاعف اللازم حالة كونه مضمومًا ضمًّا منقولًا عن العرب؛ وإنما جعل المضاعف اللازم مشبَّهًا به لكثرة ما شذَّ منه.

(٥) في (أ): «بثقل».

(٦) في (أ): «شرطه».

(٧) ص١٩٧.

عَيْنُهُ حَرْفَ حَلْقٍ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِ[1] فِي (اللَّامِيَّةِ)، حَيْثُ قَالَ[2]:

عَيْنَ المُضَارِعِ مِنْ «فَعَلْتُ» حَيْثُ خَلَا * مِنْ جَالِبِ الفَتْحِ كَالمَبْنِيِّ مِنْ «عَتَلَا»[3]

فَاكْسِرْ أَوِ اضْمُمْ[4] ..... * .....

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ العَلَّامَةُ اليَمَنِيُّ بَحْرَقُ[5] فِي (شَرْحِ اللَّامِيَّةِ)=

---

(١) أي: ابن مالك.

(٢) انظر: خلاصة الأقوال لابن الناظم ص٣٨، وفتح الأقفال لبحرق اليمني ص١١٣، وحاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق ص٢٨، وفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي ص٢٢٧، ووشاح الحرة بإبراز اللامية وتوشيحها من أصداف الطرَّة للشيخ محمد محفوظ المسوّمي الموريتاني ص٤٥.

(٣) في (ب): «علا»، والمثبت الصواب.

(٤) أي: إذا خلا عينُ مضارع «فَعَلَ» المفتوح من جالب الفتح، وهو حرف الحلق في لامه أو عينه، كمضارع «عَتَلَهُ» إذا دفعه بعنف، فاكسر عينه إن شئت أو اضممها، فتقول: «يَعْتِلُهُ» و«يَعْتُلُهُ». (فتح الأقفال لبحرق ص١١٣، ووشاح الحرَّة ص٤٥).

وفات ابن مالك الاختصار؛ حيث أتى بشيئين، وهما: جالب الفتح، والداعي في معنى شيءٍ واحدٍ، وهو أنَّ الخالي من الموجبات إن لم تكن شهرة يجوز فيه الأمران، فلو قال:

كَسْرٌ وَضَمٌّ لِعَيْنِ الآتِ مِنْ «فَعَلَا» إِنْ لَمْ يَكُنْ دَاعٍ اوْ مَشْهُور مَا نُقِلَا

لكان أخصر وأحسن. (حاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق ص٢٨).

(٥) هو العلَّامة محمد بن عمر بن مبارك الحِمْيَرِيُّ الحَضْرمي الشافعي، الشهير ببَحْرَق، الفقيهُ النحويُّ اللغويُّ القاضي، ولد بحضرموت سنة تسع وستين وثمانمائة، ونشأ فيها وأخذ عن علمائها، وارتحل إلى زبيد وأخذ عن علمائها، وتولى القضاء بالشَّحْر، ثم استقال ورحل إلى الهند، وأقام إلى أن مات في أحمد آباد، له: شرح ملحة الإعراب،=

= **فَقَالَ**[١]: «وَكَأَنَّهُ (رَحِمَهُ اللَّهُ) لَمْ يُمْعِنِ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنِّي تَتَبَّعْتُ مَوَادَّهُ فَوَجَدْتُ غَالِبَ حَلْقِيِّ العَيْنِ مَضْمُومًا، وَلَمْ يَنْفَرِدِ الفَتْحُ إِلَّا فِي قَلِيلٍ مِنْهَا، وَجَاءَتْ مَوَادُّ مِنْهُ بِالضَّمِّ وَالفَتْحِ، فَالمَضْمُومُ: (ثَغَتِ الشَّاةُ[٢] تَثْغُو[٣]): صَوَّتَتْ[٤]، وَ«جَحَا[٥] التُّرَابَ يَجْحُوهُ[٦]»: جَرَفَهُ[٧]».

وَعَدَّ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةَ عَشَرَ فِعْلًا انْفَرَدَتْ بِالضَّمِّ عَلَى القِيَاسِ[٨].

=وشرح لامية الأفعال، وشرح لامية العجم، وشرح المقدمة الجزرية، وغيرها، وتوفي سنة ٩٣٠هـ. (ديوان الإسلام ٢١١/١، ونزهة الخواطر للطالبي ٤١٢/٤، والأعلام ٣١٥/٦).

(١) فتح الأقفال لبحرق اليمني ص٩٧.

(٢) يقال ذلك في: الضَّأنِ والمَعْزِ والظِّباء. (انظر: الفرق للسجستاني ص٢٥٣، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء للعسكري ص٣٧٥، والصحاح [ثغا] ٢٢٩٣/٦).

(٣) في (ب): «تثغق»، وهو تحريف.

(٤) انظر: الصحاح [ثغا] ٢٢٩٣/٦، ولسان العرب [ثغا] ٤٨٨/١، وتاج العروس [ثغو] ٢٧٨/٣٧.

(٥) في (أ، ب): «حجا»، وهو تصحيف، فحديثه عن حلقي العين.

(٦) في (أ، ب): «يحجوه»، وهو تصحيف، فحديثه عن حلقي العين.

(٧) الذي في المعاجم: «جَحَا بِالمَكَانِ يَجْحُو: أَقَامَ بِهِ». (انظر: المحكم لابن سيده [جحو] ٤٦١/٣، ولسان العرب [جحا] ٥٥٤/١).

(٨) وهي: «دَعَا يَدْعُو»، و«دَهَتْهُ الدَّاهِيَةُ تَدْهُوهُ»: أصابته، و«رَحَوْتُ الرَّحَا أَرْحُوهَا»: أَدَرْتُهَا، و«سَخَا بِالشَّيْءِ يَسْخُو»: جَادَ، وفيه لغة كـ «رَضِيَ»، و«رَغَا البَعِيرُ يَرْغُو»، و«سَهَا عَنْهُ يَسْهُو»، و«شَغَتْ سِنُّهُ تَشْغُو»: خالفَتْ غيرَها بزيادةٍ أو خروج، و«صَحَا الجَوُّ يَصْحُو»، و«لَحَاهُ يَلْحُوهُ»: عَذَلَهُ، والشَّجَرَةَ: قَشَرَهَا، و«لَخَاهُ الدَّوَاءَ يَلْخُوهُ»:أَسْعَطَهُ إِيَّاهُ، و«لَغَا الشَّيْءِ يَلْغُو»: لم يعتدَّ به، و«لَهَا يَلْهُو»، و«نَخَا يَنْخُو»: افْتَخَرَ. (فتح الأقفال ص٩٧- ٩٨).

ثُمَّ قَالَ[1]: «وَلَمْ أَظْفَرْ بِمَا انْفَرَدَ بِالفَتْحِ سِوَى: (طَحَا الأَرْضَ يَطْحَاهَا): بَسَطَهَا[2]، وَ(طَغَى[3] يَطْغَى): جَاوَزَ القَدْرَ[4]، وَفِيهِ لُغَةٌ كَـ (رَضِيَ)[5]، وَ(قَحَا التُّرَابَ يَقْحَاهُ): جَرَفَهُ[6]، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ.

وَجَازَ فِي أَفْعَالٍ الضَّمُّ وَالفَتْحُ كَـ (دَحَا[7] الأَرْضَ يَدْحُوهَا، وَيَدْحَاهَا)[8]، وَ(سَحَا التُّرَابَ[9] يَسْحُوهُ، وَيَسْحَاهُ)[10]: جَرَفَهُ، وَ(صَغَى إِلَيْهِ يَصْغُو،=

---

(١) فتح الأقفال لبحرق اليمني ص٩٨.

(٢) انظر: تهذيب اللغة [طحا] ١١٨/٥، ولسان العرب [طحا] ٢٦٤٦/٤، وتاج العروس [طحو] ٤٨٢/٣٨- ٤٨٣.

(٣) كـ «سَعَى».

(٤) انظر: البارع في اللغة ص٤٢٤، وتاج العروس [طغي] ٤٩٤/٣٨.

(٥) تقول: «طَغِيَ يَطْغَى»: جاوزَ القَدْرَ. (انظر: تاج العروس [طغي] ٤٩٢/٣٨).

(٦) في (القاموس المحيط ص١٣٢٣، وتاج العروس ٢٧٥/٣٩: [قحا]): «قَحَا المَالَ: أَخَذَهُ»، وهو في (شرح بحرق على لامية الأفعال بحاشية ابن حمدون ص٢٦، وفتح المتعال ص٢١٩) بالفاء، وليس في المعاجم.

(٧) قال الزبيديُّ: «قال شيخنا: فيه تخليط بالاصطلاح، ولو قال: (دَحَا) كـ (دَعَا)، و(سَعَى) لكان أنصَّ على المراد، وأبعد عن تخليط الاصطلاح». (تاج العروس [دحو] ٣٦/٣٨-٣٧).

(٨) بَسَطَهَا. (انظر: المحكم لابن سيده [دحو] ٤٨٨/٣، والقاموس المحيط ص١٢٨٢).

(٩) في (أ): «الأرض».

(١٠) و«يَسْحِيهِ»، ثلاث لغاتٍ كما في: (شمس العلوم ٣٠٠٨/٥، ولسان العرب [سحا] ١٩٦١/٣، والقاموس المحيط ص١٢٩٣، وتاج العروس [سحو – ي] ٢٤٩/٣٨).

= وَيَصْغَى[1]): مَالَ[2]، وَ(ضَحَا[2/ب] لِلشَّمْسِ[3] يَضْحُو، وَيَضْحَى، فَهُوَ ضَاحٍ): بَرَزَ[4]، وَ(طَهَا اللَّحْمَ يَطْهُوهُ[5]، وَيَطْهَاهُ): أَنْضَجَهُ طَبْخًا وَشَيًّا[6]، وَ(مَحَا الكِتَابَ يَمْحُوهُ، وَيَمْحَاهُ)[7]، وَ(نَحَا نَحْوَهُ يَنْحُو، وَيَنْحَا): قَصَدَهُ[8]، فَهَذِهِ سَبْعَةٌ». انْتَهَى.

وَأَقُولُ: الشَّارِحُ المَذْكُورُ[9] هُوَ الَّذِي لَمْ يُمْعِنِ النَّظَرَ فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ شَرَطَ فِي (التَّسْهِيلِ)[10] لِلُزُومِ الضَّمِّ أَن لَّا تَكُونَ عَيْنُهُ حَرْفَ حَلْقٍ، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِمَّا وَجَدَهُ مِنْ غَالِبِ الحَلْقِيِّ مَضْمُومًا لَوْ سُمِعَ فِيهِ الفَتْحُ

---

(١) الذي في (الصحاح [صغا] ٦/٢٤٠٠): «صَغَا يَصْغُو، وَيَصْغِي» بالكسر، قال الزبيدي في (التاج [صغو] ٣٨/٤٢٣): «وهو الصحيح»، أقول: كفى دليلًا على فتح العين قول الله – تعالى –: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [الأنعام: ١١٣].

(٢) انظر: لسان العرب [صغا] ٤/٢٤٥٤، والقاموس المحيط ص١٣٠٣، وتاج العروس [صغو] ٣٨/٤٢٣.

(٣) في (أ): «الشمس»، والمثبت الصواب.

(٤) انظر: المحيط في اللغة ٣/١٥٣.

(٥) في (ب): «يطهو».

(٦) انظر: الصحاح [طها] ٦/٢٤١٦، والمحكم ٤/٤١٠، والقاموس المحيط ص١٣٠٨، وتاج العروس [طهو] ٣٨/٥١٧.

(٧) و«يَمْحِيهِ»، ثلاث لغاتٍ كما في: (الصحاح [محا] ٦/٢٤٨٩، وكتاب الأفعال لابن القطَّاع ٣/٢٠٧، وتاج العروس ١/٨٢)، بمعنى: أذهبَ أثرَهُ.

(٨) انظر: المحكم [نحو] ٤/٢٠، ولسان العرب [نحا] ٦/٤٣٧١، والقاموس المحيط ص١٣٣٧، وتاج العروس [نحو] ٤٠/٤٣.

(٩) يعني: بحرق اليمني.

(١٠) ص١٩٧.

لَجَازَ، كَمَا هُوَ فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي انْفَرَدَتْ بِالفَتْحِ، وَكَمَا فِي السَّبْعَةِ الَّتِي فِيهَا الأَمْرَانِ، لَيْسَ الضَّمُّ فِيهَا لَازِمًا، بَلْ وَلَا الأَفْعَالُ الَّتِي انْفَرَدَتْ بِالضَّمِّ، لَيْسَ الضَّمُّ فِيهَا لَازِمًا؛ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ[1]، اللَّهُمَّ لَوْ كَانَ ابْنُ مَالِكٍ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ شَرْطَ مَجِيءِ الضَّمِّ انْتِفَاءُ حَرْفِ الحَلْقِ لَكَانَ يَأْتِي مَا ذَكَرَ، فَابْنُ مَالِكٍ جَعَلَ ذَلِكَ شَرْطًا لِلزُّومِ لَا لِلإِتْيَانِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ انْعَكَسَ عَلَى الشَّارِحِ[2] الشَّرْطُ بِالمَشْرُوطِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الأَفْعَالِ الحَلْقِيَّةِ، فَقَالَ[3]: «وَشَذَّ (بَغَاهُ يَبْغِيهِ) أَيْ: طَلَبَهُ[4]، وَ(نَعَى الميِّتَ يَنْعِيهِ): نَدَبَهُ »، وَ(وَخَاهُ يَخِيهِ)[5]، وَ(وَعَاهُ يَعِيهِ)، وَ(وَهَى يَهِي)، فَتَأَمَّلْ.

* **التَّنْبِيهُ الثَّالِثُ**[6]: يُسْتَثْنَى مِنَ المُضَاعَفِ المُتَعَدِّي نَوْعَانِ[3/أ]:

النَّوْعُ الأَوَّلُ[7]: مَا انْفَرَدَ فِيهِ الكَسْرُ، وَهُوَ فِعْلٌ وَاحِدٌ: « حَبَّهُ يَحِبُّهُ[8] » ،

---

(١) انظر: الكليَّات للكفوي ص٥٠٤، والتوقيف على مهمات التعاريف ص٢٠٣.

(٢) في (ب): «الشرح».

(٣) فتح الأقفال لبحرق اليمني ص١٠٧، وشرح لامية الأفعال لبحرق (الشرح المختصر) وعليه حاشية ابن حمدون ص٢٨، حيث ذكر الفعلين الأولين فقط.

(٤) انظر: تاج العروس [بغي] ١٨٧/٣٧.

(٥) أي: توجَّه لوجهٍ. (تاج العروس [وخي] ١٧٦/٤٠).

(٦) في (ب): «الثاني»، وهو سهو.

(٧) انظر: فتح الأقفال لبحرق اليمني ص٧٨.

(٨) بفتح الياء، وكسر الحاء، وقال الأصمعي: «(تَحِبُّ) بفتح التاء، ولا أعرفه في غير التاء، ولا أعرف (حَبَبْتُ)». (انظر: خزانة الأدب ٢٢٧/٣).

وَهِيَ لُغَةٌ[1] فِي «أَحَبَّهُ»[2]، وَمِنْهُ صِيغَ «المَحْبُوبُ»[3]، وَبِهَذِهِ اللُّغَةِ قَرَأَ أَبُو الجَوْزَاءِ أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللهِ[4]، وَأَبُو رَجَاءٍ العُطَارِدِيُّ - وَاسْمُهُ عِمْرَانُ[5] - قَوْلَهُ

---

(١) ذكر الكسائي أنها لغة تميم وأسد وقيس، وهي لغةٌ قد ماتت، أي: تُرِكَتْ فيما يحسب. (انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/١، والمحرر الوجيز ٤٢٢/١، والمزهر ١٧٤/١، وخزانة الأدب ٢٢٧/٣).

(٢) يُحِبُّهُ.

(٣) بل جاء اسم المفعول من «حَبَّ»، واسم الفاعل من «أَحَبَّ»، و«مَحْبُوبٌ» أكثر من «مُحَبٍّ»، و«مُحِبٌّ» أكثر من «حَابٍّ». (شرح اللامية للعطار ص٢٢٠- رسالة).

(٤) هو أبو الجوزاء أوس بن عبد الله بن خالد الرَّبْعي البصري، من كبار علماء التابعين، حدَّث عن عائشة وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص، وكان أحد العُبَّاد الذين قاموا على الحَجَّاج، فقيل: إنه قُتل يوم الجماجم سنة ٨٣هـ، وكان قويًّا، يواصل الصوم أسبوعًا ويقبض على ذراع الشاب فيكاد يحطمها. [فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده ص٢٠٤، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد لأبي نصر البخاري ١٠٢/١، وسير أعلام النبلاء ٣٧١/٤].

ولم أجد القراءة منسوبةً إليه فيما اطلعت عليه من مظان.

(٥) هو أبو رجاء العُطاردي عمران بن تيم البصري، التابعي الكبير، أسلم في حياة النبي (ﷺ) ولم يره، وأخذ القراءة عرضًا عن ابن عباس، وتلقَّن القرآن من أبي موسى، ولقي أبا بكر (رضي الله عنه)، وكان يختم القرآن في كل عشر ليالٍ، وتوفي سنة خمس ومائة، وله مائة وسبع وعشرون سنة. [مشاهير علماء الأمصار ص١٤٢، ومعرفة القراء الكبار ص٣١].

وانظر قراءته في: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/١، وشواذ القراءات للكرماني ص١١٠، والبحر المحيط ١٠٣/٣، والدر المصون ١٢٥/٣، ومعجم القراءات للخطيب ٤٧٦/١.

- تَعَالَى-: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ[1] ٱللَّهُ﴾[2] بِفَتْحِ أَوَّلِ الفِعْلَيْنِ، وَكَسْرِ ثَانِيهِمَا.

قَالَ[3] فِي (الصِّحَاحِ)[4]: «وَلَا يَأْتِي فِي المُضَاعَفِ (يَفْعِلُ) - بِالكَسْرِ - إِلَّا وَيَشْرَكُهُ (يَفْعُلُ) - بِالضَّمِّ - إِذَا كَانَ مُتَعَدِّيًا، مَاخَلَا هَذَا الحَرْفَ».

النَّوْعُ الثَّانِي: ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ[5] خَمْسَةَ أَفْعَالٍ يَجُوزُ فِيهَا الوَجْهَانِ: الضَّمُّ وَالكَسْرُ، وَهِيَ:

- «هَرَّ الشَّيْءَ»[6]: =

---

(١) في (ب، ج): «يحببكم».

(٢) سورة آل عمران، من الآية (٣١).

(٣) أي: الجوهري، وقد أخذه من الفارابي في (معجم ديوان الأدب ١٣٧/٣).

(٤) [حبب] ١٠٥/١، وانظر: لسان العرب [حبب] ٧٤٣/٢، وتاج العروس [حبب] ٢١٤/٢.

(٥) في «لاميَّة الأفعال»، حيث قال:

... ... وَعِ ذَا وَجْهَيْنِ: هَرَّ، وَشَدَّ، عَلَّهُ عَلَلَا

وَبَتَّ قَطْعًا، وَنَمَّ ... ...

انظر: خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال لابن الناظم ص٣٣، وفتح الأقفال لبحرق اليمني ص٧٨، وحاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق ص٢٠، وفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي ص٢٠٤، ووشاح الحرة بإبراز اللامية وتوشيحها من أصداف الطرَّة للشيخ محمد محفوظ المسوّمي الموريتاني ص٣٠.

(٦) تقول: هَرَّ الرَّجُلُ الكَأسَ، يَهُرُّهُ، ويَهِرُّهُ: كَرِهَهُ، وهَرَّتِ القومُ الحربَ كذلك. (انظر: أساس البلاغة [هرر] ٣٦٩/٢).

وهذه و«عَلَّهُ» حكاهما المبرد. (انظر: شرح الملوكي ص٤٦، وشرح الشافية للرضي ١٣٤/١).

= كَرِهَهُ[١]، وَأَمَّا[٢] «هَرَّ الكَلْبُ» أَيْ: نَبَحَ[٣]، فَهُوَ بِالكَسْرِ لَا غَيْرُ[٤].

- وَ«شَدَّ الشَّيْءَ»[٥]: أَوْثَقَهُ[٦].

- وَ«عَلَّهُ الشَّرَابَ»[٧]: سَقَاهُ عَلَلًا بَعْدَ نَهَلٍ[٨].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ٤٣/١٥، والمحكم لابن سيده ٩٧/٤، واقتطاف الأزاهر للرعيني ص٦١، ٢٢٠، وكتاب الأفعال لابن القطَّاع ٩/١، والقاموس المحيط ص٤٩٧، والمزهر ٩٩/٢.

(٢) في (أ): «وما»، والمثبت الصواب.

(٣) ذكرت المعاجم أنَّ هَرِيرَ الكلب: صوته دون نباحه من قلَّة صبره على البرد. (انظر: الصحاح [هرر] ٨٥٤/٢، والمحكم ٩٧/٤، والمخصص ٢٩٣/٢، وتاج العروس [هرر] ٤٢٠/١٤).

(٤) أي: يَهِرُّ.

(٥) يَشُدُّهُ، ويَشِدُّهُ.

(٦) انظر: الصحاح [شدد] ٤٩٣/٢، وتاج العروس [شدد] ٢٤١/٨.

(٧) يَعُلُّهُ، ويَعِلُّهُ.

(٨) قيَّدت كتب اللغة (العَلَّ) أو (العَلَلَ) بأنه الشَّرْبَةُ الثانية، وأمَّا (النَّهَلُ) فالشَّرْبَةُ الأولى، يقال: (عَلَلٌ بعدَ نَهَلٍ). (انظر: كتاب العين [عل] ٨٨/١، وإصلاح المنطق ص٢١٥، وكتاب الإبل للأصمعي (ضمن الكنز اللغوي) ص٨٢، وجمهرة اللغة [علل] ١٠١٢/٢، وغريب الحديث للخطابي ٧٥/١، والصحاح [علل] ١٧٧٣/٥، ولسان العرب [علل] ٣٠٧٨/٤، والقاموس المحيط ص١٠٣٥، وتاج العروس [علل] ٤٤/٣٠).

- وَ«بَتَّهُ»[1]: قَطَعَهُ[2].
- وَ«نَمَّ الحَدِيثَ»[3]: حَمَلَهُ وَأَفْشَاهُ[4].

وَزَادَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ[5] اليَمَنِيُّ[6] أَرْبَعَةَ أَفْعَالٍ، وَهِيَ:

- «نَثَّ الخَبَرَ»[7]: أَفْشَاهُ[8].
- وَ«شَجَّ رَأْسَهُ»[9].
- وَ«أَضَّهُ»[10]: أَلْجَأَهُ[11].

---

(١) يَبُتُّهُ، وَيَبِتُّهُ.

(٢) احتراز به من «بَتَّ الشيءَ»: أظهره، فإنه على القياس. (حاشية ابن حمدون على شرح بحرق ص٢٠، وانظر: الصحاح [بتت] ٢٤٢/١، والمحكم [بتت] ٤٦٧/٩، واقتطاف الأزاهر ص٩٤، وتاج العروس [بتت] ٤٢٩/٤).

(٣) يَنُمُّهُ، وَيَنِمُّهُ.

(٤) انظر: الصحاح [نمم] ٢٠٤٥/٥، ولسان العرب [نمم] ٤٥٥١/٦.

(٥) في (ب): «الشيخ».

(٦) انظر: فتح الأقفال لبحرق اليمني ص٧٩، وقد نظمها في بيتٍ، فقال:

وَمِثْلُ «هَرَّ»: «يَنُثُّ» «شَجَّهُ» وَكَذَا كَ «أَضَّهُ» «رَمَّهُ» أَيْ: أَصْلَحَ العَمَلَا

وانظر: وشاح الحرَّة ص٣٠، وفتح المتعال ص٢٠٦.

(٧) يَنُثُّهُ، وَيَنِثُّهُ.

(٨) وقيل: هو نَشْرُ الحديثِ الذي كَتْمُهُ أَحَقُّ من نَشْرِه. (انظر: المحكم [نثث] ١٣٣/١٠، ولسان العرب [نثث] ٤٣٣٩/٦، والقاموس المحيط ص١٧٧).

(٩) يَشُجُّهُ، وَيَشِجُّهُ، أي: جَرَحَهُ في رأسه، ولا يكون الشَّجُّ إلا في الرأس والوجه. (انظر: الصحاح [شجج] ٣٢٣/١، ولسان العرب [شجج] ٢١٩٧/٤).

(١٠) إلى كذا يَؤُضُّهُ، وَيَئِضُّهُ.

(١١) انظر: المحكم [أضض] ٢١٨/٨، ولسان العرب [أضض] ٩٠/١.

- وَ«رَمَّهُ»[1]: أَصْلَحَهُ[2].

وَزِدْتُ عَلَيْهِمَا فِعْلَيْنِ[3]، وَهُمَا:

- «صَرَّهُ يَصُرُّهُ»[4]: إِذَا جَمَعَهُ[5]، وَبِهِمَا قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ[6]: **(فَصُرِّهُنَّ)**[7] – بِضَمِّ الصَّادِ وَكَسْرِهَا مَعَ تَشْدِيدِ الرَّاءِ –.

- وَ«هَشَّ الوَرَقَ يَهُشُّهُ، وَيَهِشُّهُ»: خَبَطَهُ بِعَصًا[8] لِيَتَحَاتَّ[9].

---

(١) يَرُمُّهُ، وَيَرِمُّهُ.

(٢) انظر: القاموس المحيط [رمم] ص١١١٥، وتاج العروس [رمم] ٢٨١/٣٢.

(٣) وزاد الزمخشري في (الكشاف ٣١٠/١): «ضَرَّهُ يَضُرُّهُ، وَيَضِرُّهُ»، وزاد الرُّعيني في (اقتطاف الأزاهر ص٦١): «غَدَّ العِرْقُ الدَّمَ يَغُدُّهُ، وَيَغِدُّهُ».

(٤) وَيَصِرُّهُ.

(٥) وقد ذكر هذا الفعلَ الزمخشريُّ في (الكشاف ٣١٠/١)، والبيضاويُّ في (تفسيره ١٥٧/١)، وأبو حيان في (البحر المحيط ٦٤٦/٢).

(٦) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي (رضي الله عنهما)، صحابيٌّ جليلٌ، من أكابر العلماء في الفقه والحديث والتفسير في صدر الإسلام، توفي سنة ٦٨هـ. [وفيات الأعيان ٦٢/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ١٢١/٤].

وانظر قراءته في: الكشاف ٣١٠/١، والبحر المحيط ٦٤٦/٢، والدر المصون ٥٧٦/٢، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣٤٠/٢.

(٧) سورة البقرة، من الآية (٢٦٠).

(٨) في النسخ الثلاث: «بعصى»، والمثبت الصواب.

(٩) في (ج): «ليتحابّ»، وهو تصحيف.

وانظر: القاموس المحيط [هشش] ص٦١٠، وبصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي ٣٢٧/٥، وتاج العروس [هشش] ٤٦١/١٧.

* **التَّنْبِيهُ الرَّابِعُ:** يُسْتَثْنَى مِنْ «غَلَبَةِ المُفَاخِرِ»: مَا إِذَا كَانَ فِي الفِعْلِ مَا يَقْتَضِي كَوْنَ مُضَارِعِهِ عَلَى «يَفْعِلُ» - بِالكَسْرِ - وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي (الفَصْلِ الثَّانِي)، وَمَا إِذَا كَانَ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفَ[1] حَلْقٍ عِنْدَ الكِسَائِيِّ[2]، وَوَافَقَهُ

---

(١) في (ج): «بحرف».

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي الكوفي، أحد الأئمة في القراءة والنحو واللغة، وإمام مدرسة الكوفة والمؤسس الحقيقي لها، وأحد القراء السبعة المشهورين، توفي سنة ١٨٩هـ. [إشارة التعيين ص٢١٧، وبغية الوعاة ١٦٢/٢].

وكلام الدمياطيّ - هنا - يفيد أنَّ الفتح لأجل حرف الحلق لازمٌ عند الكسائي، وهذا هو الموافق لما ورد في (شرح الشافية للرضي ٧١/١، ولليزدي ٥٥/١، وشرح لامية الأفعال لابن الناظم ص٣٦- ٣٧، وشفاء العليل ٨٤٦/٢، وفتح الأقفال لبحرق ص٩٩).

لكن ورد عن جماعة من العلماء ما يفيد أن الكسائي يجيز الوجهين: الضم والفتح؛ لأجل حرف الحلق. (انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٤٧/٣، وارتشاف الضرب ١٥٧/١، والمساعد ٥٩٦/٢، وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري ٣١٩/٢).

وورد رأي الكسائي بلا تحديد إلزامٍ أو جوازٍ في: (شرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٧، ١٥٧، والممتع ص١٢٠).

قال ابنُ الحاجب في (الإيضاح ١١٨/٢، ١١٩): «واستثناء الكسائي غيرُ مستقيم، لا في النقل ولا في المعنى، أمَّا النقل: فقد نقل الثِّقاتُ (فَاخَرَنِي فَفَخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ)، وهو عين ما خالف فيه، وأمَّا في المعنى: فإنَّ ما فيه أحد حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتحُ دون الضَّمِّ؛ حتَّى لا يكون الضَّمُّ مخرجًا له عن قياس لغتهم، بل استعمل فيه الفتح والضم جميعًا، ألا تراهم يقولون: (دَخَلَ يَدْخُلُ) و (نَحَتَ يَنْحِتُ)، فهو مماثلٌ لباب (فَعَلَ) الذي ليس فيه حرف حلقٍ في كونهم يقولون: (يَفْعُلُ، ويَفْعِلُ) بالضَّمِّ والكسر، فإذا استعملوا الضَّمَّ فإنما استعملوا أحد البابين اللَّذَين هما قياسه، فكذلك إذا استعملوا (يَفْعَلُ) مما فيه حرف حلق، فإنما استعملوا أحد الأبنية التي هي قياسه، فوضح من حيث=

الجَوْهَرِيُّ[1]، وَصَاحِبُ (القَامُوسِ) [٣/ب].

قَالَ فِي (الصِّحَاحِ)[2] وَ(القَامُوسِ)[3] - وَالعِبَارَةُ لِصَاحِبِ (القَامُوسِ) -: «(خَاصَمَهُ مُخَاصَمَةً وَخُصُومَةً، فَخَصَمَهُ يَخْصِمُهُ[4]): غَلَبَهُ، وَهُوَ شَاذٌّ؛ لِأَنَّ (فَاعَلْتُهُ فَفَعَلْتُهُ) يُرَدُّ (يَفْعَلُ) مِنْهُ إِلَى الضَّمِّ[5] إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنُهُ حَرْفَ حَلْقٍ، فَإِنَّهُ بِالفَتْحِ كَـ (فَاخَرَهُ، فَفَخَرَهُ يَفْخَرُهُ)». انْتَهَى.

وَمَا عَدَا مَا تَقَدَّمَ مِنَ المَوَاضِعِ[6] الأَرْبَعَةِ فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، فَمَا

=المعنى أنَّه ليس كباب (وَعَدَ، ورَمَى) في امتناع (يَفْعَلُ) فيه».

وبه قال ابن يعيش في (شرحه للمفصل ١٥٧/٧)، والرَّضيُّ في (شرحه للشافية ٧١/١)، ونظام الدين النيسابوري في (شرحه للشافية ٤٢/١، ٤٣)، والأرَّاني السَّاكناني في (الكافية ق١٧/ب)، والجاربردي في (شرحه للشافية ص٤٣)، واليزديُّ في (شرحه للشافية ٥٥/١)، وأحمد بن محمد بن أبي بكر في (الوافية ص٣٧)، والشيخ زكريا الأنصاري في (المناهج الكافية ص٢٤).

(١) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي التركي اللغوي، أحد أئمة اللسان، أكثر الترحال ثم سكن نيسابور، أخذ عن الفارسي والسيرافي، وسافر إلى الحجاز وشافَهَ الأعراب، له: الصحاح في اللغة، ومقدمة في النحو، وكتاب في العروض، مات متردِّيًا من سطح جامع نيسابور سنة ٣٩٣هـ. . [إنباه الرواة ٢٢٩/١، وبغية الوعاة ٤٤٦/١].

(٢) [خصم] ١٩١٣/٥.

(٣) [خصم] ص١١٠٢.

(٤) بالكسر كـ «ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ»، ولا يقال بالضمِّ.

(٥) كـ «عَالَمْتُهُ، فَعَلَمْتُهُ، أَعْلُمُهُ». (تاج العروس [خصم] ١٠٠/٣٢- ١٠١).

(٦) في (أ): «الموانع»، وهو تحريف.

سُمِعَ مَضْمُومًا اتُّبِعَ، وَمَا لَا فَلَا، نَحْوُ: «نَصرَ يَنْصُرُ»، وَ«كَتَبَ يَكْتُبُ»، وَ«دَخَلَ يَدْخُلُ»، وَلَوْلَا خَوْفُ الإِطَالَةِ لَذَكَرْتُ الأَفْعَالَ المَسْمُوعَةَ بِالضَّمِّ فِي المُضَارِعِ – وَهِيَ مِائَتَانِ وَخَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ – وَمَا فِيهِ الوَجْهَانِ، وَمَا فِيهِ الثَّلَاثَةُ أَوْجُهٍ[1]، وَالكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ مُسْتَوْفًى فِي[2] (شَرْحِ لَامِيَّةِ الأَفْعَالِ)[3] لِلْيَمَنِيِّ، فَرَاجِعْهُ.

(١) تعبيرٌ مُطَّرَح، والصواب: «ثلاثةُ الأوجُهِ».

(٢) ساقط من (ب): «في».

(٣) انظر: فتح الأقفال لبحرق اليمني ص١١٤– ١١٩، ١٢٣– ١٢٦.

الفَصْلُ الثَّانِي
فِي الكَلَامِ عَلَى " فَعَلَ يَفْعِلُ"
بِفَتْحِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَكَسْرِهَا فِي المُضَارِعِ

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا النَّوْعَ – أَيْضًا – عَلَى قِسْمَيْنِ: قِيَاسِيٍّ، وَسَمَاعِيٍّ.

فَالقِيَاسِيُّ – أَيْضًا – وَاقِعٌ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الأَوَّلُ: إِذَا كَانَ فَاؤُهُ وَاوًا، نَحْوُ: «وَعَدَ يَعِدُ»، وَ«وَزَنَ يَزِنُ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ(١).

الثَّانِي: إِذَا كَانَ عَيْنُهُ يَاءً، نَحْوُ: «بَاعَ يَبِيعُ»، وَ«مَالَ يَمِيلُ»(٢).

---

(١) ولَمْ يَضُمُّوا عينَ المضارع فِي المِثَالِ واويًّا كان أو يائيًّا؛ استثقالًا للجمع بين ياء المضارعة والياء والواو مع الضَّمَّةِ بَعْدَها، ولا طريقَ إلى التخفيف بالحذف، فإنَّ عِلَّةَ الحذفِ في نحو (يَعِدُ) إنَّما هو الوقوعُ بين الكَسْرَةِ والياءِ كما هو مذهب البصريين وثعلب، أما بعض الكوفيين كالفراء والكسائي – بخلاف عنه – فذهبوا إلى أنها إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. (انظر: معاني القرآن للفراء ١٥٠/٢، والمقتضب ٢٢٦/١، ومجالس ثعلب ٣٦٠/٢، والأصول في النحو ١٠٨/٣، ٢٧٦، ٣٠٧، ودقائق التصريف لابن المؤدب ص٢٢٣، وعلل النحو للوراق ص٣٠٧، ٣٦١، وشرح القصائد السبع الطوال ص٢٨٧، والخصائص ١١١/١، وسر صناعة الإعراب ٣٨٥/١، والمنصف ١٨٤/١، والمخصص ١٢٤/١٤، ١٢٥، والإنصاف ١٢/١، ٢٣٩، ٧٨٢/٢، وشرح الملوكي ص٣٣٥، ٣٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١٠، ٦٠، وائتلاف النصرة ص١٣٣، والمفراح في شرح مراح الأرواح ص٣٣٤، وهمع الهوامع ٧٧/١، ٣١٠/٣).

(٢) لمناسبة الكسر للياء، ولئلَّا يؤدي الضمُّ في اليائيِّ إلى انقلابها واوًا. (انظر: الكتاب ٣٤٠/٤، وشرح الشافية للرضي ١٢٥/١، ١٢٦، وللنِّظام ٦١/١، ولليزدي ٨٥/١، والوافية ص٥٢– ٥٣).

الثَّالثُ: إِذَا كَانَ لَامُهُ يَاءً، نَحْوُ: «رَمَى يَرْمِي»، وَ«أَتَى يَأْتِي»(١).

الرَّابِعُ: إِذَا كَانَ مُضَاعَفًا لَازِمًا، كَـ «حَنَّ يَحِنُّ»، وَ«أَنَّ يَئِنُّ»(٢).

فَهَذِهِ المَوَاضِعُ الأَرْبَعَةُ القِيَاسُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ المُضَارِعُ مَكْسُورًا، وَإِلَى ذَلِكَ الإِشَارَةُ بِقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي (اللَّامِيَّةِ)(٣) [٤/أ]:

..... وَأَدِمْ * كَسْرًا لِعَيْنِ مُضَارِعٍ يَلِي «فَعَلَا»

ذَا الوَاوِ فَاءً(٤) أَوِ اليَا(٥) عَيْنًا اوْ كَ «أَتَى» * كَذَا المُضَاعَفُ لَازِمًا كَـ «حَنَّ طَلَا»

- **تَنْبِيهَاتٌ(٦):**

الأَوَّلُ: صَرَّحَ فِي (التَّسْهِيلِ)(٧) بِأَنَّ سَائِرَ العَرَبِ - غَيْرَ بَنِي عَامِرٍ(٨)-

---

(١) وعِلَّته كسابقه.

(٢) لعدم لحوق الضمير به كما كان في المضاغف المتعدي، ومِنْ ثَمَّ كان الأكثرُ فِيهِ الكسرَ الأوفقَ لتخَالُف الماضي والمضارع. (شرح الشافية لكمال الدين الفسوي - رسالتي للدكتوراه - ١٤٣/١).

(٣) انظر: خلاصة الأقوال لابن الناظم ص٢٩- ٣١، وفتح الأقفال ص٦٥، وحاشية ابن حمدون على شرح بحرق ص١٧، وفتح المتعال ص١٩٦، ووشاح الحرة بإبراز اللامية وتوشيحها من أصداف الطرَّة للشيخ محمد محفوظ المسوّمي الموريتاني ص٢٧.

(٤) في (أ، ب): «ذا»، وهو تحريف.

(٥) في (ب): «لليا»، والمثبت الصواب.

(٦) الكلام بنصِّه تقريبًا نقله العطَّار في (شرح اللامية ص٢٠٤ -وما بعدها).

(٧) انظر: ص١٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤٦/٣.

(٨) فإنهم قالوا في (وَجَدَ): (يَجُدُ) بضمِّ العَين في المضارع، وهو ضَعِيفٌ مخالِفٌ للقياس، وتفَرَّدَ به بنو عامرٍ.
قال الفارابي في (ديوان الأدب ٢٤٨/٣): «(وَجَدَ يَجُدُ): وهذه يتيمةٌ لا أختَ لها، وهي=

تَلْتَزِمُ كَسْرَ مُضَارِعِ مَا فَاؤُهُ وَاوٌ، وَلَمْ يَسْتَثْنِ مِنْهُ شَيْئًا، وَلَا شَرَطَ لَهُ شَرْطًا، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِ فِي (اللَّامِيَّةِ)(١).

لَكِنْ قَالَ الشَّارِحُ اليَمَنِيُّ: «وَذَلِكَ عَجِيبٌ مِنَ النَّاظِمِ، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَتْ أَفْعَالٌ مِنْهُ بِالفَتْحِ، بَلْ أَنَا أَقُولُ بِاشْتِرَاطِ كَوْنِ لَامِهِ غَيْرَ حَرْفِ حَلْقٍ؛ فَإِنِّي تَتَبَّعْتُ مَوَادَّهُ فَوَجَدْتُ حَلْقِيَّ اللَّامِ مِنْهُ مَفْتُوحًا، كَـ (وَجَأَ أُنْثَيَيْهِ يَجَأُ): رَضَّ خُصْيَتَيْهِ(٢)، وَ(وَدَعَهُ يَدَعُهُ): تَرَكَهُ(٣)، وَ(وَزَعَهُ يَزَعُهُ):

=مع ذلك لغة عامرٍ وحدها؛ وإنَّما قلَّ ذلك لأنهم استثقلوا ضَمَّهُ مع سلطان الواو، سقطت الواو أو ثبتت».

وقال ابن قاسم الغَزِّي: «لم تفعل بنو عامر ضمَّ العين وفتحَ الفاءِ إلَّا في مضارع (وَجَدَ) فقط، وهم في غيره كغيرهم». (حاشية ابن قاسم الغَزِّي على شرح الجاربردي ص٥٥).

(١) انظر: خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال لابن الناظم ص٢٩- ٣١، وفتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال لبحرق اليمني ص٦٥، وحاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق ص١٧، وفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي ص١٩٦، ووشاح الحرة بإبراز اللامية وتوشيحها من أصداف الطرَّة للشيخ محمد محفوظ المسوّمي الموريتاني ص٢٧.

(٢) أي: دَقَّ عُرُوقَ خُصْيَتَيْهِ بَين حَجَرين، ولم يخرجهما، أو: هو رَضُّهُما حتى تَنْفَضِخَا، فيكون شبيهًا بالخِصَاء. (انظر: الصحاح ٨٠/١، ولسان العرب ٤٧٦٦/٦، وتاج العروس ٤٨٢/١: [وجأ]).

(٣) قال الجوهري: «وقد أُميتَ ماضيه، لا يقال: (وَدَعَهُ)، وإنَّما يقال: (تَرَكَهُ)، ولا (وادِعٌ) ولكن تاركٌ، وربما جاء في ضرورة الشعر: (وَدَعَهُ فهو مَوْدُوعٌ) على أصله». (الصحاح [ودع] ١٢٩٦/٣، وانظر: المحكم [ودع] ٣٣٠/٢، والقاموس المحيط [ودع] ص٧٦٩، وتاج العروس [ودع] ٣٠٣/٢٢). أقول: بل قرأ النبي (ﷺ) وعروة بن الزبير «مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ» [الضحى: ٣]. (انظر: المحتسب ٣٦٤/٢، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص١١٧).

كَفَّهُ[١]، وَ(وَضَعَهُ يَضَعُهُ)، وَ(وَقَعَ يَقَعُ)، وَ(وَثَغَ[٢] رَأْسَهُ يَثَغُ): شَدَخَهُ[٣]، وَ(وَلَغَ الكَلْبُ يَلَغُ)[٤]، وَ(وَبَهَ يَبَهُ): إِذَا فَطِنَ[٥]، وَلَمْ أَعْثُرْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ (وَضَحَ الأَمْرُ يَضِحُ)»[٦]. انْتَهَى.

قُلْتُ: مَحْمَلُ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ فِي الحُكْمِ عَلَى سَائِرِ العَرَبِ – غَيْرِ بَنِي عَامِرٍ – أَنَّهَا تَكْسِرُ مُضَارِعَ هَذَا النَّوْعِ إِمَّا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، فَأَمَّا لَفْظًا فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا تَقْدِيرًا فَمَا[٧] ذَكَرَهُ الشَّارِحُ[٨] مِنَ الأَفْعَالِ الثَّمَانِيَةِ بِالفَتْحِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مِنْ أَيْنَ أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ تَقْدِيرًا؟، وَهَلَّا[٩] حُكِمَ بِهَذَا الفَتْحِ فِي اللَّفْظِ وَالتَّقْدِيرِ؟[١٠].

قُلْتُ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَكْسُورٌ تَقْدِيرًا: حَذْفُ الوَاوِ مِنَ الأَفْعَالِ الثَّمَانِيَةِ؛

---

(١) وورد فيه كسر عين مضارعه – أيضًا – فقالوا: «يَزِغُ». (انظر: المحكم ٣٠٩/٢، ولسان العرب ٤٨٢٥/٦، وتاج العروس ٣١٨/٢٢: [وزع]).

(٢) في (ب): «رثغ»، وهو تحريف.

(٣) انظر: تاج العروس [وثغ] ٥٩٠/٢٢.

(٤) أي: شرب ما في الإناء بأطراف لسانه. (انظر: الصحاح ١٣٢٩/٤، ولسان العرب ٤٩١٧/٦، وتاج العروس ٥٩٤/٢٢: [ولغ]).

(٥) انظر: لسان العرب [وبه] ٤٧٥٦/٦.

(٦) فتح الأقفال لبحرق اليمني ص٦٨.

(٧) في (ج): «فمما».

(٨) في (أ): «الشيء»، وهو تحريف، وفي (ب): «الشيخ»، والمثبت من (ج).

(٩) في (ب): «فهلا».

(١٠) ساقط من (ج): «وهلا حكم بهذا الفتح في اللفظ والتقدير».

لِلقَاعِدَةِ المُتَقَرِّرَةِ مِنْ حَذْفِ الوَاوِ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ يَاءٍ مَفْتُوحَةٍ وَكَسْرَةٍ(١)؛ لِأَنَّ هَذِهِ الفَتْحَةَ[٤/ب] تُشْبِهُ الفَتْحَةَ النَّائِبَةَ عَنِ الكَسْرَةِ(٢) فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الجَمْعِ المُعْتَلِّ بِاليَاءِ المُوَازِنِ لِـ «مَفَاعِلَ»(٣) كَـ «جَوَارٍ»؛ فَإِنَّهُ فِي حَالِ جَرِّهِ يُجَرُّ بِالفَتْحَةِ، وَكَانَ مُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ تَظْهَرَ الفَتْحَةُ فِيهِ عَلَى اليَاءِ(٤)، لَكِنْ حَكَمُوا بِأَنَّ النَّائِبَ عَنِ الثَّقِيلِ(٥) وَإِنْ كَانَ خَفِيفًا فِي نَفْسِهِ ثَقِيلٌ، فَلَمْ تَظْهَرِ الفَتْحَةُ فِيهِ فِي حَالِ الجَرِّ لِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ هَذَا؛ فَإِنَّ حَرْفَ الحَلْقِ لَمَّا كَانَ ثَقِيلًا وَالكَسْرَةُ مَعَهُ(٦) ثَقِيلَةٌ أَقَامُوا هَذِهِ الفَتْحَةَ لِخِفَّتِهَا مُقَامَ الكَسْرَةِ الَّتِي كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً(٧)، فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ خَفِيفَةً فِي نَفْسِهَا فَهِيَ ثَقِيلَةٌ؛ وَلِأَجْلِ ذَلِكَ حُذِفَتِ الوَاوُ مِنْ هَذِهِ الأَفْعَالِ كُلِّهَا، بِخِلَافِ «وَجِلَ يَوْجَلُ»(٨)؛ لِأَنَّ مَاضِيَهُ مَكْسُورُ العَيْنِ، فَالمُضَارِعُ جَاءَ مَفْتُوحًا عَلَى القِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ

---

(١) كما هو مذهب البصريين وثعلب كما مرَّ.

(٢) في (ب): «الكسر».

(٣) في (ج): «لفاعل»، وهو تحريف.

(٤) فتقول – مثلًا –: «مررتُ بجوارِيَ».

(٥) في (ب): «الثقل».

(٦) في (أ، ب): «عليه»، والمثبت الصواب.

(٧) في (أ): «مستخفة»، وهو تصحيف.

(٨) وهذه لغة أهل الحجاز، وهي أجود اللغات؛ لأنها لغة القرآن، وهي الأصل والقياس، قال – تعالى –: ﴿قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴿٥٣﴾﴾ [الحجر:٥٣].

قال سيبويه في (الكتاب ١١١/٤): «وأما (وَجِل يَوجَل) ونحوه، فإن أهل الحجاز يقولون: (يَوْجَلُ)، فيجرونه مُجرى (عَلِمْتُ)».

وقال – أيضًا – في (الكتاب ٥٣/٤): «وقالوا: (وَجِلَ يَوْجَلُ، وهو وَجِلٌ) فأتمُّوها؛ لأنها لا كسرة بعدها، فلم تحذف، فرَّقوا بينها وبين (يَفْعِل)». يعني: أن الواو لم تحذف منه؛=

مِنْ بَابِ «عَلِمَ يَعْلَمُ»، فَالفَتْحَةُ فِيهِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، لَا لَفْظًا فَقَطْ كَمَا تَقَدَّمَ؛ فَلِأَجْلِ ذَلِكَ تَثْبُتُ الوَاوُ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا تَصْنَعُ فِي «وَسِعَ يَسَعُ»، فَلِمَ لَا يَكُونُ مِثْلَ «وَجِلَ يَوْجَلُ»؟

قُلْتُ: يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ البَابِ الشَّاذِّ الَّذِي هُوَ بَابُ «حَسِبَ يَحْسِبُ»، فَأُقِيمَتِ الفَتْحَةُ فِيهِ مُقَامَ الكَسْرَةِ؛ فَلِأَجْلِ ذَلِكَ حُذِفَتِ الوَاوُ[1]، فَكُلُّ مَوْضِعٍ حُذِفَتْ مِنْهُ الوَاوُ فَالفَتْحَةُ فِيهِ قَائِمَةٌ مَقَامَ الكَسْرَةِ؛ لِأَجْلِ ثِقَلِ حَرْفِ الحَلْقِ، وَمَا لَا فَلَا.

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ ثَبَتَتِ الوَاوُ فِي أَفْعَالٍ حَلْقِيَّةٍ جَاءَتْ بِالفَتْحِ[2]، وَهِيَ: «وَغِرَ صَدْرُهُ يَغِرُ، وَيَوْغَرُ» بِمَعْنَى: تَوَقَّدَ[3]، وَ«وَحِرَ يَحِرُ[أ/٥]، وَيَوْحَرُ»[4] بِمَعْنَاهُ[5]،

=لأنه جاء على (يَفْعَل) – بفتح العين – كـ (عَلِم يَعْلَم)، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين ياء وفتحة، وذلك لا يوجب حذفها.

وقال المبرد في (المقتضب ٢٢٨/١): «وثبات الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غير منكَر، كقولك: (يَوْم) وما أشبهه».

وانظر: معاني القرآن للأخفش ٤١٢/٢، ومجالس ثعلب ٣٦٠/٢، ودقائق التصريف ص٢٢٦، والتكملة ص٥٧٧، والمنصف ٢٠٢/١، والإنصاف ٧٨٤/٢، واللباب للعكبري ٣٥٦/٢، ٣٨٥، والممتع ص٢٨٣.

(١) وقيل: حُمِلَتْ فَتْحَةُ «يَوْجَلُ» عَلَى الأَصْلِ، وقَالُوا: إِنَّهَا أَصْلِيَّةٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ عَارِضَةً لَحُذِفَ الوَاوُ كَمَا في «يَسَعُ». (شرح الشافية لكمال الدين الفسوي – رسالتي للدكتوراه – ص٦٩٦).

(٢) وجاء مضارعه أيضًا – بالحذف والكسر. (شرح الشافية للرضي ١٢٠/١).

(٣) من الغَيظِ والحِقد. (انظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت ص٦١، والصحاح ٨٤٦/٢، واللسان ٤٨٧٨/٦، والتاج ٣٦٨/١٤: [وغر]).

(٤) قال سيبويه في (الكتاب ٥٤/٤): «و(يَوْغَرُ) و(يَوْحَرُ) أكثرُ وأجودُ».

(٥) انظر: القاموس المحيط ص٤٩١، وتاج العروس ٣٥٢/١٤– ٣٥٢: [وحر]).

وَ«وَلِهَ يَلِهُ، وَيَوْلَهُ»: ذَهَبَ عَقْلُهُ[1]، فَهَلَّا حُذِفَتِ الوَاوُ فِي حَالِ الفَتْحِ – أَيْضًا –؟

قُلْتُ: الَّذِي يُفْهَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ وُجُودَ حَرْفِ الحَلْقِ شَرْطٌ لِحَذْفِ الوَاوِ مِنْ «يَفْعَلُ» – بِالفَتْحِ –، وَقَدْ عُلِمَ مِنَ التَّقْرِيرِ[2] أَنَّ وُجُودَ الشَّرْطِ لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الوُجُودُ، نَعَمْ، لَوْ حُذِفَتِ الوَاوُ مِنْ «يَفْعَلُ» – بِالفَتْحِ[3] – بِدُونِ حَرْفِ حَلْقٍ لَكَانَ ذَلِكَ وَارِدًا، فَتَأَمَّلْ هَذَا؛ فَإِنَّهُ فِي غَايَةٍ مِنَ التَّحْقِيقِ فِي هَذَا المَقَامِ.

وَقَالَ فِي (القَامُوسِ): «(وَجَدَهُ يَجِدُهُ، وَيَجُدُهُ – بِالضَّمِّ –)، وَلَا نَظِيرَ لَهُ»[4]، انْتَهَى، فَهُوَ فِي غَايَةٍ مِنَ الشُّذُوذِ[5].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ٢٢٢/٦، والمحكم ٤٢٥/٤، ولسان العرب ٤٩١٩/٦: [وله].

(٢) في (أ): «التقدير»، وهو تحريف.

(٣) ساقط من (ج): «بالفتح».

(٤) القاموس المحيط [وجد] ص٣٢٤.

(٥) وردت عن بني عامرٍ في هذه الكلمة خاصَّة – كذا قالوا –، وعليها قوله:

لَوْ شِئتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الصَّوَادِيَ لَا يَجُدْنَ غَلِيلَا

وهو من الكامل، ونُسِبَ إلى لبيد بن ربيعة العامري، وليس في ديوانه، وهو منسوبٌ إليه في: ديوان الأدب للفارابي ٢٤٨/٣، والصحاح [وجد] ٥٤٧/٢، وشرح الشافية للرضي ١٣٢/١، وشرحها لنظام الدين ٦٣/١، واقتطاف الأزاهر للرعيني ص٢٢٤، والمناهج الكافية ص٣٥، وبغير نسبة في: كتاب العين [نقع] ١٧٢/١، وسر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢، والمنصف ١٨٧/١، وتوضيح المقاصد ١٦٣٢/٣، وشرح الشافية للجاربردي ص٥٤، وشرحها لنقره كار ص٣٥، وشرح الأشموني على الألفية ٤٨٠/٤، والحقُّ أنَّ البيت لجرير بن عطيَّة التميمي وليس للبيد كما ذكر ابن بري في كتابه (التنبيه والإيضاح [وجد] ٦٠/٢)، وهو في ديوان جرير ص٣٦٤ (ط/ دار صادر) بلفظ: (بِمَشْرَبٍ يَدَعُ الحَوَائِمَ)، ومنسوبٌ إليه في: المحكم لابن سيده ٢٣٠/١، ولسان العرب [نقع] ٤٥٢٦/٦، ومغني اللبيب ص٣٥٨، وشرح الشواهد للعيني=

التَّنْبِيهُ الثَّانِي: ذَكَرَ فِي[1] (التَّسْهِيلِ)[2] - أَيْضًا - أَنَّ العَرَبَ جَمِيعًا الْتَزَمَتْ كَسْرَ مُضَارِعِ مَا عَيْنُهُ يَاءٌ، وَلَمْ يَشِذَّ مِنْهُ شَيْءٌ، فَحِينَئِذٍ يُحْمَلُ نَحْوُ «بَاتَ يَبِيتُ، وَيَبَاتُ»[3]، وَ«نَالَهُ يَنَالُهُ، وَيَنِيلُهُ» أَنَّ المَكْسُورَ مُضَارِعُ المَفْتُوحِ، وَالمَفْتُوحَ مُضَارِعُ المَكْسُورِ.

التَّنْبِيهُ الثَّالِثُ: يُسْتَثْنَى مِنْ يَائِيِّ اللَّامِ «أَبَى يَأْبَى»[4]، عَلَى أَنَّهُ **نَقَلَ فِي (القَامُوسِ)**[5]: «أَبَى الشَّيْءَ يَأْبِيهِ - بِالكَسْرِ - عَلَى القِيَاسِ أَيْضًا».

=٤/٤٨٠، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص٥٤، ٥٥.

و (نَقَعَ): من (نَقَعْتُ بالمَاءِ) إذا رَوِيت، و (الصَّوَادِي) جمع (صَادِيَة) وهي العَطْشَى، و (لَا يَجُدْنَ): لا يُصِبنَ، و (الغَلِيل): حرارة العطش.

(١) ساقط من (ب): «في».

(٢) ص١٩٧.

(٣) قال السمين في (الدر المصون ٨/٤٩٨): «و (يَبِيتُ) هي اللغةُ الفاشيةُ، وأَزْدُ السَّراة وبُجَيْلَة يقولون: (يَبَاتُ)، وهي لغةُ العوامِّ اليوم».

(٤) حيث فُتحت عين مضارعه، وليس عينه أو لامه حرفَ حلقٍ، ولعلَّ السِّرَّ في فتح العين فيه - على ما قيل - أنَّه بمعنى (امْتَنَعَ) الذي هو فرعٌ على (مَنَعَ)، فحُمِل على أصل مُرادِفِهِ في فتح عين المضارِع.

قال ابن درستويه في (تصحيح الفصيح ص٣٤): «والذي يُذْهَبُ إليه في قولهم: (أبى يأبَى)، أنهم غلطوا فيه على التشبيه بما هو في معناه، مما يَنْفَتِحُ لحرف الحلق، وهو قولهم: (منع يمنَعُ)؛ لأن الآبيّ ممتنع .. ». وهذا تعليلٌ جيِّدٌ؛ لأنَّ الحملَ على المعنى مشهور لدى العرب، فلا مانع من التعويل عليه هنا. (وانظر: المحصول ٢/١٠٣٨، وشرح الشافية للجاربردي ص٥٤، وشرح الشافية لكمال الدين الفسوي - رسالتي للدكتوراه - ص١٣٧- ١٣٨).

(٥) [أبي] - ص١٢٥٧.

وَذُكِرَ فِي (التَّسْهِيلِ)[1] - أَيْضًا - أَنَّ الْتِزَامَ كَسْرِ هَذَا النَّوْعِ[2] لُغَةُ غَيْرِ طَيِّءٍ مِنْ سَائِرِ العَرَبِ.

قَالَ الشَّيْخُ[3] **اليَمَنِيُّ**[4]: «وَمَفْهُومُهُ أَنَّ طَيِّئًا يَفْتَحُونَهُ قِيَاسًا[5]، وَلَمْ يَنْقُلْهُ غَيْرُهُ عَنْهُمْ[6] إِلَّا فِي (قَلَاهُ يَقْلَاهُ قِلًى)، أَيْ: أَبْغَضَهُ[7]».

---

(١) ص١٩٧.

(٢) أي: ما لامه ياء، وعينه غير حلقية.

(٣) في (ج): «الشارح».

(٤) في فتح الأقفال لبحرق اليمني ص٧٣.

(٥) قال ابن مالك في (شرح التسهيل ٤٤٥/٣) موجِّهًا قولهم: (جَبَى يَجْبَى) و(قَلَى يَقْلَى): «بأنَّ الأصل (يَجْبِي) و(يَقْلِي) بكسر الباء واللام ففتحتا، فانقلبت الياء ألفًا، وهي لغة طيء».
وذكر الرعيني أنَّ أصلها (قَلِيَ يَقْلَى) كـ (عَلِمَ يَعْلَم) فجاءت على لغة طَيِّء، وهو قياسٌ عندهم في كل ياءٍ مفتوحةٍ فتحة بناء وقبلها كسرة كـ (بَقِيَ) أن يخففوها إلى (بَقَى). (اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر للرعيني ص٥٨).
قال الشيخ مفتي زاده: «والفصيح بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، لا العكس كما ظُنَّ؛ لأنَّ قولَ من هو أصدق القائلين وقع على هذه اللغة، نحو: ﴿مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَىٰ﴾ [الضُّحى:٣]». (المختصرة الكافية: ق٢١/أ، ب).

(٦) وقال غير ابن مالك: إنها لغة بني عامر. (انظر: شرح الشافية للرضي ١٢٥/١، والكافية في شرح الشافية للساكناني الأرَّاني ق٢٤/ب، والوافية في شرح الشافية ص٥٢، وشرح الشافية لكمال الدين الفسوي - رسالتي للدكتوراه - ص١٣٨).

(٧) انظر: الصحاح [قلا] ٢٤٦٧/٦، ولسان العرب [قلا] ٣٧٣١/٥، والقاموس المحيط ٣٨٠/٤.

قلتُ: قالَ العلَّامةُ ابْنُ[1] فَلَاحٍ[2] فِي (كَافِيهِ)[3]: «وَمَا جَاءَ عَلَى (يَفْعَلُ) - بِفَتْحِ العَيْنِ - مِنْ غَيْرِ أَحْرُفِ[4] الحَلْقِ شَاذٌّ، وَقَدْ [ب/٥] نُقِلَتْ أَلْفَاظُ[5]: (أَبَى يَأْبَى)، وَ(قَلَى يَقْلَى)، وَ(سَلَى يَسْلَى)، وَ(جَبَى يَجْبَى)[6]، وَ(غَشَى اللَّيْلُ يَغْشَى)[7]»، فَهَذِهِ تُزَادُ

---

(١) في (أ): «بن»، والمثبت الصواب.

(٢) هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمني النحوي، له مؤلفات في العربية وغيرها، منها: الكافي، والمغني في النحو، توفي سنة ٦٨٠هـ . [بغية الوعاة ٣٠٢/٢، والأعلام ٣٠٣/٧] .

(٣) بحثت عنه كثيرًا فلم أجد له ذكرًا، وأظنه مفقودًا، وقد وصفه السيوطي في (بغية الوعاة ٣٠٢/٢) بقوله: «له مؤلفات في العربية، منها: الكافي، جزءٌ في غاية الحُسن، يدلُّ على معرفته بأصول الفقه».

(٤) في (ج): «حرف».

(٥) نقلها الأزهريُّ في (تهذيب اللغة ٤٣٤/١٥) عن ثعلبٍ والمبردِ، فقال: «وَقَالَ أَحْمد بن يحيى: لم يُسمع من العَرَب (فَعَل يَفْعَل) ممَّا لَيْسَ لامه أَو عينه من حُروف الْحلق إِلَّا: (أَبَى يَأْبَى، وقَلاه يَقْلاه، وغَشى يَغْشى، وشَجَى يَشْجَى)، وزَاد المبرّد: (جَبَى يَجْبَى)»، وانظر غيرها في (شرح الشافية للرضي ١٢٤/١).

(٦) في النسخ الثلاث: «حيى يحيى»، وهو تصحيف، وانظر: (كتاب سيبويه ١٠٥/٤)، حيث قال: «وقالوا: (جَبَى يَجْبَى)، و(قَلَى يَقْلَى)، فشبَّهوا هذا بـ (قَرَأَ يَقْرَأُ) ونَحْوِهِ».

وقال ابن الأعرابي: «(جَبَى يَجْبَى) ممَّا جاءَ نادِرًا، كـ (أَبَى يَأْبَى)؛ وذلكَ أَنَّهم شبَّهُوا الألفَ فِي آخرِهِ بالهَمْزةِ فِي (قَرَأَ يَقْرَأُ)، و(هَدأَ يَهْدَأُ)». (انظر: تاج العروس [جبي] ٣١٤/٣٧).

و(جَبَى الخراجَ، والمالَ، والماءَ في الحوض) أي: جَمَعَهُ. (تاج العروس [جبي] ٣١٤/٣٧).

(٧) إذا أَظْلَمَ. (تهذيب اللغة ٤٣٤/١٥).

وفي (أ، ب): «عشى الليل يعشى»، وهو تصحيف.

عَلَى مَا نَقَلَهُ غَيْرُهُ[١] عَنْهُمْ[٢].

التَّنْبِيهُ الرَّابِعُ: يُسْتَثْنَى مِنَ المُضَاعَفِ اللَّازِمِ[٣] ضَرْبَانِ[٤]:

الأَوَّلُ: مَا يُشَارِكُ الكَسْرُ فِيهِ الضَّمَّ، وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي (اللَّامِيَّةِ)[٥] أَنَّهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فِعْلًا، وَهِيَ:

- «صَدَّ عَنِ الشَّيْءِ»[٦]: أَعْرَضَ[٧]، وَ«صَدَّ مِنْهُ»: ضَجَّ وَضَجِرَ[٨].

---

(١) أي: غير ابن مالكٍ.

(٢) في (ب): «فافهم»، وهو تحريف.

(٣) في (ج): «اللام»، وهو تحريف.

(٤) في (ب): «غير بات»، وهو تحريف.

(٥) حيث قال:

... ... وَعِ وَجْهَيْ صَدَّ أَثَّ وَخَرْ * رَ الصَّلْدُ حَدَّتْ وَتَرَّتْ جَدَّ مَنْ عَمِلَا

تَرَّتْ وَطَرَّتْ وَدَرَّتْ جَمَّ شَبَّ حِصَا * نٌ عَنَّ فَحَّتْ وَشَذَّ شَحَّ أَيْ: بَخِلَا

وَشَطَّتِ الدَّارُ نَسَّ الشَّيْءُ حَرَّ نَهَا * رٌ ... ...

انظر: خلاصة الأقوال لابن الناظم ص٣٤، وفتح الأقفال لبحرق اليمني ص٨٦، وحاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق ص٢٣، ووشاح الحرة ص٣٦.

(٦) يَصُدُّ، وَيَصِدُّ، وبهما قُرِئَ قوله – تعالى –: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧]، فقرأ نافع وابن عامر والكسائي وأبو جعفر وخلف عن نفسه، وافقهم الحسن والأعمش بضم الصاد، والباقون بكسرها. (انظر: النشر في القراءات العشر ٣٦٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص٤٩٦، والبدور الزاهرة ص٢٩٠).

(٧) انظر: الصحاح ٤٩٥/٢، والقاموس المحيط ص٢٩٢، وتاج العروس ٢٦٦/٨: [صدد].

(٨) انظر: القاموس المحيط ص٢٩٢، وتاج العروس ٢٦٧/٨: [صدد].

- وَ«أَثَّ»[1]، أَيْ: كَثُرَ[2].
- وَ«خَرَّ»[3]، أَيْ: سَقَطَ[4].
- وَ«حَدَّتِ المَرْأَةُ»[5]، أَيْ: تَرَكَتِ الزِّينَةَ[6].
- وَ«ثَرَّتِ العَيْنُ»[7]، أَيْ: غَزُرَ دَمْعُهَا[8].
- وَ«جَدَّ فِي عَمَلِهِ»[9]، أَيْ: قَصَدَهُ بِعَزْمٍ وَهِمَّةٍ[10].
- وَ«تَرَّتْ يَدُهُ»[11]- بِالمُثَنَّاةِ -.

---

(١) النَّباتُ والشَّعرُ يَؤُثُّ، ويَئِثُّ.

(٢) والْتَفَّ. (انظر: جمهرة اللغة ٥٤/١، والصحاح ٢٧٢/١، ولسان العرب ٢٤/١، والقاموس المحيط ص١٦٤: [أثث]).

(٣) الحَجَرُ الصَّلْدُ يَخُرُّ، ويَخِرُّ.

(٤) انظر: لسان العرب ١١٢٩/٢، والقاموس المحيط ص٣٨٤: [خرر].

(٥) على زوجها تَحُدُّ، وَتَحِدُّ.

(٦) انظر: الفصيح لثعلب ص٢٨٦، وتهذيب اللغة ٢٧١/٣، والمخصص ٣٣٨/٤.

(٧) تَثُرُّ، وَتَثِرُّ.

(٨) انظر: الصحاح ٦٠٤/٢، والمحكم ١٢٥/١٠، ولسان العرب ٤٧٦/١: [ثرر].

(٩) يَجُدُّ، ويَجِدُّ.

(١٠) انظر: فتح الأقفال ص٨٧.

(١١) تَتُرُّ، وَتَتِرُّ، أي: قُطعت وسقطت بضربها. (انظر: المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ص٥٥٢، والمحكم [ترر] ٤٦١/٩، وتاج العروس [ترر] ٢٨١/١٠).

- وَ«طَرَّتْ»[١] بِمَعْنَاهُ، أَيْ: طَارَتْ عِنْدَ القَطْعِ[٢].
- وَ«دَرَّتْ»[٣] بِاللَّبَنِ»، أَيْ: سَمَحَتْ بِهِ بِكَثْرَةٍ[٤].
- وَ«جَمَّ المَاءُ»[٥]: كَثُرَ وَاجْتَمَعَ[٦].
- وَ«شَبَّ الحِصَانُ»[٧]: إِذَا مَرِحَ وَنَشِطَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ جَمِيعًا[٨].
- وَ«عَنَّ[٩] لَهُ»[١٠]، أَيْ: عَرَضَ[١١].
- وَ«فَحَّتِ الأَفْعَى»[١٢]- بِالمُهْمَلَةِ، وَالمُعْجَمَةِ[١٣]- أَيْ: نَفَخَتْ بِفَمِهَا

---

(١) يَدُهُ تَطُرُّ، وَتَطِرُّ.

(٢) انظر: المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ص٥٥٢، والمحكم [طرر] ١٢٦/٩، ولسان العرب [طرر] ٢٦٥٥/٤.

(٣) الناقةُ تَدُرُّ، وَتَدِرُّ، بالضم والكسر، الأول على الشذوذ، والثاني على القياس. (تاج العروس [درر] ٢٨٠/١١).

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٤٤/١٤، ولسان العرب [درر] ١٣٥٦/٢، والتاج [درر] ٢٨٠/١١.

(٥) يَجُمُّ، وَيَجِمُّ جُمُومًا، وجَمَّ الفَرَسُ يَجُمُّ، وَيَجِمُّ جَمًّا، وَجَمَامًا: إذا ذهبَ إعياؤُهُ، وكذلك إذا تركَ الضِّرَابَ، فَتَجَمَّعَ مَاؤُهُ. (انظر: الصحاح [جمم] ١٨٩٠/٥، والقاموس ص١٠٨٩).

(٦) انظر: القاموس المحيط ص١٠٨٩، وتاج العروس ٤١٩/٣١: [جمم].

(٧) يَشُبُّ، وَيَشِبُّ.

(٨) انظر: الصحاح ١٥١/١، والقاموس المحيط ص٩٩، ولسان العرب ٢١٨٢/٤: [شبب].

(٩) في (أ): «وغرَّ»، وهو تحريف.

(١٠) يَعُنُّ، وَيَعِنُّ عَنًّا وَعُنُونًا.

(١١) انظر: الصحاح ٢١٦٦/٦، ولسان العرب ٣١٣٩/٤، وتاج العروس ٤١٢/٣٥: [عنن].

(١٢) تَفُحُّ، وَتَفِحُّ فَحًّا وفَحِيحًا.

(١٣) أي: «فَخَّتْ» - بالخاء - أيضًا تَفُخُّ، وَتَفِخُّ. (انظر: المحيط في اللغة ١٨٢/٤، والمعجم الوسيط ٦٧٦/٢).

وَصَوَّتَتْ[1].

- وَ«شَذَّ»[2]: إِذَا انْفَرَدَ[3].
- وَ«شَحَّ»[4]، أَيْ: بَخِلَ[5].
- وَ«شَطَّتِ الدَّارُ»[6]، أَيْ: بَعُدَتْ[7].
- وَ«نَسَّ»[8]، أَيْ: جَفَّ، وَذَهَبَتْ رُطُوبَتُهُ[9].
- وَ«حَرَّ النَّهَارُ»[10]، أَيْ: حَمِيَتْ شَمْسُهُ[11].

وَزَادَ عَلَيْهِ الْيَمَنِيُّ[12] ثَمَانِيَةَ أَفْعَالٍ، وَهِيَ:

---

(١) وقيل: هو تحَكُّكُ جلدِها بعضِه ببعضٍ. (انظر: الصحاح ٣٨٩/١، والمحكم ٥٤١/٢، وتاج العروس ١٠/٧: [فحح]).

(٢) يَشُذُّ، ويَشِذُّ شَذًّا وشُذُوذًا.

(٣) انظر: الصحاح ٥٦٥/٢، ولسان العرب ٢٢١٩/٤، وتاج العروس ٤٢٣/٩: [شذذ].

(٤) يَشُحُّ، ويَشِحُّ شُحًّا.

(٥) انظر: المخصص ٣٩٨/٤.

(٦) تَشُطُّ، وتَشِطُّ شَطًّا وشُطُوطًا.

(٧) انظر: الصحاح ١١٣٧/٣، والمحكم ٦٠٣/٧، ولسان العرب ٢٢٦٣/٤: [شطط].

(٨) اللَّحْمُ والخُبْزُ يَنُسُّ، ويَنِسُّ نَسًّا ونُسُوسًا ونَسِيسًا.

(٩) انظر: الصحاح ٩٨٣/٣، واللسان ٤٤٠٩/٦، والتاج ٥٤٩/١٦: [نسس].

(١٠) يَحُرُّ، ويَحِرُّ.

(١١) انظر: كتاب الأفعال لابن القطَّاع ٢٤٤/١.

(١٢) وقد نظمها هو في بيتين، فقال: « وقد نظمتُها، فقلتُ:

وَمِثْلُ (صَدَّ) بِوَجْهَيْهِ ثَمَانِيَةٌ * عَرَّتْ، وَشَتَّ، وَأَزَّ القِدْرُ حِينَ غَلَا

قَرَّ النَّهَارُ، وَأَصَّتْ نَاقَةٌ، وَكَذَا * رَزَّ الجَرَادُ، وَكَعَّ، خَلَّ أَيْ: هَزُلَا»

وقال - أيضًا -: «وقد ظفرت بأفعالٍ من هذا الضرب نقل فيها الوجهين في=

- «شَتَّ»[(١)]، أَيْ: تَفَرَّقَ[(٢)].
- وَ«عَرَّتِ النَّاقَةُ»[(٣)] – بِالمُهْمَلَتَيْنِ – أَيْ: سَلِمَتْ[(٤)].
- وَ«قَرَّ»[(٥)]، أَيْ: بَرَدَ[(٦)].
- وَ«أَزَّتِ القِدْرُ»[(٧)]: سُمِعَ لِغَلَيَانِهَا صَوْتٌ[(٨)].

=(القاموس)، وبعضها في (الصحاح) أيضًا، وهي ثمانية ...». (فتح الأقفال لبحرق اليمني ص٨٩، وانظر: وشاح الحرة ص٣٦).

(١) لم أجد في (القاموس المحيط ص١٥٤) ولا في غيره من المعاجم سوى (يَشِتُ) بالكسر، ولم أجد مَن نصَّ على الوجهين غيره.

(٢) انظر: لسان العرب ٢١٩٢/٤، والقاموس ص١٥٤، وتاج العروس ٥٧٣/٤: [شتت].

(٣) تَعُرُّ، وَتَعِرُّ.

(٤) في النسخ الثلاث: «سلحت»، وهو تحريف، وفسّره بحرق اليمني بـ «سَلِمَت» مع أنَّ معناه «جَرِبَتْ»، فـ «سَلِمَتْ» من بَاب التفاؤل، كـ «السَّليم» للَّديغ، و«المفازة» للمهلكة، أو من باب الفِرَار من النُّطْق باسمه كـ «البصير» للأعمى. (وانظر: المحكم ٨٨/١، ولسان العرب ٢٨٧٣/٤، والقاموس المحيط ص٤٣٨: [عرر]، وفتح المتعال ص٢١٥).

(٥) يَوْمُنَا، يَقُرُّ، وَيَقِرُّ، وفيها لغة ثالثة بالفتح: «يَقَرُّ» كما في (إسفار الفصيح للهروي ٥٢٨/١، واقتطاف الأزاهر ص٢٢٦، وتاج العروس [قرر] ٣٨٩/١٣).

(٦) انظر: مظان الحاشية السابقة.

(٧) تَؤُزُّ، وَتَئِزُّ أَزًّا، وَأَزِيزًا، وَأَزَازًا.

(٨) انظر: المحكم ٦٩/٩، ولسان العرب ٧٢/١، والقاموس ص٥٠٢، والتاج ١٢/١٥: [أزز].

- وَ«رَزَّتِ الجَرَادَةُ»[1] – بِتَقْدِيمِ المُهْمَلَةِ –: غَرَزَتْ ذَنَبَهَا لِتَبِيضَ[2].
- وَ«أَصَّتِ[3] النَّاقَةُ»[4]:
اشْتَدَّ لَحْمُهَا وَسَمِنَتْ[5].
- وَ«كَعَّ عَنِ الشَّيْءِ»[6]: جَبُنَ وَضَعُفَ[7].

---

(١) تَرُزُّ، وَتَرِزُّ.

(٢) انظر: القاموس المحيط ص٥١١، وتاج العروس ١٥٣/١٥: [رزز].

(٣) في (ج): «وأضّت»، وهو تصحيف.

(٤) تَؤُصُّ، وَتَئِصُّ، والضمُّ قاله أبو عمرو، وحكاه عنه أبو عبيد، ونقله الجوهري، والكسر عن أبي عمرو أيضًا كما نقله الصاغاني وضبطه، وقال أبو زكريا عند قول الجوهري: «تَؤُصُّ بالضم»: «الصواب: تَئِصُّ بالكسر؛ لأنه فعلٌ لازم»، وقال أبو سهل النحويُّ: «الذي قرأتُه على أبي أسامة في (الغريب المصنف): أَصَّتْ تَئِصُّ بالكسر وهو الصواب؛ لأنه فعلٌ لازم»، قال الزبيدي: «قلتُ: وقد جمع بينهما الصاغاني وقلده المصنف ... قال شيخنا: لم يذكره غير المصنف، فهو إما أن يُستدرك به على الشيخ ابن مالكٍ في الأفعال التي أوردها بالوجهين، أو يُتَعَقَّب المصنِّفُ بكلام ابن مالكٍ وأكثرِ الصرفيين واللغويين حتى يُعرَف مُستندُه، قلتُ: الصواب أنه يُستدرك به على ابن مالك ويتعقب؛ فإن الضم نقله الجوهري عن أبي عبيد عن أبي عمرو، والكسر نقله الصاغاني عن أبي عمرو أيضًا، وصوَّبه أبو زكريا وأبو سهل، فهما روايتان، وهذا هو المستند، فتأمل». (انظر: الصحاح ١٠٢٩/٣، وتاج العروس ٤٧٤/١٧– ٤٧٥: [أصص]).

(٥) انظر: القاموس المحيط ص٦١٢، وتاج العروس ٤٧٤/١٧: [أصص].

(٦) يَكُعُّ، وَيَكِعُّ، والضم قليل، والكسر أجود.

(٧) انظر: لسان العرب ٣٨٩١/٥، والقاموس ص٧٥٩، وتاج العروس ١٢٩/٢٢: [كعع].

- وَ«خَلَّ لَحْمُهُ»[(١)]: هَزُلَ[(٢)]. انْتَهَى.

فَتَصيرُ الأَفْعَالُ اللَّازِمَةُ الَّتِي فِيهَا الوَجْهَانِ سِتَّةً وَعِشْرِينَ.

وَزَادَ العَلَّامَةُ[٦/أ] **البرمَاوِيُّ**[(٣)] **فِي (شَرْحِ اللَّامِيَّةِ)**[(٤)]: «لَجَّ فِي الأَمْرِ يَلُجُّ، وَيَلِجُّ[(٥)] - بِاللَّامِ وَالجِيمِ - لَجَاجًا، وَلَجَاجَةً»، وَهُوَ التَّمَادِي فِيمَا لَا يَلِيقُ[(٦)].

الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا يَنْفَرِدُ[(٧)] فِيهِ الضَّمُّ، وَذَكَرَ فِي **(اللَّامِيَّةِ)**[(٨)] أَنَّهَا ثَمَانِيَةٌ

---

(١) يَخُلُّ، وَيَخِلُّ خَلًّا، وخُلُولًا.

(٢) انظر: المحكم ٥١٧/٤، والقاموس المحيط ص٩٩٥، وتاج العروس ٤٣٢/٢٨: [خلل].

(٣) هو شمس الدين محمد بن عبد الدايم بن موسى البرماوي القاهري الشافعي، أخذ عن ابن جماعة والزركشي والبلقيني وابن الملقن والعراقي، وتصدَّى للإفتاء والتصنيف والتدريس، وكان إمامًا في الفقه وأصوله، والعربية، وغير ذلك، من تصانيفه: شرحالبخاري، وشرح العمدة، وشرح لامية الأفعال لابن مالك، وزوائد الشذور، وتوفي سنة ٨٣١هـ. [السلوك لمعرفة دول الملوك ١٨٢/٧، وديوان الإسلام ٣٠٨/١، والبدر الطالع ١٨١/٢].

(٤) ق٢٢/ب.

(٥) وهو واهم في ذلك؛ لأنَّ المعاجم ضبطت مضارعه بالفتح والكسر فقط، فقالوا: «يَلَجُّ، وَيَلِجُّ»، فليس مما نحن فيه. (انظر: البارع ص٥٦٥، وتهذيب اللغة ٢٦٤/١٠، والصحاح ٣٣٧/١، ولسان العرب ٣٩٩٨/٥: [لجج]).

(٦) انظر: مظان الحاشية السابقة.

(٧) في (ب): «ينفر»، والمثبت الصواب.

(٨) حيث قال:

... ... وَاضْمُمَنَّ مَعَ اللْـ ... لُزُومٍ فِي امْرُرْ بِهِ وَجَلَّ مِثْلُ جَلَا

هَبَّتْ وَذَرَّتْ وَأَجَّ كَرَّ هَمَّ بِهِ ... وَعَمَّ زَمَّ وَسَحَّ مَلَّ أَيْ: ذَمِلَا

وَأَلَّ لَمْعًا وَصَرْخًا شَكَّ أَبَّ وَشَدْ ... دَ أَيْ عَدَا شَقَّ خَشَّ غَلَّ أَيْ دَخَلَا =

وَعِشْرُونَ، وَهِيَ:

- «مَرَّ بِهِ»: جَاوَزَهُ[1].
- وَ«جَلَّ عَنْ[2] مَنْزِلِهِ»: ارْتَحَلَ، بِخِلَافِ «جَلَّ قَدْرُهُ» فَبِالكَسْرِ فَقَطْ[3].
- وَ«هَبَّتِ[4] الرِّيحُ»: نَسَمَتْ[5].
- وَ«ذَرَّتِ الشَّمْسُ»: فَاضَ شُعَاعُهَا[6].
- وَ«أَجَّتِ النَّارُ، وَالرِّيحُ»: سُمِعَ لَهَا دَوِيٌّ[7].

وَقَشَّ قَوْمٌ عَلَيْهِ اللَّيْلُ جَـــنَّ وَرَشْ شَ المُزْنُ طَـــــــــشَّ وَثَلَّ أَصْلُ ثَلَلَا
أَيْ رَاثَ طَلَّ دَمٌ حَبَّ الحِصَانُ وَنَبْـــ ـــتٌ كَـــمَّ نَخْـــلٌ وَعَسَّتْ نَاقَةٌ بِحَـــلَا
قَسَّتْ كَذَا ... ...

انظر: خلاصة الأقوال لابن الناظم ص٣٣- ٣٤، وفتح الأقفال لبحرق ص٨٠، وحاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق ص٢٠، ووشاح الحرة بإبراز اللامية وتوشيحها من أصداف الطرَّة للشيخ محمد محفوظ المسوّمي الموريتاني ص٣١- ٣٢.

(١) انظر: لسان العرب ٤١٧٤/٦، والقاموس المحيط ص٤٧٤، وتاج العروس ١٠١/١٤: [مرر].

(٢) في (أ): «عين»، وهو تحريف.

(٣) انظر: الصحاح ١٦٦٠/٤ [جلل].

(٤) في (ب): «وهب»، والمثبت الصواب.

(٥) انظر: تاج العروس [نفح] ١٨٨/٧، و[نسم] ٤٨٨/٣٣، وأصل الهبوب: ثَوَرانُ الريح. (انظر: تاج العروس [هبب] ٣٧١/٤).

(٦) وهو أولُ طلوعها، وهو ضوءٌ لطيف منتشر. (انظر: تهذيب اللغة ٢٩١/١٤، ومقاييس اللغة ٣٤٣/٢).

(٧) الذي في المعاجم: «أَجَّتِ النَّارُ: سُمع صوتُ لهبها»، ولم يرد: «أجَّت الريحُ». (انظر: المحكم ٤٧٣/٧، ولسان العرب ٣٠/١، وتاج العروس ٣٩٧/٥: [أجج].

- وَ«كَرَّ[١] عَلَى قِرْنِهِ»: رَجَعَ[٢].
- وَ«هَمَّ[٣] بِالأَمْرِ»: قَصَدَهُ[٤].
- وَ«عَمَّ[٥] النَّبْتُ»: طَالَ[٦].
- وَ«زَمَّ بِأَنْفِهِ»: إِذَا تَكَبَّرَ[٧].
- وَ«سَحَّ المَطَرُ»: نَزَلَ بِكَثْرَةٍ[٨].
- وَ«مَلَّ فِي سَيْرِهِ»: أَسْرَعَ[٩].
- وَ«أَلَّ السَّيْفُ»: لَمَعَ[١٠].
- وَ«شَكَّ فِي الأَمْرِ»: تَرَدَّدَ فِيهِ[١١].

---

(١) في (أ): «وكدَّ»، وهو تحريف.

(٢) الذي في المعاجم: «كَرَّ عَلَيْهِ: عَطَفَ، وكَرَّ عَنْهُ: رَجَعَ»، وهو الصواب. (انظر: المحكم ٦٥٢/٦، ولسان العرب ٣٨٥١/٥، وتاج العروس ٢٧/١٤: [كرر]).

(٣) في (أ): «وسم»، وهو تحريف.

(٤) انظر: المخصص ٣٩٠/٤، والمغرب في ترتيب المعرب ٣٨٩/٢، وتاج العروس [همم] ١٢٢/٣٤.

(٥) في (أ): «رعم»، وهو تحريف.

(٦) انظر: كتاب الأفعال لابن القطَّاع ٣٨٥/٢.

(٧) انظر: كتاب الألفاظ لابن السكيت ص١٠٩، ومعجم ديوان الأدب ١٣٢/٣، والصحاح [زمم] ١٩٤٤/٥، وكتاب الأفعال لابن القطَّاع ١٠١/٢.

(٨) انظر: الفصيح ص٢٨٥، والمخصص ٣٣٨/٤، وكتاب الأفعال لابن القطَّاع ١٦٠/٢.

(٩) انظر: المحكم ٣٧٩/١٠، ولسان العرب ٤٢٧٢/٦: [ملل].

(١٠) الوارد في (المحيط في اللغة ٣٧٤/١٠): «أَلَّ السَّيْفُ: رَقَّتْ حَدِيدَتُهُ».

(١١) انظر: القاموس المحيط ص٩٤٥، والقاموس المحيط ٢٢٩/٢٧: [شكك].

- وَ«أَبَّ»: تَهَيَّأَ لِلسَّفَرِ[١].
- وَ«شَدَّ فِي المَشْيِ»، أَيْ: عَدَا[٢].
- وَ«شَقَّ عَلَيْهِ الأَمْرُ»: إِذَا أَضَرَّ بِهِ[٣].
- وَ«خَشَّ فِي الشَّيْءِ»، أَيْ: دَخَلَ[٤].
- وَ«غَلَّ فِيهِ»، أَيْ: دَخَلَ فِيهِ[٥] – أَيْضًا –.
- وَ«قَشَّ القَوْمُ»: حَسُنَتْ حَالُهُمْ بَعْدَ بُؤْسٍ[٦].
- وَ«جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ»: دَخَلَ[٧].
- وَ«رَشَّ السَّحَابُ»: أَمْطَرَ[٨].
- وَ«طَشَّ»: أَمْطَرَ – أَيْضًا – مَطَرًا خَفِيفًا[٩].

---

(١) انظر: الصحاح ٨٦/١، ولسان العرب ٣/١، وتاج العروس ٦/٢– ٧: [أبب].

(٢) انظر: الصحاح ٤٩٣/٢ [شدد].

(٣) انظر: تاج العروس ٥١١/٢٥ [شقق].

(٤) انظر: النهاية لابن الأثير ٣٤/٢، ولسان العرب ١١٦٣/٢، وتاج العروس ١٨٤/١٧: [خشش].

(٥) انظر: الصحاح ١٧٨٤/٥، والمحكم ٣٦٨/٥، وتاج العروس ١١٦/٣٠: [غلل].

(٦) انظر: الصحاح ١٠١٦/٣، واللسان ٣٦٣٦/٥، والتاج ٣٣٣/١٧: [قشش].

(٧) الذي في المعاجم: «جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ: سَتَرَهُ». (انظر: النهاية لابن الأثير ٣٠٧/١، ولسان العرب ٧٠١/١، وتاج العروس ٣٦٤/٣٤: [جنن]).

(٨) انظر: الصحاح ١٠٠٦/٣، ولسان العرب ١٦٥٠/٣: [رشش].

(٩) انظر: الصحاح [طشش] ١٠٠٩/٣، وكتاب الأفعال لابن القطَّاع ٣٠٣/٢، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٣٥٢/٢، ولسان العرب [طشش] ٢٦٧٢/٤.

- وَ«ثَلَّ»، أَيْ: رَاثَ[١].
- وَ«طَلَّ دَمُهُ»، أَيْ: ضَاعَ[٢].
- وَ«خَبَّ الحِصَانُ»، أَيْ: أَسْرَعَ[٣].
- وَ«كَمَّ النَّخْلُ»: إِذَا أَطْلَعَ أَكْمَامَهُ[٤].
- وَ«عَسَّتِ النَّاقَةُ»: رَعَتْ وَحْدَهَا[٥].
- وَ«قَسَّتْ» أَيْضًا كَـ «عَسَّتْ»[٦].

وَانْتَقَدَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ[٧] **اليَمَنِيُّ**[٨] فِي ثَلَاثَةٍ مِنْهَا، وَهِيَ: «أَلَّ»، وَ«أَبَّ»، وَ«طَشَّ»، فَذَكَرَ نَقْلًا عَنِ (القَامُوس)[٩] أَنَّهَا بِوَجْهَيْنِ.

وَزَادَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ[١٠] المَذْكُورُ فِي الْتِزَامِ الضَّمِّ فِي المُضَاعَفِ اللَّازِمِ ثَمَانِيَةَ

---

(١) يقال: «ثَلَّتِ الدَّابَّةُ تَثُلُّ، أَيْ: رَاثَتْ»، وكذلك كل ذي حافرٍ. (انظر: الصحاح ١٦٤٨/٤، وتاج العروس ١٦٤/٢٨: [ثلل]).

(٢) انظر: الفصيح ص٢٦٩، والفروق اللغوية للعسكري ص٣٠٧.

(٣) بأن ينقل الفرسُ أيمانه جميعًا وأيساره جميعًا، أو يراوح بين يديه ورجليه. (انظر: الصحاح ١١٧/١، ولسان العرب ١٠٨٥/٢، وتاج العروس ٣٢٩/٢: [خبب]).

(٤) انظر: كتاب الأفعال لابن القطَّاع ٩٦/٣.

(٥) انظر: معجم ديوان الأدب ١٢٤/٣، وشمس العلوم ٤٣٠٧/٧، والقاموس المحيط ص٥٥٨، وتاج العروس [عسس] ٢٥٥/١٦.

(٦) انظر: الصحاح ٩٦٣/٣، ولسان العرب ٣٦٢٤/٥، وتاج العروس ٣٧٣/١٦: [قسس].

(٧) في (ج): «الشارح».

(٨) انظر: فتح الأقفال لبحرق اليمني ص٨١- ٨٢.

(٩) [ألل] ص٩٦٢، و[أبب] ص٥٨، و[طشش] ص٥٩٦.

(١٠) في (ج): «الشارح».

عَشَرَ فِعْلًا[(١)]، وَهِيَ:

- «مَتَّ إِلَيْهِ»[(٢)].
- وَ«ثَجَّ المَاءُ»: سَالَ[(٣)].
- وَ«سَجَّ بَطْنُهُ»: رَقَّ الخَارِجُ[٦/ب] مِنْهُ[(٤)].
- وَ«أَحَّ» - بِالمُهْمَلَةِ -: سَعَلَ[(٥)].
- وَ«سَخَّتِ[(٦)] الجَرَادَةُ» - بِالمُعْجَمَةِ[(٧)]-: غَرَزَتْ ذَنَبَهَا لِتَبِيضَ[(٨)].
- وَ«أَدَّ البَعِيرُ»: رَجَّعَ الحَنِينَ فِي جَوْفِهِ[(٩)].

---

(١) وقد نظمها بقوله:

وَمَعْ ثَمَانِيَةٍ عَشْرٌ كَمَرَّ بِهِ * يَمُتُّ ثَجَّ وَسَجَّ أَحَّ أَيْ: سَعَلَا
سَخَّتْ وَأَدَّ وَحَدَّ عَرَّ حَصَّ وَلَطْ * طَتْ نَاقَةٌ كَفَّ شَقَّ طَرْفُهُ فَعَلَا
وَبَقَّ فَكَّ وَعَكَّ اليَوْمُ غَمَّ وَأَمْ * مَتْ أُمُّنَا حَنَّ عَنْهُ مُعْرِضًا كَمُلَا

(فتح الأقفال لبحرق اليمني ص٨٤).

(٢) بقرابةٍ ونحوها يَمُتُّ مَتًّا: تَوَسَّلَ. (انظر: المحكم ٤٧١/٩، وتاج العروس ٨٩/٥: [متت]).

(٣) انظر: أساس البلاغة [ثجج] ١٠٥/١، والنظم المستعذب لابن بطال ٤٧/١، وتاج العروس [ثجج] ٤٤٤/٥.

(٤) أي: من الغائط. (انظر: الصحاح ٣٢١/١، وتاج العروس ٢٨/٦: [سجج]).

(٥) انظر: الصحاح [أحح] ٣٥٣/١.

(٦) في (أ، ب): «سحت»، وهو تصحيف.

(٧) في (أ، ب): «بالمهملة»، وهو خطأ.

(٨) انظر: الصحاح ٤٢٣/١، والقاموس المحيط ص٢٥٢، وتاج العروس ٢٦٩/٧: [سخخ].

(٩) انظر: تهذيب اللغة ١٦٦/١٤، والقاموس المحيط ص٢٦٥، وتاج العروس ٣٨١/٧: [أدد].

- وَ«حَدَّ عَلَيْهِ»: غَضِبَ[1].
- وَ«عَرَّ الظَّلِيمُ»: صَاحَ[2].
- وَ«حَصَّ الحِمَارُ»[3]: إِذَا ضَرَطَ وَعَدَا، وَضَمَّ أُذُنَيْهِ، وَمَصَعَ بِذَنَبِهِ[4].
- وَ«لَطَّتِ النَّاقَةُ بِذَنَبِهَا»: أَلْصَقَتْهُ بَيْنَ فَخِذَيْهَا[5].
- وَ«كَفَّ بَصَرُهُ»: عَمِيَ، وَالنَّاقَةُ: تَآكَلَتْ أَسْنَانُهَا مِنَ الكِبَرِ[6].
- وَ«بَقَّ فِي كَلَامِهِ»: أَكْثَرَ[7].
- وَ«شَقَّ بَصَرُ المَيِّتِ»: تَبِعَ رُوحَهُ[8].
- وَ«عَكَّ يَوْمُنَا»: اشْتَدَّ حَرُّهُ مَعَ سُكُونِ رِيحِهِ[9].

---

(١) انظر: لسان العرب ٨٠٠/٢، والقاموس المحيط ص٢٧٦، وتاج العروس ١٠/٨: [حدد].

(٢) انظر: المحكم ٨٩/١: [عرر].

وضبطه صاحب (القاموس [عرر] ٤٣٨/١) بالكسر، ووافقه صاحب (التاج [عرر] ٨/١٣)، هكذا: «يَعِرُّ»، وليس «يَعُرُّ» كما ذكر بحرق.

(٣) ذكر ابن مالك أنَّ مضارعه «يَحِصُّ» و«يَحُصُّ» بالكسر والضم. (انظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك ٧٦٨/٢).

(٤) أي: حرَّكه يمينًا وشمالًا. (تفسير غريب ما في الصحيحين ص٣٠١، وانظر: الصحاح ١٠٣٤/٣، والقاموس المحيط ص٦١٥، وتاج العروس ٥٢١/١٧: [حصص]).

(٥) أي: سَدَّتْ فَرجها به إذا أرادها الفحلُ، فمنعته بُضعَها، أو فعلت ذلك عند العَدْوِ. (انظر: الصحاح ١١٥٦/٣، والمحكم ١٣١/٩، والتاج ٦٧/٢٠: [لطط]).

(٦) انظر: الصحاح ١٤٢٢/٤، والمحكم ٦٦٥/٦، والقاموس المحيط ص٨٤٩: [كفف].

(٧) انظر: الفائق في غريب الحديث ١٢٥/١، ولسان العرب [بقق] ٣٢٧/١.

(٨) انظر: الصحاح ١٥٠٣/٤، والمحكم ٩٥/٦، وتاج العروس ٥١١/٢٥: [شقق].

(٩) انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ص٦٣- ٦٤، والمحكم [عكك] ٥٨/١- ٥٩.

- وَ«فَكَّ الرَّجُلُ»، أَيْ: هَرِمَ[1].
- وَ«أَمَّتِ المَرْأَةُ»: صَارَتْ أُمًّا[2].
- وَ«غَمَّ يَوْمُنَا»: اشْتَدَّ حَرُّهُ[3].
- وَ«حَنَّ عَنْهُ»: صَدَّ وَأَعْرَضَ[4].

فَهَذِهِ الثَّمَانِيَةَ عَشْرَةَ تَلْحَقُ بِالثَّمَانِيَةِ وَالعِشْرِينَ، فَيَصِيرُ المُسْتَثْنَى سِتَّةً وَأَرْبَعِينَ.

وَمَا عَدَا مَا ذُكِرَ مِنَ الأَنْوَاعِ الأَرْبَعَةِ المُتَقَدِّمَةِ فَالكَسْرُ فِيهَا سَمَاعِيٌّ كَـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، وَ«جَلَسَ يَجْلِسُ»، فَعُلِمَ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ السَّمَاعِيَّ فِي الأَفْعَالِ بِضَمِّ عَيْنِ مُضَارِعِ «فَعَلَ» المَفْتُوحِ، أَوْ بِكَسْرِهَا عَلَى طَرِيقِ الإِجْمَالِ، مَا عَدَا وَاوِيَّ العَيْنِ وَاللَّامِ، وَيَائِيَّهُمَا[5]، وَوَاوِيَّ الفَاءِ، وَالمُضَاعَفَ مُطْلَقًا، وَمَا لِغَلَبَةِ المُفَاخِرِ.

وَقَدْ نَظَمْتُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ مُلْتَزِمًا بَحْرَ (اللَّامِيَّةِ)[6] وَرَوِيَّهَا[7]:

ضَمُّ المُضَارِعِ عَيْنًا، أَوْ بِكَسْرَتِهِ * قَدْ جَا مَقِيسًا[8] وَمَسْمُوعًا فَخُذْ جُمَلَا

يَنْقَاسُ ضَمًّا إِذَا مَا الوَاوُ فِيهِ أَتَى * عَيْنًا كَذَاكَ إِذَا فِي اللَّامِ قَدْ جُعِلَا

---

(١) انظر: الصحاح ١٦٠٣/٤، ولسان العرب ٣٤٥١/٥، وتاج العروس ٢٩٨/٢٧: [فكك].

(٢) انظر: الصحاح [أمم] ١٨٦٥/٥، وكتاب الأفعال لابن القطَّاع ٥٣/١.

(٣) انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ص٦٥، والصحاح [غمم] ١٩٩٨/٥، وتاج العروس [غمم] ١٨٠/٣٣.

(٤) انظر: معجم ديوان الأدب للفارابي ١٣٤/٣، والصحاح [حنن] ٢١٠٥/٥.

(٥) في (أ): «وياءهما»، والمثبت الصواب.

(٦) وهو بحر البسيط.

(٧) ساقط من (ج): «ملتزمًا بحر اللامية ورويها».

(٨) في (ب): «نصبا»، وهو تحريف.

وَفِي المضَــاعَفِ مَوْصوفا بِتَعْــدِيَـــــةٍ ... إِلَّا الَّذِي لُغَـــةً عَــنْ ذَلِكَ اعْتَزَلَــا
وَفِي الَّذِي قَــدْ أَتَى مِنْ ذِي مُفَــاخَــرَةٍ ... وَلَــمْ يَكُنْ بِدَوَاعِي الكَسْرِ قَدْ شُــغِلَا[أ/٧]
وَلَــمْ يَكُــنْ عِنْدَ بَعْــضٍ غَـــيْرُ أَوَّلِــهِ ... أَيْ فَائِــهِ مِنْ حُــرُوفِ الحَلْقِ قَدْ حَصَــلَا
وَخُــذْ قِيَاسًا لِكَسْرٍ فِي المُضَــارِعِ إِنْ ... بِالــوَاوِ فَاءً أَتَــى، أَوْ عَيْنًــا اوْ كَمُـــلَا
بِالياءِ، أَوْ ذَا لُزُومٍ مَــعْ مُضَــاعَــفَــةٍ ... سِوَى الَّذِي جَاءَ[1] مَضْمُومًا وَمَا اشْــتَمَلَا
عَلَى انْضِـــمَامٍ وَكَسْــرٍ فِي مُضَارِعِــهِ ... وَمَا عَــدَا ذَاكَ مَسْــمُوعٌ كَــمَا[2] نُقِلَــا

وَلْنَرْجِعْ إِلَى كَلَامِ صَاحِبِ (القَامُوسِ) فِي قَوْلِهِ فِي الدِّيبَاجَةِ[3]: «إِذَا ذَكَــرْتُ المَصْدَرَ مُطْلَقًا... إِلَى آخِرِهِ»[4]، فَقَوْلُهُ: «وَلَا مَانِعَ»، أَيْ: لَا مَانِعَ مِــنَ الضَّــمِّ، وَهِيَ الأَقْسَامُ الأَرْبَعَةُ المَذْكُورَةُ أَوَّلَ الفَصْلِ الثَّانِي المُوجِبَةُ لِلْكَسْرِ، فَــإِذَا تَــرْجَمَ بِالمَصْدَرِ، أَوْ بِالفِعْلِ المَاضِي فَقَطْ، وَكَانَ مِنَ الأَقْسَامِ المَذْكُورَةِ، فَهُوَ بِالكَسْرِ.
فَقَدِ انْكَشَفَ – بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى – قَوْلُهُ: «وَلَا مَانِعَ»، فَقَوْلُهُ فِي (فَصْلِ الوَاوِ) مِــنْ (بَابِ البَاءِ): «الوَثْبُ: الظَّفْرُ»[5]، فَقَدْ تَرْجَمَ بِالمَصْدَرِ، فَلَوْلَا قَوْلُهُ: «وَلَا مَــانِعَ»، لَحَكَمْنَا بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ «كَتَبَ»[6]، لَكِنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُ فَائِهِ وَاوًا، وَهُوَ مُوجِــبٌ لِلكَسْرِ وَمَانِعٌ مِنَ الضَّمِّ كَمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِمَّا قَدَّمْنَاهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

---

(١) في (ب): «جل»، وهو تحريف.

(٢) في (أ): «بما».

(٣) في (ج): «في الديباجة ولا مانع»، وهو سهو.

(٤) وتتمته: «أَوِ المَاضِيَ بِدُونِ الْآتِي، وَلَا مَانِعَ ؛ فَالفِعْلُ عَلَى مِثَالِ (كَتَبَ)، وَإِذَا ذَكَرْتُ آتِيَــهُ بِلَا تَقْيِيدٍ، فَهُوَ عَلَى مِثَالِ (ضَرَبَ) ». (القاموس المحيط ص٢٨).

(٥) القاموس المحيط [وثب] ص١٤١.

(٦) أي: «وَثَبَ يَوْثُبُ» كَـ «كَتَبَ يَكْتُبُ».

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي (فَصْلِ الفَاءِ) مِنْ (بَابِ الهَمْزَةِ[1]): «الفَيْءُ: مَا كَانَ شَمْسًا فَنَسَخَهُ[2] الظِّلُّ، وَالرُّجُوعُ»[3]، فَهُوَ وَإِنْ تَرْجَمَ لَهُ بِالمَصْدَرِ فَهُوَ مِنْ بَابِ «ضَرَبَ»؛ لِأَنَّهُ يَائِيُّ العَيْنِ.

وَكَقَوْلِهِ فِي (فَصْلِ الغَيْنِ) مِنْ (بَابِ الثَّاءِ): «الغَيْثُ: المَطَرُ، وَغَاثَ اللهُ البِلَادَ»[4]، فَتَرْجَمَ بِالمَصْدَرِ أَوَّلًا، ثُمَّ بِالمَاضِي بِدُونِ الآتِي، وَهُوَ مِنْ بَابِ «ضَرَبَ»؛ لِكَوْنِهِ يَائِيَّ العَيْنِ.

وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِيهِ[5] مِنْ نَظَائِرِهِ، فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ الأَمْثِلَةِ[٧/ب].

وَهَذَا آخِرُ مَا تَيَسَّرَ جَمْعُهُ فِي هَذَا المَقَامِ، [وَالحَمْدُ للهِ وَلِيِّ الإِنْعَامِ، وَعَلَى رَسُولِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ][6].

---

(١) في (ج): «الهمز».

(٢) في (أ): «فيستمد»، وهو تحريف.

(٣) القاموس المحيط [فيأ] ص٤٨.

(٤) القاموس المحيط [غيث] ص١٧٣.

(٥) ساقط من (ج): «فيه».

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من (أ).

وبعده في (ب): «تمَّ بحمد الله وحُسن توفيقه، انتهى نقل هذه الرسالة ثاني ذي الحجَّة سنة ١٣٢٨هـ، كاتبها: مصطفى الحكيم الشافعي – غفر الله له ولوالديه ومشايخه وأولاده وجميع المسلمين . آمين – تمَّ».

وبعده في (ج): «وهو حسبي ونعم الوكيل . تمَّ».

نُقِلَتْ مِنْ نُسْخَةٍ يُذْكَرُ فِيهَا أَنَّهَا أُلِّفَتْ فِي (٢٤ مُحَرَّم سنة ١٠٠٢هـ)، وَتَمَّ نَسْخُهَا فِي (جُمَادَى الآخِرَةِ سنة ١٠٩٨هِجْرِيَّة).

قَدْ وَقَعَ الفَرَاغُ مِنْ نَسْخِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ يَوْمَ السَّبْتِ (٢١ رَجَب سنة ١٣٣٥هـ)، المُوَافِق (١٢ مَايُو سَنَةَ ١٩١٧م)، وَنَسَخَ ذَلِكَ العَبْدُ الفَقِيرُ إِلَى الله – تَعَالَى – كَاتِبُهُ: (مَحْمُود صِدْقِي النَّسَّاخُ)[٨/أ].

الرسـالة الثـانيـة
رسالة في بيان باب " عَضَّ"

رِسَالَةٌ فِي بَيَانِ بَابِ " عَضَّ"

رُفِعَ سُؤَالٌ لِمَوْلَانَا الشَّيْخِ العَلَّامَةِ، القُدْوَةِ الفَهَّامَةِ: شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ ابْنِ الشَّيْخِ يُوسُفَ الدِّمْيَاطِيِّ، صُورَتُهُ:

«مَا قَوْلُكُمْ – رَضِيَ اللهُ عَنْكُمْ – فِي (عَضَّ)[1] المَاضِي، هَلِ الأَمْرُ مِنْهُ العَيْنُ فِيهِ مَفْتُوحَةٌ أَوْ مَضْمُومَةٌ؟ وَعَلَى تَقْدِيرِ ضَمِّهَا، فَهَلْ هِيَ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ أَوْ لَا؟ لِأَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِلْقَوَاعِدِ الصَّرْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ هُوَ المُضَارِعُ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، وَالمُضَارِعُ العَيْنُ فِيهِ مَفْتُوحَةٌ بِنَصِّ القُرْآنِ فِي قَوْلِهِ (ﷻ): ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾[2]، فَيَكُونُ الأَمْرُ مَفْتُوحَ العَيْنِ أَيْضًا، وَهَلْ قَوْلُهُ (ﷺ): **([عَلَيْكُمْ][3] بِسُنَّتِي... عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ)**[4]، هَلْ هُوَ – كَمَا تَقَدَّمَ – مَفْتُوحُ

---

(١) العَضُّ: الشَّدُّ بالأسنان على الشيء. (المحكم ٦٦/١، والمخصص ٣٢/٤).

(٢) سورة الفرقان، من الآية (٢٧).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل.

(٤) الحديث رواه أبو داود في (سننه ٢٠٠/٤ – باب في لزوم السنة) بسند صحيح عن العِرباضِ بن سارية قال: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ الله (ﷺ) ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا العُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا القُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ الله، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ فَقَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى الله وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ المَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، وأخرجه الترمذي في (سننه ٤٤/٥– باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع)، وابن ماجه في (سننه ١٥/١– باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين).

العَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهَا؟ وَهَلْ أَحَدٌ رَوَاهُ بِالضَّمِّ أَوْ[1] لَا؟ أَوْضِحُوا لَنَا الجَوَابَ؛ فَإِنَّهُ وَقَعَ فِي المَسْأَلَةِ اخْتِلَافٌ، وَلَمْ يَتَحَرَّرِ الجَوَابُ، وَادَّعَى بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ العَيْنُ مَفْتُوحَةً، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا الضَّمُّ».

فَأَجَابَ – أَطَالَ اللهُ بَقَاءَهُ – بِمَا صُورَتُهُ:

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، هَذَا الفِعْلُ مِنَ البَابِ الرَّابِعِ، وَهُوَ بَابُ «فَعِلَ يَفْعَلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ فِي المَاضِي، وَفَتْحِهَا فِي المُضَارِعِ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الصَّرْفِيِّينَ فِي المُضَاعَفَ، كَالزَّنْجَانِيِّ[2]، وَالسَّعْدِ التَّفْتَازَانِيِّ[3]، بَلِ اقْتَصَرُوا عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَذْكُرُوا غَيْرَهُ[4]، وَحِينَئِذٍ يَتَفَرَّعُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ مِثْلَانِ فِي المَاضِي، فَأُدْغِمَ الأَوَّلُ فِي الثَّانِي، فَصَارَ «عَضَّ»، وَالمُضَارِعُ أَصْلُهُ «يَعْضَضُ» كَـ «يَعْلَمُ»، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الضَّادِ الأُولَى إِلَى مَا قَبْلَهَا، وَأُدْغِمَتِ

---

(١) في الأصل: «أم»، والمثبت الصواب.

(٢) هو عز الدين عبد الوهَّاب بن إبراهيم بن عبد الوهَّاب الخزرجي الزَّنجاني، من علماء العربية، وخطُّه في غاية الجودة، وتوفي ببغداد، له: تصريف العِزِّي، والهادي في النحو، والكافي شرح الهادي، وفتح الفتاح شرح مراح الأرواح، وعمدة الحساب، وتوفي سنة ٦٥٥هـ. [بغية الوعاة ١٢٢/٢، والأعلام ١٧٩/٤].
وانظر قوله في: تصريف العِزِّي ص٥١.

(٣) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان)، وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس، كانت في لسانه لكنة، من كتبه: شرح التصريف العزي، والمطوَّل في البلاغة، وتهذيب المنطق، والتلويح إلى كشف غوامض التنقيح، وغيرها، توفي سنة ٧٩٣هـ. (الأعلام ٢١٩/٧).
وانظر قوله في: شرح تصريف العِزِّي ص٨١.

(٤) فلم يأت على «فَعِلَ يَفْعُلُ»، ولا «فَعِلَ يَفْعِلُ».

الضَّادُ فِي الضَّادِ، فَصَارَ «يَعَضُّ» كَمَا فِي الآيَةِ، وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ، بَلْ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ، فَالقَاعِدَةُ أَنْ يُحْذَفَ[1] حَرْفُ المُضَارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ البَاقِي[و] مَجْزُومًا، فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ سَاكِنًا اجْتُلِبَتْ هَمْزَةُ وَصْلٍ مَضْمُومَةٌ إِنْ كَانَ ثَالِثُ الفِعْلِ مَضْمُومًا، وَإِلَّا فَمَكْسُورَةٌ.

وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا مُتَحَرِّكًا أَتَيْتَ بِالبَاقِي كَالمَجْزُومِ، فَتَقُولُ: «عَضَّ» لِلْوَاحِدِ المُذَكَّرِ، «عَضَّا» لِلاثْنَيْنِ مُطْلَقًا، «عَضُّوا» لِلْجَمْعِ المُذَكَّرِ، «عَضِّي» لِلْوَاحِدَةِ المُؤَنَّثَةِ، «اعْضَضْنَ» لِجَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ، بِفَتْحِ العَيْنِ فِي الجَمِيعِ، إِلَّا فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ؛ لِأَجْلِ فَكِّ الإِدْغَامِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ «عَضُّوا» فِي الحَدِيثِ مَفْتُوحَ العَيْنِ، وَهُوَ المَحْفُوظُ مِنَ العُلَمَاءِ، الجَارِي عَلَى الأَلْسِنَةِ.

لَكِنْ نُقِلَ فِي (الصِّحَاحِ)[2] عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ[3] لُغَةٌ فِيهِ[4]،

---

(١) في الأصل: «حذف»، والمثبت الصواب.

(٢) [عضض] ١٠٩١/٣.

(٣) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري المنشأ، بغدادي الدار والوفاة، العلامة النحوي اللغوي الحافظ الفقيه الأخباري، له: المجاز في غريب القرآن، وأيام العرب، وفعل وأفعل، وغيرها، توفي سنة ٢١٠هـ. [تاريخ بغداد ٢٥٢/١٣، وتاريخ دمشق ٤٢٣/٥٩، وبغية الوعاة ٢٩٤/٢].
وانظر قوله – أيضًا – في: شرح الشافية للرضي ١٢٤/١، ولركن الدين ٢٧٠/١ نقلًا عن (الصحاح).

(٤) وقال: هي لغة في الرِّباب، والصواب أنها (غَصَصْتُ) بالصاد. (انظر: الصحاح [عضض] ١٠٩١/٣، وشرح الشافية لركن الدين ٢٧٠/١).
قال ابن بري: «هذا تصحيف على ابن السِّكيت، والذي ذكره ابن السِّكيت في كتاب (الإصلاح): غصصت باللقمة، فأنا أغصُّ بها غصصًا، قال أبو عبيدة: و(غصصت) لغة في الرباب، بالصاد المهملة، لا بالضاد المعجمة». (انظر: إصلاح المنطق=

وَهِـــيَ «عَضَـــضْـــتُ»
بِالفَتْحِ[1]، فَعَلَى هَذِهِ يَكُونُ المُضَارِعُ «يَعُضُّ» بِضَمِّ العَيْنِ[2]، وَالأَمْرُ «عُضُّـــوا»

=ص٢١١، ولسان العرب [عضض] ٢٩٨٦/٤، وتاج العروس [عضض] ٤٣٢/١٨).
قال الزبيدي في (تاج العروس [عضض] ٤٣٣/١٨): « فالصواب الذي لا محيد عنه أنه من باب (سَمِعَ) فقط، يقال: (عَضِضْتُهُ أَعَضُّ)».

(١) وهي لغةٌ حكاها الكسائي. (انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥٨/٣).
وقال ابن درستويه في (تصحيح الفصيح وشرحه ص٦٢): «والعامَّة تفتح الماضي، وهو خطأ».
قال أبو جعفر اللَّبليُّ: « قال أبو جعفر: ليس بخطإٍ، وحكى أبو حاتم في (تقويم المفسد): عضَضت – بفتح الضاد –، وحكاه أيضًا ابن القطَّاع، وأبو زيد في (الغرائز)، ويعقوب في كتابه (فعل وأفعل)، وقال: وعَضَضت – بالفتح – لغة فاشية، وحكاها أيضًا ثابت في (لحنه) عن أبي عبيدة.
وحكى صاحب (الموعب) عن أبي زيد أن تميمًا تقول: عضَضتُ بالفتح، وكذا قال ابن سيده في (المحكم) يقال: عضِضْتُه، وعضَضتُه تميمية، ولم يسمع لها بآتٍ على لغتهم.
وكذلك حكى صاحب (الواعي) في الماضي أيضًا، قال: فيه لغتان: عَضِضتُ بكسر الضَّاد، وعَضَضتُ، والكسر أعرف، قال: وهذه لغة حكاها الكسائي.
وحكى ابن التياني – أيضًا – عن قطرب: أن بني تميم تفتح هذا المكسور كله من المضاعف.». (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للَّبْلي ص١٥٧– ١٥٨، وانظر: المحكم ٦٦/١، وكتاب الأفعال لابن القطَّاع ٣٨٧/٢، ولسان العرب [عضض] ٢٩٨٦/٤).

(٢) وحكى سيبويه في (الكتاب ١٠٦/٤): «عَضَضْتَ تَعَضُّ»، وانظر: الأصول لابن السراج ١٠٤/٣، والظاهر أنَّ الفتح في الماضي فقط إتباعٌ، ومضارعه بالفتح استصحابًا للأصل لا بالنقل عامَّةً إلى باب (فَعَلَ يَفْعُلُ)؛ ولذا قال ســـيبويه: «فـــأتبعوه الأول». (الكتـــاب ١٠٦/٤، وانظر: التعليقة ١٦٣/٤).

بِالضَّمِّ – أَيْضًا –، وَهِيَ نَادِرَةٌ قَلِيلَةٌ[1]، فَلَا يَنْبَغِي تَخْرِيجُ الحَدِيثِ عَلَيْهَا، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَجِيءُ القُرْآنِ عَلَى الأُولَى فَقَطْ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَنْقِلَ أَحَدٌ مِنَ العُلَمَاءِ الحُفَّاظِ أَنَّ الحَدِيثَ أَتَى عَلَى اللُّغَةِ القَلِيلَةِ فَيُحْفَظُ، لَا بِحَسَبِ مَا يُحْسِنُهُ بَعْضُ الأَفْهَامِ القَاصِرَةِ، وَلَمْ يَقُمْ[2] عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَرْفِيٌّ، وَلَا لُغَوِيٌّ؛ فَإِنَّ العِلْمَ أَمَانَةُ اللهِ فِي ذِمَمِ العُلَمَاءِ، خُصُوصًا الحَدِيثَ وَضَبْطَهُ.

عَصَمَنَا اللهُ مِنَ الخَطَإِ وَالزَّلَلِ فِي القَوْلِ وَالعَمَلِ، وَاللهُ (ﷻ) أَعْلَمُ.

وَكَتَبَهُ: «مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الدِّمْيَاطِيُّ الحَنَفِيُّ»

حَامِدًا مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا[ظ].

(١) وقد ذكرها ابن القطَّاع في (كتاب الأفعال ٣٨٧/٢).

(٢) في الأصل: «يقل»، وهو تحريف.

مصادر البحث والتحقيق[1]

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المخطوطات والرسائل الجامعية:

• اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، لأبي جعفر الرعيني، تحقيق/ عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير – بكلية الشريعة – جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

• تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول)، لأبي جعفر الرعيني، تحقيق/ د. عبد الملك بن عيضة الثبيتي، رسالة دكتوراة لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

• حاشية شرح الشافية للجاربردي، لأبي عبد الله محمد بن قاسم الغَزِّي (ت ٩١٨هـ)، من أوَّل (المقصور والممدود) إلى آخر الحاشية، تحقيق/ عبد الله بن سرحان محمد القرني، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، سنة ١٤١٩هـ.

• خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، مخطوطة بمكتبة كيرل وميتودي / بلغاريا، ورقمها: (١٣٠١)، ولديَّ نسخة منها.

---

(١) مرتبة هجائيًّا حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى بعد إسقاط (أل) أو (ابن) أو (أب) إن وجدت.

• شرح التسهيل، للشيخ خالد الأزهري: الجزء الثاني بتحقيق: محمد حسين عبد العزيز حسن المحرصاوي، وهي رسالة مقدمة إلى قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة لنيل درجة الدكتوراه، سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

• شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، تحقيق: ثريا مصطفى عقاب، وهي رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٣م.

• شرح الشافية للخضر اليزدي، تحقيق: حسن أحمد الحمدو العثمان، وهر رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، سنة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

• شرح شافية ابن الحاجب، لكمال الدين محمد بن معين الدين الفسوي، وهي رسالتي للدكتوراه، في كلية اللغة العربية بالمنوفية، ٢٠١٣م.

– شرح لامية الأفعال، لمحمد بن عبد الدائم البرماوي (ت ٨٣١هـ)، مخطوطة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ورقمها: (٧٦٣٧ ف) – ٤١٤/ش.ب، ولديَّ نسخة منها.

• الكافية في شرح الشافية، لمحمود بن محمد بن علي بن محمود الأَرَّاني السَّاكناني (ت بعد ٧٣٤هـ)، مخطوط بخط مؤلفه في قسم المخطوطات في جامعة الرياض، برقم (٢٩٨٨ ز)، ويقوم بتحقيقه الزميل: رضا رمضان السعدني، لينال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالمنوفية.

• المختصرة الكافية في شرح فرائد عوائد الشافية لمفتي زاده حسين بن مصطفى بن حسين الموردي (ت ١١٥٠هـ)، نسخة بخط المؤلف مودعة في المكتبة الأزهرية برقم (٨٧٤– مجاميع).

• الوافية في شرح الشافية، لأحمد بن محمد بن أبي بكر (ت بعد ٨١٣هـ)، من أول باب التصريف إلى نهاية باب ذي الزيادة، تحقيق/ عبد الله بن أحمد القرني، وهي رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى، سنة ١٤٢٦هـ.

ثالثًا: الدوريات:

• فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، لحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي، تحقيق/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط/ مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٧هـ – ١٤١٨هـ.

• الفرق، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق/ د. حاتم صالح الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٧، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

رابعاً: المطبوعات:

(أ)

• ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي، ت/٨٠٢هـ، تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، ط/ الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

• آثار البلاد وأخبار العباد، لزكريا بن محمد القزويني (ت ٦٨٢هـ)، ط/ دار • إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، (ت ١١١٧هـ)، تحقيق / أنس مهرة، ط/ دار الكتب العلمية – لبنان، الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

• أدب الكاتب للصولي، ت/ ٣٣٥هـ، تحقيق/ محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية بمصر – المكتبة العربية ببغداد، ١٣٤١هـ.

• ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة، الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

• الأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب، تحقيق د/ حاتم الضامن، ط/ مؤسسة الرسالة، الثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

• أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

• إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، ت/ ٧٤٣هـ، تحقيق د/ عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

• الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق/ علي البجاوي، دار الجيل – بيروت، ط/١، ١٤١٢هـ، وبتحقيق/عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤١٥هـ.

• إصلاح المنطق، لابن السكيت، ت/٢٤٤هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/ الرابعة.

• الأصول في النحو، لابن السراج، ت/ ٣١٦هـ، تحقيق / د. عبد الحسين الفتلي، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

• إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق / زهير غازي زاهد، ط/ عالم الكتب – لبنان، الطبعة الثالثة – ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

• الأعلام، للزركلي، ت/ ١٤١٠هـ، ط/ دار العلم للملايين – بيروت، الخامسة.

• إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك، تحقيق/ سعد بن حمدان الغامدي، الناشر/ جامعة أم القرى، ط/١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

• إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، ت/ ٦٢٤هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة & مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط/ الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

• الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، ت/ ٥٧٧هـ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ دار الفكر – دمشق.

• الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، بتحقيق: د/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين – دمشق، ط/ الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.

(ب)

• البارع في اللغة، لأبي علي القالي، تحقيق/ هشام الطعان، ط/ مكتبة النهضة بغداد – دار الحضارة العربية بيروت، الأولى، ١٩٧٥م.

• البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

• البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة – بيروت.

• البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة – القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، ط/ دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

• بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، تحقيق/ محمد علي النجار، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

• بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، ت/٩١١هـ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

• البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت/٨١٧ هـ، تحقيق/ محمد المصري، ط/ جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، الأولى ١٤٠٧هـ.

(ت)

• تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، ت/ ١٢٠٥هـ، تحقيق/ مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ – ١٤٢٢هـ.

• تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ت/٤٦٣هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولى ١٤١٧هـ /١٩٩٧م.

• تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر ت/٥٧١هـ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

• تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق/ د. محمد بدوي المختون، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

• تصريف العزي، للزنجاني، تحقيق/ أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، ط/ دار المنهاج، الأولى، ١٤٢٨هـ.

• التعريفات الفقهية، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م)، ط/الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

• تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للقاضي ناصر الدين البيضاوي ت ٦٨٥هـ، تحقيق/ عبد القادر عرفات، دار الفكر – بيروت، ١٤١٦هـ.

• التكملة (وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي)، لأبي علي الفارسي ت/٣٧٧هـ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط/٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

• التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال العسكري، تحقيق/ د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق، ط/٢، ١٩٩٦م.

• تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، ت/ ٣٧٠هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/ الأولى، ٢٠٠١م.

• التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين المناوي، ط/ عالم الكتب – القاهرة، الأولى – ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

(ج)

• جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط/١، ١٩٨٧م.

(ح)

• حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي)، للشهاب الخفاجي، ط/ دار صادر – بيروت، دون تاريخ.

• حاشية الطالب بن حمدون بن الحاج على شرح بحرق على لامية الأفعال لابن مالك، ط/ دار الفكر.

• الحماسة المغربية، لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي التادلي، ت/ ٦٠٩هـ، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر – بيروت، ط/ الأولى، ١٩٩١م.

(خ)

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، ت/ ١٠٩٣هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

• الخصائص، لابن جني، تحقيق / محمد علي النجار، ط/ عالم الكتب – بيروت.

• خطط الشام، لمحمد بن عبد الرزاق بن محمَّد، كُرْد علي، ط/ مكتبة النوري، دمشق، ط/ الثالثة، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

• خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، ط/ دار صادر – بيروت.

• خلاصة الأقوال على شرح لامية الأفعال، لابن الناظم، تحقيق وتعليق/ أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني، المكتبة الإسلامية، ط/٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

(د)

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، ت/٧٥٦هـ، تحقيق/ د. أحمد محمد الخراط، ط/ دار القلم – دمشق، الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

• دقائق التصريف، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب (ت بعد ٣٣٨هـ)، تحقيق/ د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط/١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

• ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق د/ أحمد مختار عمر، ط/ مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

• ديوان الإسلام، لشمس الدين الغزي، تحقيق/ سيد كسروي حسن، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

• ديوان أبي تمام، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق/ محمد عبده عزّام، دار المعارف، ط/الخامسة.

(ر)

• ريحانة الألبَّا وزهرة الحياة الدنيا، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي، تحقيق/ عبد الفتاح محمد الحلو، ط/ مطبعة عيسى البابي الحلبي، الأولى، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

(س)

• سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت/ ٣٩٢هـ، تحقيق / د. حسن هنداوي، ط/ دار القلم – دمشق، الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

• السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، ط/ دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

• سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط/ الثانية، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

• سنن أبي داود، لأبي داود السجستاني، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت.

• سنن ابن ماجه، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ دار الفكر – بيروت.

• سير أعلام النبلاء، للذهبي، ت / ٧٤٨هـ، تحقيق / شعيب الأرنؤوط، وآخرين، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(ش)

• شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط/ الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

• شرح تصريف العزي، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق/ محمد جاسم المحمد، ط/ دار المنهاج، الأولى، ١٤٣٢هـ.

• شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ت/٦٨٦هـ، تحقيق/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٥هـ.

• شرح شافية ابن الحاجب للجاربردي (ضمن مجموعة الشافية)، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة، ١٩٨٨م.

• شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستراباذي، تحقيق/ د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط/ مكتبة الثقافة الدينية – الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

• شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط/٥.

• شرح المفصل، لابن يعيش، ت/ ٦٤٣هـ، مكتبة المتنبي – القاهرة.

• شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

• شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، ت/ ٧٧٠هـ، تحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط/ المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

• شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني، تحقيق/ د. حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د. يوسف محمد عبد الله، ط/ دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

• شواذ القراءات، لأبي نصر الكرماني، تحقيق/ د. شمران العجلي، ط/ مؤسسة البلاغ – بيروت.

(ص)

• الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت/ ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط/ الرابعة، ١٩٩٠م.

(ض)

• الضوء اللامع، لشمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

(ع)

• علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ت/٣٨١هـ، تحقيق: د/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط/ مكتبة الرشد – الرياض.

(غ)

• غريب الحديث، لأبي سليمان الخطابي، ت/ ٣٨٨هـ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(ف)

• الفائق في غريب الحديث لجار الله الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، ط/ الثانية.

• فتح الأقفال وحلّ الإشكال بشرح لامية الأفعال (المشهور بالشرح الكبير)، لجمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (ت ٩٣٠هـ)، تحقيق/ د. مصطفى نحاس، ط/ الكويت، ١٩٩٣م.

• فتح الباب في الكنى والألقاب، لابن منده، تحقيق/ أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط/ مكتبة الكوثر – الرياض – السعودية، الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

• الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق/ محمد إبراهيم سليم، ط/ دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

• الفصيح، لأبي العباس ثعلب، تحقيق/ دكتور عاطف مدكور، ط/ دار المعارف.

• فلك القاموس، لعبد القادر بن أحمد بن عبد القادر بن الناصر الكَوْكَبَاني الشافعي، تحقيق/ إبراهيم السامرائي، ط/ دار الجيل – بيروت، الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

(ق)

• القاموس المحيط، للفيروزأبادي، تحقيق/ مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط/ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

(ك)

• كتاب الأفعال، لابن القطَّاع علي بن جعفر بن علي السعدي (ت ٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط/١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

• كتاب الألفاظ، لابن السكيت، تحقيق/ د. فخر الدين قباوة، ط/ مكتبة لبنان ناشرون، الأولى، ١٩٩٨م.

• الكتاب، لسيبويه، ت/١٨٠هـ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط/ الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، وطبعة بولاق ١٣١٦هـ.

– الكشاف، للزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/ الثالثة، ١٤٠٧هـ.

– الكليات لأبي البقاء الكفوي، ت/ ١٠٩٤هـ، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، ط/ مؤسسة الرسالة – الثانية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

• الكنز اللغوي في اللسان العربي، ويشتمل على (كتاب القلب والإبدال لابن السكيت، وكتابي: الإبل، وخلق الإنسان، للأصمعي)، تحقيق/ د. أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت، ١٩٠٣م.

• الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي، تحقيق/ خليل المنصور، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى – ١٤١٨هـ.

(ل)

• اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ت/ ٦١٦هـ، تحقيق/ د. عبد الإله النبهان، ط/ دار الفكر – دمشق، الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

• لسان العرب، لابن منظور، ت/ ٧١١هـ، تحقيق / عبد الله علي الكبير وزميليه، ط/ دار المعارف.

(م)

• مجالس ثعلب، تحقيق/ عبد السلام هارون، ط/ دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

• مجاني الأدب في حدائق العرب، لرزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣هـ.

• المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لمحمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، تحقيق/ عبد الكريم العزباوي، ط/ دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة – المملكة العربية السعودية، الأولى – ١٤٠٦هـ – ١٤٠٨هـ.

• مجموعات مخطوطة في مكتبات استانبول، للدكتور/ طه محسن، منشورات معهد المخطوطات العربية.

• المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، ت/ ٥٤٦هـ، تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد، ط/ دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

• المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو)، لابن إياز، تحقيق/ د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، ط/١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

• المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ت/٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولى، ٢٠٠٠م.

• المحيط في اللغة، للصاحب ابن عباد، تحقيق/ الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط/ عالم الكتب – بيروت / لبنان، الأولى – ١٤١٤هـ –١٩٩٤م.

• مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، ت/ ٣٧٠هـ، عُني بنشره: ج. برجشتراسر، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة.

• المخصص لابن سيده ت/٤٥٨هـ، تحقيق/ خليل إبراهيم جفال، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

• المزهر في علوم اللغو والأدب، لجلال الدين السيوطي ت/٩١١هـ، تحقيق/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

• المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط/ الثانية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

• مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لابن حبان، تحقيق/ مرزوق علي إبراهيم، ط/ دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

• معاني القرآن، للفراء، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط/ دار الكتب المصرية – القاهرة، الثالثة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

• معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ت/ ٣١١هـ، تحقيق / د. عبد الجليل شلبي، ط/ عالم الكتب – بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

• معجم البلدان، لياقوت الحموي ت/ ٦٢٦هـ، ط/ دار الفكر – بيروت.

• معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ت/١٧٥هـ، تحقيق د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

• معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين – دمشق، ط/ الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

• معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت.

• المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر/ محمد النجار)، ط/ دار الدعوة.

• معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

• المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح المطرزي، تحقيق/ محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، ط/ مكتبة أسامة بن زيد – حلب، الأولى – ١٩٧٩م.

• المفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف، لحسن باشا علاء الدين الأسود (ت ٨٢٧هـ)، تحقيق ودراسة/ د. شريف عبد الكريم النجار، ط/ دار عمار، ط١-٢٠٠٦م.

• المقتضب، لأبي العباس المبرد، ت/ ٢٨٥هـ، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ط/ الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

• الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، ت/٦٦٩هـ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط/ الأولى، ١٩٩٦م.

• المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري (ضمن مجموعة الشافية)، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة، ١٩٨٨م.

• المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق/ د محمد بن أحمد العمري، ط/ جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

• المنصف في شرح تصريف المازني، لابن جني، تح/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط/ مصطفى البابي الحلبي، الأولى ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.

(ن)

• نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام)، لعبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي، ط/ دار ابن حزم – بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

• نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط/ الأولى – ١٤٢٢هـ.

• النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق/ علي محمد الضباع، ط/ المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

• النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق / طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ط/ مؤسسة إسماعيليان – قم، الرابعة ١٣٦٤هـ.

(هـ)

• الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأبي نصر البخاري، تحقيق/ عبد الله الليثي، ط/ دار المعرفة – بيروت، الأولى – ١٤٠٧هـ.

• همع الهوامع، للسيوطي، ت/ ٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

(و)

• وشاح الحُرَّة بإبراز اللامية وتوشيحها من أصداف الطُّرَّة، لمحمد محفوظ الشنقيطي، تحقيق/ محمد محمود ولد محمد الأمين، الناشر/ المحقق، ط/١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

• وفيات الأعيان، لابن خلكان، ت/ ٦٨١هـ، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

***

كشاف الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحة
مقدمة.....	٤٧١
القسم الأول: الدراسة.....	٤٧٥
المبحث الأول: الدمياطي (حياته، وآثاره).....	٤٧٧
اسمه، ونسبه، وعصره وشيوخه.....	٤٧٧
تلاميذه، ومعاصروه.....	٤٧٩
ثناء العلماء عليه.....	٤٨١
شعره.....	٤٨٣
مذهبه الفقهي.....	٤٨٥
وفاته.....	٤٨٥
مؤلفاته.....	٤٨٥
المبحث الثاني: رسالتا الدمياطي دراسة توثيقية منهجية...	٤٨٧
أولًا: رسالتا الدمياطي دراسة توثيقية.....	٤٨٧
(١) العنوان	٤٨٧
(٢) نسبة الرسالتين إلى الشيخ محمد بن يوسف الدمياطي	٤٨٧
(٣) سبب تأليفهما.....	٤٨٩
(٤) زمن تأليفهما.....	٤٩٠
ثانيًا: رسالتا الدمياطي دراسة منهجية.....	٤٩١
(١) حقيقة الرسالتين.....	٤٩١
(٢) منزلة «لامية الأفعال» عند الدمياطي.....	٤٩٢

(٣) اهتمامه بالتنبيهات.....	٤٩٣
(٤) استخدامه طريقة الحوار في الشرح.....	٤٩٣
(٥) أسلوبه.....	٤٩٤
(٦) مصادره.....	٤٩٥
المبحث الثالث: رسالتا الدمياطي بين يدي التحقيق.....	٤٩٦
(أ): وصف النسخ.....	٤٩٦
(ب): منهج التحقيق.....	٤٩٨
(ج): نماذج صور من النسخ المخطوطة المعتمدة.....	٥٠٠
القسم الثاني: النص المحقق.....	٥٠٥
الرسالة الأولى: الزَّهر اليانع على قول صاحب (القاموس) في الديباجة: «ولا مانع».....	٥٠٥
مقدمة المؤلف.....	٥٠٧
الفصل الأول: في الكلام على «فَعَلَ يَفْعُلُ».....	٥١١
الفصل الثاني: في الكلام على «فَعَلَ يَفْعِلُ».....	٥٢٨
الرسالة الثانية: رسالة في بيان باب «عَضَّ».....	٥٥٥
مصادر البحث والتحقيق.....	٥٦٢
كشاف الموضوعات.....	٥٧٩